الجمهـــورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعلـم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمّه لخضرالوادي

كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها

نظرية العامل عند ابن الأنباري من خلال كتــابه الإنصاف فــي مســائل الخلاف بين البصريين والكوفيين

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في اللغة وآدابها

إعداد الطالبة:
✓ هدى حمادي

إشراف الأستاذ:
عمار زربيط

الموسم الجامعي: 1433 – 1434 هـ / 2015- 2016 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــــر وعرفـــــان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

أتوجه بخالص الشكر وعظيم العرفان، إلى كل من ساعدني بالنصح والتوجيه، وبالكلمة الطيبة، وبالدعاء الصالح، وبالمراجع القيمة، وأخص بالذكر الذين شجعوني ومدُّوا أيديهم لي بالعون في المراحل الأولى من البحث أستاذي الكريم محمد الشايب عرباوي الذي ساعدني في اختيار موضوع البحث، وأفادني بنصائحه القيمة.

وأتوجه بجزيل الشكر وعظيم العرفان إلى الأستاذ المشرف عمار زربيط، الذي كان له فضل الإشراف على هذا البحث وتوجيهه؛ وقد ساعدني في إزالة الغموض الذي واجهتني في البداية، و أتاح لي حرية البحث، كما أشكره على صبره وتشجيعه لي، وأشكر له حرصه على احترام الآجال المحددة لمناقشة هذا البحث،فجزاه الله خيراً.

ولا يمكن أن أكون مقام شكر؛ دون أن أتوجه بعظيم الامتنان والعرفان إلى الذين كانوا لي عوناً، وأحاطوني برعايتهم، وتفهمهم أولهم أمي –حفظها الله– التي وفرت لي كل الظروف الملائمة للبحث، وأبي الذي دعمني مادياً ومعنوياً وعمِّي السعيد، وعمِّي أبو بكر وزوجته الذّين ساعداني بشكل كبير. وفي الأخير أقول لكل من ساعدني خلال مراحل إنجاز هذا البحث، من قريب أو من بعيد، أساتذة، وأصدقاء، وزملاء، وعاملين في المكتبات جزآهم الله عني خير الجزاء.

إهداء

إلى من علمتني معنى الحياة أعز ما أملك في الوجود والدتي الغالية "نزيهة"، وإلى من رافقتني دعواته ونصائحه في مشواري الدراسي، مثلي الأعلى والدي الغالي "عبد الغني"، أطال الله عمرهما.

إلى شمعة الحياة أختي الوحيدة "منى"، أشقائي الأعزاء" نبيل، لزهر، مصطفى، أسامة"

إلى جدي و جدتي أدامهما الله لنا.

إلى المرحوم عمي العزيـــــز"محمد البشير" أسكنه الله فسيح جنانه ، وأرملته وأولاده.

إلى أعمامي وعماتي ، خاصة عمي "السعيد " الذي مد لي يد العون ، وإلى عمي "أبو بكر" وزوجته الغالية "إيمان" اللذان لم يبخلا عليَّ بالدعم.

إلى خالتيَّ جميلة وعائشة .

إلى كل من سقط من قلمي سهواً.

مقدمة

مقدمة:

شاعت نظرية العامل في النحو العربي فكانت من أهم الأصول التي بَنَى عليها النحاة قواعدهم، فكل عامل-في نظرهم- طالب لغيره، وكل معمول مطلوب لغيره، وعلى هذا الأساس أخذ النحاة يفسرون العلاقات اللفظية بين عناصر الجملة، وقد ربط هؤلاء النحاة بين العلامة الإعرابية والأثر المسبب لها، فتارة يكون الرفع، وتارة يكون النصب و تارة ثالثة يكون الجرّ، وطلبوا لكلّ علامة علّة، إذ لا بد لكلّ أثر من مؤثر، ومن هنا تأسست نظرية العامل النحوي، فحصرت مسائله وضبطت أحكامه، وانطلق النحاة من أسسها العامّة ،فاتفقوا في كلياتها واختلفوا في جزئياتها.

فنظرية العامل-إذن- تعد الفكرة الأساسية في النحوي العربي، وفي ضوئها وُضعت المؤلفات النحوية منذ سيبويه إلى عصرنا هذا، وما شذّ عنها إلا نقر قليل من النحاة.

ومن هؤلاء العلماء الذين أولوا العامل النحوي عناية كبيرة أبو البركات ابن الأنباري، فقد اهتم به في مؤلفاته، وخاصّة كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، لذا تولدت لديّ الرغبة في أن أدرس العامل النحوي في هذا الكتاب والذي دعاني إلى اختيار هذا الموضوع عدّة أسباب أهمها:

1- أهمية العامل النحوي بالنسبة للغة العربية ومعلّمها ومتعلّمها لكونه هو الأساس الذي يقوم عليه الإعراب.

2- أهمية كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنبا ري ومكانته العلمية الكبيرة بين الباحثين.

3 قلة وندرة تناول الباحثين لدراسة العامل النحوي من خلال هذا الكتاب، فقد عثرت على بعض الدراسات التي تتعلق بالشق الأول من الموضوع وهو العامل النحوي مثل ؛ نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب لعبد الحميد مصطفى السيد، كما عثرت على بعض الدراسات التي تناولت نظرية العامل عند بعض النحاة الآخرين غير ابن الأنباري مثل: نظرية العامل وتطبيقاتها عند أبي القاسم السهيلي لفاطمة رزاق، أما موضوع العامل النحوي عند ابن الأنباري من خلال كتاب الإنصاف فلم يدرس بعدُ فيما أعلم.

وبناء على ما سبق فقد ارتأيت أن تُصاغ إشكالية البحث على النحو التالي:

- كيف وظَّف ابن الأنباري العامل النحوي في معالجة المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين؟
- ما هي أنواع العوامل التي تناولها ابن الأنباري في كتابه؟
- إلى أي مدى اعتمد ابن الأنباري على العامل النحوي في الترجيح أو الرفض لرأي أيٍّ من الفريقين؟

ومن ثم جاء هذا البحث موسومًا بـ"نظرية العامل عند ابن الأنباري من خلال كتابه الأنصاف في مسائل الخلاف بين الصريين والكوفيين".

وللإجابة عن التساؤلات السابقة اعتمدتُ خطّة تستجيب لهذا الغرض فقسمتُ البحث إلى مدخل وفصلين، ويسبق ذلك مقدمة ويتلوه خاتمة.

- أما المدخل فقد تناولته فيه: التعريف بابن الأنباري، ثم التعريف بكتابه"الإنصاف"، وتعريف العامل النحوي لغة واصطلاحًا.
- وأما الفصل الأول فهو بعنوان: العامل النحوي في كتاب الإنصاف لابن الأنباري.

وقد تناولت فيه أنواع العوامل النحوية الواردة في كتاب الإنصاف.

- وأما الفصل الثاني فهو بعنوان: اعتماد ابن الأنباري للعامل النحوي في الترجيح أو الرفض لآراء البصريين والكوفيين.

وقد تناولت فيه كيفية توظيف ابن الأنباري للعامل النحوي في ترجيح أو رفض رأي أيٍّ من الفريقين.

وأما الخاتمة فقد ذكرتُ فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج.

وقد اعتمدتُ في هذا البحث المنهج الوصفي الذي يُعنى بوصف الظاهرة وتحليلها مع الاستعانة ببعض المناهج الأخرى عند الحاجة.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع العودة إلى العديد من المراجع بعضها قديم وبعضها حديث.

فمن المراجع القديمة: الكتاب لسيبويه، والخصائص لابن جني، شرح ابن عقيل لابن عقيل، شرح كافية ابن الحاجب للأستراباذي، شرح المفصل لابن يعيش.

ومن المراجع الحديثة: معاني النحو لفاضل صالح السامرائي، النحو الوافي لعباس حسن، جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني، النحو العربي لمهدي المخزومي.

وقد واجهتني في إنجاز هذا البحث بعض الصعوبات أهمها قلة المراجع التطبيقية المشابهة لموضوع البحث والتي من شأنها أن تُضيء الطريق وتنير المنهج.

وفي الأخير أتوجه بجزيل الشكر إلى كل من قدّم لى يد العون في انجاز هذا البحث وأخصُّ بالشكر الأستاذ المشرف عمار زربيط الذي لم يبخل عليَّ بتوجيهاته وملاحظاته التي كانت عونًا لى في انجاز هذا البحث.

وفي الختام أتمنى أن أكون قد وُفّقت في إعطاء هذا الموضوع بعض حقه من الدراسة، وإن كانت الأخرى فحسبي أنّي لم أدّخر جُهدًا وما توفيقي إلاّ بالله.

مدخـــل:

أولاً: التعريف بابن الأنباري:

1- اسمه ومولده ووفاته.

2- مكانته العلمية.

3- عصره.

4- شيوخه.

5- تلاميذه.

6- مؤلفاته.

ثانياً: التعريف بكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف.

ثالثًا: تعريف العامل النحوي:

1- لغة.

2- اصطلاحا.

مدخل:

تعتبر نظرية العامل من أهم الأصول التي قام على أساسها صرح النحو العربي، فلا يخفى أثرها الإيجابي وأهميتها في ضبط اللغة العربية وتنميطها، فلولا نظرية العامل لما استطاع النحاة جمع شتات المسائل النحوية وضبطها وحصرها وتصنيفها.

ومن هنا أولى النحاة العامل النحوي عناية فائقة باعتباره المسبب للحركات الإعرابية التي هي علامات فارقه في الدلالة على المعاني، ولهذا قالوا الإعراب فرع المعنى.

وقد اختلفت طريقة تناول النحاة للعامل النحوي من مدرسة إلى أخرى ومن عالم إلى آخر، ومن الذين كان لهم إسهام واضح وأثر بارز في هذا الموضوع ابن الأنباري في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين". وسنحاول في هذا المدخل التعريف بابن الأنباري، والتعريف بكتابه، وتعريف العامل النحوي.

أولا: التعريف بابن الأنباري:

1- اسمه ومولده ووفاته:

«هو عبد الرحمان بن محمد بن عبيد الله بن مصعب بن أبي سعيد الأنباري، و يُكنى بأبي البركات، ويُلقب بكمال الدين، ولد بالأنبار في شهر ربيع الآخر من سنة (ثلاث عشرة وخمسمائة هجرية».[1]

وتوفي ببغداد سنة (سبعة وسبعين وخمسمائة هجرية)، بعد أن بلغ من العمر (أربعة وستين) عاما.[2]

[1] محمد سالم صالح، أصول النحو العربي(دراسة في الفكر الأنباري)، دار السلام- القاهرة، ط1، 1427هـ-2006م، ص11.

[2] جودة مبروك محمد، الدرس النحوي عند ابن الأنباري، مكتبة الآداب- القاهرة، (د.ط)، 1423هـ-2002م، ص13.

2- مكانته العلمية:

لقد أبدع أبو البركات ابن الأنباري في كثير من علوم اللغة العربية، ويعود ذلك إلى نشأته وتكوينه، فقد لزم ثلاثة من علماء عصره، كان لهم كبير الأثر في بناء عقله وشخصيته، ومن هؤلاء الثلاثة ابن الرزاز الذي كان أستاذا للفقه الشافعي، وكان ملماً بالفقه وأصوله، تتلمذ عليه، حتى حُصِّل طرفا صالحا من الخلاف، وكذا الجواليقي الذي أخذ عنه الأدب واللغة، كذلك ابن الشجري الذي أخذ عنه النحو، حتى صار من أعلامه المشار إليهم بالبنان.

وكان لإلمامه بعلم الفقه أثر كبير أيضاً في إبداعه النحوي واللغوي، كما أنه أخذ الخلاف عن شيخه ابن الرزاز المشار إليه آنفاً، فاصطبغت مؤلفاته بهذه الصبغة، فصارت تتمحور بجانب التفكير والجدل، نحو: الإعراب في الجدل الإعراب-الداعي إلى الإسلام في علم الكلام- منثور العقود في تجريد الحدود -الاختصار في الكلام على ألفاظ تدور بين النظار -نجدة السُؤَّال في عمدة السؤال - لمع الأدلة.[1]

3-عصره:

ولد ابن الأنباري في العصر السلجوقي الذي استمر من خلال دول عاشت متداخلة في أعمارها ثلاثة قرون إلا ربع قرن، حكم فيها السلاجقة الجانب الشرقي الشمالي من العالم الإسلامي. وكان القرن السادس الهجري الذي عاش فيه الأنباري حافلاً بالأحداث والفتن، وكثرت فيه القلاقل السياسية، والصراع على الحكم والسلطة، والصراع بين المذاهب العقدية، كما كان عصر ضعف الخلافة العباسية.[2]

يعد عصر ابن الأنباري (المئة السادسة للهجرة) الذروة في ازدهار العلوم والآداب والتفنن في تدريسها والتأليف فيها، بحيث لم يسبقه أي عصر من العصور التي تلته – على غزارة التأليف

[1] ينظر: جودة مبروك محمد، الدرس النحوي عند ابن الأنباري، ص15-16.

[2] ينظر: محمد سالم صالح ، أصول النحو العربي(دراسة في الفكر الأنباري)، ص 12.

والمؤلفين – إبداعاً يذكر أو عبقرية تلفت النظر إليها، فإذا اعتبرنا المائة السابعة بدء عصر الانحطاط لا نكونوا مخطئين.

كما عرف هذا العصر انتشار المدارس الرسمية العليا ذوات الاختصاصات المختلفة والتقاليد (الجامعية) المتوارثة كالمدارس النظامية ببغداد وغيرها، وأصبح هذا سمة طبعت العصر في الأقطار الإسلامية من الأندلس إلى الهند، فأي مدينة تدخل من مدن هذه الحضارة الوارفة وأي مدرسة تقصد من مدارسها العليا ترى طلبة من أقطار شتّى فرادى وجماعات، عاكفين على الدرس، كُلاً في اختصاصه[1].

4–شيوخه:

تتلمذ ابن الأنباري بالمدرسة النظامية، وتلقى العلم على يد صفوة العلماء والمشايخ، وكان من أبرز هؤلاء الأساتذة ثلاثة: ابن الرزاز، والجواليقي، وابن الشجري.

فقد "تفقه على مذهب الشافعي على ابن الرزاز بالمدرسة النظامية" وأخذ اللغة والأدب عن أبي منصور الجواليقي، وبرع في الأدب حتى صار شيخ العراق.

ولازم الشريف أبا السعادات بن الشجري حتى برع، وصار من المشار إليهم في النحو وقرأ عليه واللغة، ولم يكن ينتمي إلا إليه، أخذ عنه وانتفع بصحبته، ثم تصدر لإقراء النحو بالنظامية مكان أساتذة، وأخذ عنه العلماء[2].

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني،دار الفكر،ط2 بيروت 1391هـ-1971م،ص5.

[2] ينظر: محمد سالم صالح، أصول النحو العربي ، ص16-17.

وتذكر المصادر – التي ترجمت لأبي البركات بن الأنباري – عددا كبيرا من الشيوخ الذين تتلمذ عليهم، ويبدو أن أباه كان أحد أولئك، حيث سمع عنه بالأنبار، ومن أبرز هؤلاء الذين تتلمذ عنهم ابن الانباري:

- أبو نصر أحمد بن نظام الملك.
- أبو البركات عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد الأنماطي (ت 531 هـ).
- محمد بن عبد الملك بن الحسن بن خيرون بن إبراهيم (ت 539هـ).
- أبو محمد عبد الله بن علي بن عبد الله المقرئ النحوي (ت54هـ).
- محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري، (أبو المؤلف).
- أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي بن عمر السلامي (ت55هـ).
- خليفة بن محفوظ بن محمد بن علي المؤدب.
- أبو بكر محمد بن عبد الله بن حبيب العامري.
- أبو بكر محمد بن القاسم السهرودي.
- محمد بن محمد بن محمد بن عطاف الموصلي[1].

5–تلاميذه:

أما عن تلاميذه، فلم تذكر كتب التراجم تفاصيل وافية عنهم ولكن أخبرتنا هذه الكتب بأنه كان يتردد عليه الطلبة، واشتغل عليه خلق كثير وصاروا علماء[2].

تتلمذ على يد أبي البركات بن الأنباري طلاب كثيرون، فقد قصدوه، يطلبون عنده علوم العربية وغيرها غير أن المصادر لم تعددهم جميعا، ونذكر بعضهم ممن ذكرتهم المصادر وهم: –

- محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الملقب بالحازمي (ت 584هـ).
- محمد بن سعيد بن يحي أبو عبد الله الواسطي (ت 137هـ).

[1] ينظر: جودة مبروك محمد، الدرس النحوي عند ابن الأنباري، ص19-20.

[2] ينظر: محمد سالم صالح، أصول النحو العربي، ص18.

- وجيه الدين بن مبارك بن سعيد أبو بكر الواسطي (ت 612هـ).
- عبد الغفار بن محمد بن عبد الواحد أبو سعد الأعلمي
- أبو شجاع بن محمد بن علي العنبري.[1]

ومن بين تلاميذه الذين رووا عنه:

- شهاب الدين محمد بن خلف بن راجح بن بلال المقدسي (ت 618هـ).
- موفق الدين عبد اللطيف البغدادي (ت629هـ) وهو الذي نقل إلينا بعض سيرة شيخه.
- أبو عبد الله محمد بن سعيد المعروف بابن الديثني أو الدييثي (ت637هـ)[2].

6-مؤلفاته:

في مرحلة متأخر من عمره لزم هذا الإمام داره وانقطع عن الناس، واشتغل بالعلم والعبادة، وأقبل على تصنيف الكتب النافعة، في أصول الفقه وفروعه، وعلم الكلام وطبقات الأدباء أو النحاة واللغة، وفن الجدل والمناظرة، وفي فنون العربية. قال السبكي في طبقات الشافعية: ومن تصانيفه في المذهب: هداية الذاهب في معرفة المذاهب، وبداية الهداية، وفي الأصول: الداعي إلى الإسلام في علم الكلام، والنور اللائح في اعتقاد السلف الصالح، واللباب وغير ذلك، وفي النحو واللغة صنّف ما يزيد على خمسين مصنفاً، وله شعر حسن وكثير[3].

ومن مصنفاته أيضا، حواشي الإيضاح وكتاب الإنصاف، وكتاب أسرار العربية، وكتاب الإغراب في جدل الإعراب، وكتاب ميزان العربية، وكتاب نزهة الألباء في طبقات الأدباء، وكتاب الأضداد وكتاب النوادر، وكتاب عقود الإعراب، وكتاب كلا وكلتا، وكتاب كيف وكتاب الألف واللام، وشفاء السائل في بيان رتبه الفاعل، والوجيز في التصريف والبيان في غريب إعراب القرآن، وزينة الفضلاء في

---

[1] ينظر: جودة مبروك محمد،الدرس النحوي عند ابن الأنباري، ص20-21.

[2] ينظر: محمد سالم صالح، أصول النحو العربي، ص.18

[3] ينظر: أبي البركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، أسرار العربية،تح: محمد بهجت البيطار، دار الآفاق العربية، دمشق،د ط،د ت، ص14 .من المقدمة.

الفرق بين الضاد والظاء، وشرح ديوان المتنبي، وشرح السبع الطوال، والمقبوض في العروض وشرحه والموجز في القوافي[1].

ثانيا: التعريف بكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف :

هذا الكتاب طارت شهرته في الآفاق[2]، وقد اشتمل على مجموعة من المسائل المختلف فيها بين البصريين والكوفيين، وفي البداية طبعت خمس مسائل منها في فيينا سنة (1878م) وطبع قسم آخر بالروسية سنة (1873م)، وطبع قسم ثالث في بطرسبرج سنة (1878م) ، ثم طبع الكتاب بالشروح والتعليقات وبشكل تام باللغة الألمانية بتحقيق (فايل) في ليدن سنة (1913م)، ثم طبع بالقاهرة بتحقيق محي الدين عبد الحميد سنة (1953م)، و طبع عدة طبعات، منها طبعة مطبعة السعادة ط 4 سنة (1961م) كما أعيد طبعه في بيروت في دار الفكر (بدون تاريخ)[3].

ذكر ابن الأنباري في هذا الكتاب إحدى وعشرين و مائه مسألة خلافية [4].

وأيّد كل مسألة بأدلة الفريقين، قياسية وصناعية مع البسط والتفصيل على نحو ما بين فقهاء الشافعية والأحناف، ووقف منها موقف الحكم العادل غير معنف في حكمه ولا متعصب في قضائه، فيؤيد البصري مرّة، ويرجح الكوفي أخرى – كما يقول في مفتتح الكتاب.[5]

ويعدُّ كتاب الإنصاف أعلى كتب ابن الأنباري المطبوعة درجة وأنفسها فائدة، وفيه يتجلى أسلوبه كاملا وتظهر طريقته واضحة فهو يسير به مراحل أربعاً تشبه مراحل الدعوى في المحاكم:

الأولى- سرد دعوى الكوفيين فيه ثم دعوى البصريين وبذلك تحدد جوانب الموضوع كله

---

[1] ينظر: إبراهيم عبود السامرائي، المفيد في المدارس النحوية، دار المسيرة، عمان- الأردن، ط1،2007م-1427هـ، ص152.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص152.

[3] ينظر: محمد سالم صالح، أصول النحو العربي،ص25.

[4] ينظر: إبراهيم عبود السامرائي، المفيد في المدارس النحوية، ص152.

[5] ينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2، ص155-156.

الثانية – الإدلاء بالبيانات: فيبدأ بحجج الكوفيين يعرضها بوضوح، ثم يعقبها بحجج البصريين كذلك.

الثالثة – الردود: فيعرض في هذه المرحلة لردود كل فريق على حجج الفريق الآخر وأغلب ما يطرد ذلك للبصريين.

الرابعة – الحكم: لكن هذه المرحلة لا تطرد في كل المسائل، فكان ابن الانباري كثير ما يكتفي بإيراد ردود البصريين على حجج الأولين فتكون هذه الردود حكمه هو نفسه في المسألة المعروضة. على أنه نصر مذهب الكوفيين في مسائل قليلة.

وذكر في مقدمته توخيه الإنصاف في العرض والحكم فقال: "وذكرت من مذهب كل فريق، ما اعتمد عليه أهل التحقيق، واعتمدت في النصرة، على ما اذهب إليه من مذهب أهل الكوفة والبصرة، على سبيل الإنصاف، لا التعصب والإسراف[1] ".

إلا أننا رأيناه لم يستطع الوفاء بالمبدأ الذي أخذه على نفسه حيث غلّب المذهب البصري على الكوفي، ولم ينصف الكوفيين إلا في سبع مسائل فقط، هي: العاشرة، والثامنة عشر، والسادسة والعشرون، والسبعون، والسابعة والتسعون، والسادسة بعد المائة.[2]

ثالثا: تعريف العامل النحوي:

قبل التطرق إلى التعريف الاصطلاحي للعامل لابد من الوقوف على تعريفه اللغوي لما له من صلة بالتعريف الاصطلاحي

1–لغة:

جاء في المعجم الوسيط: (عَمِلَ)– عَمَلاً : فعل فعلا عن قصد ومَهَنَ وصنع. وعمل فلان على صدقة: سعى في جمعها. وفي التنزيل العزيز: «إِنَّمَا الصَدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ اَلْمَسَاكِينِ وَ العَامِلِيـــــــنَ عَلَيْهَا »[التوبة: 60]

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص17.

[2] ينظر: إبراهيم عبود السامرائي، المفيد في المدارس النحوية، ص152.

وعمل للسلطان على بلد:كان والياً عليه فهو عامل.

(أعْمَلَهُ): جعله عاملاً. و أعمل فلاناً : أعطاه أجرته. وأعمل آلته أو رأيه: عمل به وأعمل ذهنه في كذا : شغله به وفكر فيه.

(عَامَلَهُ): تصرف معه في بيع ونحوه

(عمَّله): أعطاه أجرته. و عمَّله عل البلد : ولاه عمله. وعمَّله على القوم : أمّره عليهم[1]

2-اصطلاحا:

عُرِّفَ العامل اصطلاحا من قبل كثيرٍ من النحاة والمؤلفين ومن هذه التعريفات:

ما ورد في لسان العرب لابن منظور وذلك في قوله:"والعامل في العربية ما عمل عملاً فرفع أو نصب أو جرَّ،كالفعل والناصب والجازم،وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضاً، وكأسماء الفعل وقد عمل الشيء في الشيء أحدث فيه نوعًا من الإعراب".[2]

ويعرفه عباس حسن بقوله:"العامل هو ما يؤثر في اللفظ تأثيرًا ينشأ عنه علامة إعرابية ترمز إلى معنى خاص،كالفاعلية والمفعولية وغيرهما،ولا فرق بين أن تكون العلامة ظاهرة أو مقدرة".[3]

ويعرفه فتوح خليل بأنه:"هو ما أثر رفعًا أو نصبًا أوجرًّا أو جزمًا في آخر الكلمة المعربة،من اسم أو فعل أو حرف...لذلك يمكن القول:بأنّ العامل هو الكلمة الملفوظة أو المقدرة التي تُنسب إليها القدرة على التأثير في الكلمات التي تقع بعدها من الناحيتين الشكلية والإعرابية..."[4]

العامل هو ما يحدث الرفع أو النصب أو الخفض فيما يليه متى انتظمت الكلمات في تركيب ما(...)فالعامل مؤثر حقيقة إذ أنه سبب وعلة للعامل.[5]

---

[1] إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1393هـ-1973م، ج2، ص628.

[2] ينظر: جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ضبط وتعليق: خالد رشيد القاضي، دار الأبحاث، الجزائر، ط1، 2008م، ج9، ص392.

[3] ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف- مصر، 1975م، ج1، ص75.

[4] ينظر: فتوح خليل، تقويم الفكر النحوي عند الأعلم الشنتمري في ضوء علم اللغة الحديث، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1، ص400.

[5] ينظر: فاطمة رزاق، نظرية العامل وتطبيقاتها عند أبي القاسم السهيلي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، قسم اللغة العربية وآدابها المركز الجامعي غرداية-الجزائر، العدد: 6(2009)، ص13.

ومما سبق يتبين أنَّ العامل هو المؤثر في غيره والمسبب للأثر. وهذا يظهر جليًّا من خلال تعريفه لغة واصطلاحاً، إذ إنّ العلاقة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي تبدو واضحة، وهي التأثير، فالعمل يعني فعل شيءٍ وإحداث أثر عن قصد، وعمل العامل في النحو هو التأثير في اللفظ المجاور بإعطائه علامة إعرابية محدّدة.

فالعامل -إذن- هو المحدد لوظائف الكلمات من خلال التمييز بينهما بواسطة العلامات الإعرابية، وفائدته هي(ضبط الكلمات وفق ما يحس ويُدرك من معاني الكلام لاهتداء المتكلم للحركة المطلوبة.

فالعامل إذن هو المحور الأساسي في النحو؛ لأنه يوجّه المتكلم إلى التعبير الصحيح عن المعاني التي يريد إبرازها بألفاظ مضبوطة.

الفصل الأول:

العامل النحوي في كتاب الإنصاف لابن الأنباري

*تمهيد

أنواع العوامل النحوية:

أولاً: العوامل المعنوية.

ثانيًا: العوامل اللفظية.

*نتائج الفصل.

تمهيد:

أثار العامل النحوي اهتمام كثيرٍ من النحاة العرب، فراحوا يطيلون فيه الحديث ويؤلفون فيه الكتب من أجل الإلمام بكل جوانبه، وقد نال من الدراسة الحظَّ الوفير حيث إن معظم الكتب كانت تتعرض للعامل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نظرًا لاتصاله بجميع مسائل النحو العربي فلا نكاد نجد مسألة في النحو لا تتعلق بعامل سواء أكان العامل معنويا أم لفظيا.

لقد قسم النحاة العرب العامل إلى أقسام والمشهور عندهم هو تقسيمه إلى نوعين:عوامل معنوية وعوامل لفظية.

وعلى هذا الأساس قام الأنبا ري بتصنيف المسائل التي تدور حول العامل في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين"، فقد تعرض فيه للعوامل المعنوية واللفظية بشي من التفصيل،ولكن من خلال تفحصي للكتاب وبحثي فيه عن أنواع العوامل،لاحظت أنه قد أدرج في العوامل اللفظية عوامل الأفعال وعوامل الحروف،وان كانت هذه الأخيرة قد نالت النصيب الأكبر في كتابه،ولم يذكر عوامل الأسماء،ولهذا سأقتصر على ذكر هذين النوعين:عوامل الأفعال وعوامل الحروف دون النوع الثالث أي عوامل الأسماء.

كما سأعتمد في تصنيف المسائل البصريين ابتداءاً ذلك لأن المذهب البصري هو الأقدم والأكثر شيوعا، ولأن ابن الأنبا ري قد كان يميل إلى رأي البصريين في كثير من المسائل المدروسة في كتابه.

أنواع العوامل النحوية:

قسم النحاة العوامل النحوية إلى عوامل معنوية وعوامل لفظية، أما المعنوية فلا يصحبها قرائن لفظية، ولكنها تعبر عن معان خاصة كالابتداء والخلاف أو الصرف وصنفوا اللفظية باعتبار أقسام الكلام الثلاثة(الاسم والفعل والحرف)، وفرقوا بين الأصل منها والفرع وبين القوي منها والضعيف.

أولا:العوامل المعنوية:

إن العوامل في الإعراب أكثرها لفظي، وهي ظاهرة أو مقدرة، وقلما اعتمد النحاة العوامل المعنوية التي لا تظهر ولا تقدر بلفظ، كعامل الابتداء في الأسماء وعامل التجرد من الناصب والجازم في الفعل المضارع. غير أن الكوفيين كانوا أبعد في اعتماد العامل المعنوي[1].

فقد يحدث أن تلبس الكلمة حالة من حالات الإعراب المعروفة دون أن يكون هناك "مؤثر" لفظي كما هو الحال في رفع المبتدأ بالرغم من انتفاء وجود مؤثر ظاهر يعمل فيه الرفع فقال النحاة: بأن عامل الرفع في المبتدأ عامل معنوي وسموه الابتداء[2].

وقد حصر النحاة العامل المعنوي في أمرين وهما:

أ- عامل الرفع في الفعل المضارع وهو التجرد من عوامل النصب والجزم.

ب- عامل الرفع في الاسم المبتدأ وهو التجرد من العوامل اللفظية.

ونلاحظ هنا أن التجرد أو التعري عن العوامل ليس بلفظ، وإنما هو معنى[3].

وبعد أن عرفنا العوامل المعنوية وأنواعها، بشكل عام، سنحاول الآن عرض أنواع العوامل المعنوية كما وردت في كتاب"الإنصاف" لابن الأنباري:

المسألة(5):القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر:

دار الخلاف بين البصريين والكوفيين حول عامل الرفع في المبتدأ والخبر حيث قال البصريون إن المبتدأ يرتفع بالابتداء وأما الخبر فاختلفوا فيه، فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء. وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما مترافعان، وذلك نحو: زيد أخوك، وعمرو غلامك.

---

[1] ينظر: فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل،دار الفكر العربي- حلب سورية ط5،(1409هـ-1989م)،ص289.

[2] ينظر:التواتي بن التواتي،محاضرات في أصول النحو،دار الوعي، الرويبة-الجزائر، دط، دت،ص275.

[3] ينظر: صبيح التميمي، هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، دار البعث، قسنطينة- الجزائر، ط2،(1410هـ-1990م)،ج2،ص17-18. وأيضًا: محمد خان، مدخل إلى أصول النحو، دار الهدى، عين مليلة- الجزائر، دط، دت،ص86.

- **حجج الفريقين:**

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية،لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرات حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف،إنما هي أمارات ودلالات،وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء،وإذا ثبت أن الابتداء عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره،قياسا على غيره من العوامل.[1]*

« فالعامل في المبتدأ معنوي- وهو كون الاسم مجرداً من العوامل اللفظية غير الزائدة، وما أشبهها واحترز بغير الزائدة من مثل"بِحَسْبِك درهمٌ" ف:بحسبك:مبتدأ، وهو مجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة، ولم يتجرد من الزائدة؛فإنّ الباء الداخلة عليه زائدة. والعامل في الخبر لفظي وهو "المبتدأ" وهذا مذهب سيبويه».[2]

وقد تبنّى رأي البصريين هذا كثير من النحاة، فقد ورد في الخصائص لابن جني:«لو سألت رجلا عن علة رفع زيد، في نحو قولنا: زيد قام أخوه، فقال لك: ارتفع بالابتداء لقلت:هذا قول البصريين».[3]

كما جاء في الخصائص أنّ المبتدأ مرفوع، لأنه وجب له ذلك من حيث كونه مسند إليه،عاريا من العوامل اللفظية قبله.[4]

---

[1] ينظر: كمال الدين أبي البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الطلائع، القاهرة ، 2009، ج1، ص56-57.

[2] بهاء الدين عبد الله ابن عقيل العقيلي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع- القاهرة،2009م، د ط، ج1، ص95. *المقصود بغيره من العوامل اللفظية وهي النواسخ التي تدخل على الجملة الاسمية ك(كان) وأخواتها و(إنَّ) وأخواتها فهي تعمل في الخبر أي الجملة الاسمية(المبتدأ والخبر) في آن واحد.

[3] أبي الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تح:محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت-لبنان، دار الكتب المصرية 7، 1956- 2000م، دط، دت، ج1، ص18.

[4] ينظر: المرجع نفسه،ج1،ص196.

« وأما من ذهب إلى أنّ الابتداء والمبتدأ جميعا يعملان في الخبر فقالوا:لأنا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ،فوجب أن يكونا هما العاملين فيه»[1].

وورد في كتاب"المعجب في علم النحو"أنّ في رافع المبتدأ أقوال منها، الابتداء؛ وهو الاهتمام به وافتتاح الجملة الاسمية به- في الأصل والرتبة- وفي الخبر أقوال أيضاً منها:أنه الابتداء أيضاً.

إنّ الابتداء من العوامل المعنوية ذات التأثير في الجمل الاسمية ومما هو مختص بها فقط. فتعدّي- هذا العامل المعنوي المختص- إلى معمولين،أحدهما جزء متمم للآخر،حيث هما مخبر عنه ومخبر به فلا منافاة في عمله فيهما معاً لِماَ بينهما من الترابط المعنوي.[2].

ويقول عباس حسن:في سياق الكلام عن المبتدأ والخبر وأنهما مرفوعان، بحث النحاة – كعادتهم-عن العامل الذي يوجد الضمة في كلٍ منهما. وعندما لم يجدوا قبل المبتدأ عاملاً لفظياً يوجدها، قالوا إنّ العامل معنوي؛ وهو وجود المبتدأ في أول الجملة؛ لا يسبقه لفظ آخر؛ وسمُّوا هذا العامل المعنوي:"الابتداء". فالمبتدأ عندهم مرفوع بالابتداء. أما الخبر فعامل الرفع فيه هو: المبتدأ؛ أي: أنّ الخبر مرفوع بالمبتدأ[3].

وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا:إنّما قلنا إنّ المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنّا وجدنا المبتدأ لابدّ له من خبر، والخبر لابدّ له من مبتدأ، ولا ينفكّ أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما،ألا ترى أنّك إذا قلت "زيد أخوك" لا يكون أحدهما كلاماً إلا بانضمام الآخر إليه؛ فلمَّا كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه إقتضاءًا واحدًا عمل كل واحد منها في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه،فلهذا قلنا:إنهما يترافعان.ولا يُستغرب أن يكون هناك عنصران عاملان يعمل كلٌّ منهما في الآخر فقد قال تعالى:﴿أَيًّامَّا تَدْعُوا فَلَهْ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى﴾ [الإسراء:110] فنصب أيًّامَّا بتدعوا، وجزم تَدْعُوا بأيًّامَّا. فكان كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً.[4]

---

[1] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،ج1،ص57.

[2] ينظر:رؤوف جمال الدين، المعجب في علم النحو، دار الهجرة، إيران، د ط، د ت، ص86.

[3] ينظر:عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف- مصر،1975م، ط3،ج1،ص447.

[4] ينظر:ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،ج1،ص56.

وقد عبر عن وجهة النظر هذه ابن مالك في ألفيته فقال:

ورَفَـــعُوا مُبتدأ بِالابْتِدَاْ كذاك رَفْـــعُ خَبَر بالمبْتدأ.

والذي يهمُّنا في هذا البيت هو عجزه، حيث قال فيه أن الخبر مرفوع بالمبتدأ وهو رأي الكوفيين، فالقول المشهور للكوفيين هو أن المبتدأ والخبر مترافعان، لأن كل واحد منهما يفتقر إلى الآخر، فكان كل واحد منهما عاملاً في صاحبه.[1]

إذن بعد عرض هذه المسألة لاحظنا أن الخلاف حولنا متأصلاً بين المدرستين، وكلٌ كان متمسكا برأيه ودليله.

كما اتضح لنا أنّ معظم النحاة الذين جاءوا من بعدهم كانوا يميلون لرأي البصريين تارة ولرأي الكوفيين تارة أخرى، وهذا بديهي نظرًا لقدم الخلاف بين هاتين المدرستين.

ومن الملاحظ أيضًا في هذه المسألة، أنّ هناك وجه اتفاق بين البصريين والكوفيين حول رافع الخبر، إذ إنّ الكوفيين يرون أنه يرتفع بالمبتدأ، ويرى قومٌ من البصريين أنه يرتفع بالمبتدأ.

المسألة(74):(القول في رفع الفعل المضارع):

في هذه المسألة حصل الخلاف بين المدرستين في رفع الفعل المضارع نحو:"يقوم زيد، ويذهب عمرو فذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم وأما الكوفيون فقد اختلفوا فيه، فذهب الأكثرون إلى أنه يرتفع لتعريته من العوامل الناصبة والجازمة، وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالحرف الزائد في أوله.

- **حجج الفريقين:**

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم، وذلك من جهتين: **أحدهما:** أن قيامه مقام الاسم عامل معنوي؛ فأشبه الابتداء الذي يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه.

[1] ينظر:صبيح التميمي، هداية السالك إلى ألفية ابن مالك،ج2،ص17-18.

والوجه الثاني:أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلما وقع في أقوى أحاله وجب أن يعطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع؛ فلهذا كان مرفوعًا لقيامه مقام الاسم، فهو استحق جملة الإعراب بالمشابهة التي بيّناها، فكان قيامه مقام الاسم موجبا له الرفع، وصار هذا بمنزلة السيّف؛ فإنه يقطع في محل يقبل القطع، ولا يقطع في محل لا يقبل القطع.[1]

إذن فالفعل المضارع ارتفع بوقوعه موقع الاسم، فأُعطي أسبق إعراب للاسم وأقواه وهو الرفع.[2] قال ابن عقيل:

«وذهب قوم إلى أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم، ف"يضرب" في قولك "زيدٌ يضربُ" واقعٌ موقع "ضارب"؛ فارتفع لذلك». [3]

ومعنى وقوعه موقع الاسم أنه يقع حيث يصح وقوع الاسم فيجوز أن تقول يضرب زيد فترفع الفعل إذ يجوز أن تقول (أخوك زيد) لأنه موضع ابتداء كلام وليس من شرط من أراد كلامًا أن يكون أول ما ينطق به فعلاً أو اسماً بل يجوز أن يأتي فيه بأيّهما شاء، ولذلك قال "هو موضع خيرة" أن المتكلم بالخيار هذا هو مذهب سيبويه.[4]

وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا:إنما قلنا ذلك لأن هذا الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم، فالنواصب نحو: أنْ،ولنْ،وإذنْ،وكيْ، وما أشبه ذلك، والجوازم نحو: لم،ولما،ولام الامر،ولا في النهي، وإنْ في الشرط، وما أشبه ذلك، فإذا دخلت عليه هذه النواصب دخله النصب نحو:" أريد أنْ يَقُومَ...إلخ "، وإذا دخلت عليه تلك الجوازم دخله الجزم، نحو:" لم يقمْ زيد...إلخ "، وإذا لم تدخله- النواصب والجوازم- يكون مرفوعاً.[5]

وقد عبر ابن مالك عن هذا الرأي في قوله:

---

[1] ينظر:ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،ج2، ص103-104

[2] ينظر: رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمرُ، دار الكتب الوطنية- بنغازي، ط2، 1996م، ج4، ص27.

[3] بهاء الدين عبد الله ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج4، ص3.

[4] ينظر:موفق الدين بن يعيش النحوي،شرح المفصل،عالم الكتب،بيروت-لبنان، د ط، د ت،ج7، ص12.

[5] ينظر:ابن الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف،ج2، ص103.

إرْفَعْ مُضَــارِعًا إذا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وجَــازِمٍ، ك"تَسْعَدُ".[1]

كما جاء في شرح الأشموني في هذا الصدد قوله:أنه يجب رفع المضارع، والرافع له التجرد المذكور،كما ذهب إليه حذَّاق الكوفيين ومنهم الفرّاء.[2]

وقال(ابن الحاجب): ويرتفع إذا تجرَّد من الناصب والجازم نحو:"يقوم زيد" وقال (الرَّضي) شارحا لكلام ابن الحاجب: هذا، وإن لم يصرح بأنّ عامل الرفع هو التجرد من العوامل،كما هو مذهب الفرّاء،كالإيماء إلى ذلك المذهب، ولعل اختيار الفرّاء لهذا، حتى يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين، وهو أنّ ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم، سواء وقع الاسم مرفوع،كما في زيد يضرب، أي،ضاربٌ، أو مجروراً أو منصوباً؛ نحو: مررتُ برجلٍ يضربُ، ورأيت رجلا يضربُ.[3]

أما الرأي الثاني فيرى أن المضارع مرفوع بالأحرف الزائدة في أوله وهذا مذهب الكسائي فهو يرى أن العامل فيه هو حروف المضارعة وذلك: لأن الفعل قبل حروف المضارعة مبنيّ، وبعد وجودها مرفوع؛ والرفع عمل لابدّ له من عامل، ويَحْدُث سوى حروف المضارعة، فتعيَّن أن يكون عامل، فإذا دخل عامل آخر بطل عمله؛ لأنه أقوى منه فلا يجتمع عاملان مختلفان.[4]

وبعد عرض هذه المسألة نستنتج أنّ عامل الرفع في الفعل المضارع، فيه خلاف، ففريق يرى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم ، وفريق يرى أنه يرتفع بتجرُّده من الناصب والجازم ، والبعض كالكسائي يرى أنه مرفوع بالأحرف الزائدة في أوله .

المسألة(6):(رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور) :

اختلف البصريون والكوفيون في رافع الاسم بعد الظرف والجار والمجرور فذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه،وإنما يرتفع بالابتداء .وذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع

---

[1] ينظر:بهاء الدين عبد الله بن عقيل،شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج4، ص3.

[2] ينظر:الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح:محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي،بيروت-لبنان،ط1، 1375هـ-1955م، ج3، ص547.

[3] ينظر: رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج4، ص26.

[4] ينظر: حسن محمد عبد الرحمان أحمد، ابن النحوية وحاشيته على كافية ابن الحاجب ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو ، إشراف فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين ، جامعة أم القرى (المملكة العربية السعودية)، 1409هـ-1988م،ج2،ص351.

الاسم إذا تقدم عليه ،ويسمون الظرف المحلّ،وذلك نحو قولك "أمامَك زيدٌ،وفي الدار عمرو"، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد من البصريين .[1]

وقد أشار ابن هشام إلى هذا المذهب عند كلامه عن أنواع الجملة حيث قال:

والجملة الظرفية المصدرة بظرف أو مجرور نحو: أ عندك زيد وأ في الدار زيد، إذا قدّرت(زيد)فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبر عنه بهما.[2]

- **حجج الفريقين:**

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا:إنما قلنا إنّ الاسم بعده يرتفع بالابتداء لأنه قد تعرّى من العوامل اللفظية، وهو معنى الابتداء فلو قُدِّر ها هنا عامل لم يكن إلا الصرف، وهو لا يصلح ها هنا عاملا لوجهين: **أحدهما**:أنّ الأصل في الظرف أن لا يعمل، وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل، ولو كان ها هنا عاملا لقيامه مقام الفعل لما جاز أن تدخل عليه العوامل فتقول"إنّ أمَامَك زيدًا" وما أشبه ذلك؛ لأنّ عاملا لا يدخل على عامل؛ فلو كان الظرف رافعاً لزيد لما جاز ذلك، ولما كان العامل يتعداه إلى الاسم ويُبْطِلُ عمله، كما لا يجوز أن تقول "إنَّ يقوم عمراً".**الثاني**: أنه لو كان عاملاً لوجب أن يُرفع به الاسم في قولك "بك زيد مأخوذ". وبالاجماع أنه لا يجوز ذلك.[3]

وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنّ الأصل في قولك:"أمَامَك زيدٌ، وفي الدار عمروٌ" حَلَّ أمامك زيدٌ، وحَلَّ في الدار عمرو، فحذف الفعل واكتفى بالظرف عنه، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل. والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أنّ سيبويه يساعدنا على أنّ الظرف يرفع إذا وقع خبراً لمبتدأ، أو صفة لموصوف،أو حالاً لذي حال،أو صلة لموصول، أو معتمداً على همزة الاستفهام أو حرف النفي، أو كان الواقع بعد"أنّ" في تقدير المصدر.[4]

---

[1] ينظر:ابن الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص61.

[2] ينظر: جمال الدين ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار الفكر، دط، دت، ج2، ص43.

[3] ينظر: ابن الأنباري،الإنصاف، ج1، ص61-62.

[4] ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص61.

إذن الخلاف في هذه المسألة تمحور حول كون الظرف هو الرافع للاسم المرفوع الذي يقع بعده أم رافعه هو الابتداء، وتبنّى الرأي الأول الكوفيون، وتبنّى الرأي الثاني البصريون، وكلٍ من الفريقين يحتجُّ لرأيه بالدليل.

ثانيا: العوامل اللفظية:

والمقصود بالعامل اللفظي هو المؤثر الملفوظ.[1]

وذكر الشريف الجرجاني أنّ العوامل اللفظية: ما يعرف بالجنان أي بالقلب، وتتلفظ باللسان- كمن- و-إلى- في قولك: سرت من البصرة إلى الكوفة.[2]

ففي قوله تعالى:﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ﴾[فاطر:28] نجد أنّ رفع كلمة العلماء ونصب اسم الجلالة هو الذي دلّ على أنّ الخشية حاصلة من العلماء والفعل(يخشى) هو الذي رفع كلمة (العلماء) عند إسناده إلى الاسم وهو ما أسماه النحاة عاملاً لفظياً.[3]

العامل اللفظي، يكون في الأفعال: فالفعل يعمل إذا كان لازماً نحو: قعد الطالب، أو متعدياً لمفعول واحد نحو: قرأت كتباً، أو متعدياً لمفعولين نحو: حسبت الدرس سهلاً، أو متعدٍ لثلاثة مفاعيل نحو: أعلمت سعيداً الدرسَ سهلاً...الخ.

ويكون في الأسماء: وهي عوامل أضعف من الأفعال، تعمل في أماكن، ولا تعمل في أماكن ويكون في الأدوات: وهي عوامل ضعيفة لأنها تعمل أحياناً وتعطل عن العمل أحياناً، وهي كثيرة منها ما يختص بالدخول على الأسماء، ومنها ما يختص بالدخول على الأفعال.[4]

---

[1] ينظر: مصطفى الغلاييني،جامع الدروس العربية، عناية مازن علي الشيخ محمد، دار الفكر،بيروت-لبنان، ط1426،1-1427هـ-2006م، ص529.

[2] ينظر:عبد القاهر الجرجاني،العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تح: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط2، د ت، ص84.

[3] ينظر:بكري عبد الكريم،أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، دار الكتاب الحديث، الجزائر،ط1،1999م، ص133.

[4] ينظر:صالح بلعيد، في أصول النحو، دار هومة-الجزائر، ط2، 2008م، ص75. ينظر أيضا: فاطمة رزاق، نظرية العامل وتطبيقاتها عند أبي القاسم السهيلي، ص15. راجع:مطير بن حسين المالكي، موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي(دراسة في المؤلفات العربية والمترجمات)، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، إشراف سليمان بن إبراهيم العايد، جامعة أم القرى-المملكة العربية السعودية، عام1422-1423هـ، ص129-130-131.

إذن تبيّن مما سبق أنّ العوامل اللفظية مؤثرات ملفوظة، وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام أفعال وأسماء وحروف.

والآن بعد أن عرفنا العوامل اللفظية وأنواعها في النحو العربي بصورة مجملة، سنتعرض الآن لكل نوع منها على حدة، كما جاءت في كتاب الإنصاف على غرار ما فعلنا في العوامل المعنوية.

1) عوامل الأفعال:

المسألة(11): (عامل النصب في المفعول):

ذهب البصريون في هذه المسألة إلى أن ناصب المفعول به هو الفعل وحده، كما عمل في الفاعل، وذهب الكوفيون إلى أن العامل فيه النصب هو الفعل والفاعل جميعاً، نحو:" ضربَ زيدٌ عمراً "، وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل، ونصَّ هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت: " ظننت زيداً قائماً " تنصب زيداً بالتاء وقائماً بالظنِّ. وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية.

- **حجج الفريقين:**

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل لأنا أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل، أما الفاعل فلا تأثير له في العمل، لأنه اسم، والأصلُ في الأسماء أن لا تعمل، وهو باقٍ على أصله في الاسمية؛ فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له.[1]

ويقول الأستراباذي في هذا: وأما ناصب المفعول، فالفعل عند البصريين أو شبهه: بناءاً على أنه به يتقوم المعنى المقتضي للرفع، أي: الفاعلية، أو المعنى المقتضي للنصب، أي: المفعولية.[2]

وقال ابن مالك:

وَمَا يَقَعْ عليه فِعْلُ الفاعل فذَاكَ مفعول به وَسَائِلِ...

---

[1] ينظر:ابن الأنباري،الإنصاف،ج1، ص82-83.

[2] ينظر:رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب،ج1، ص302.

أخذ بذكر المفعول به، بأنه الذي يقع عليه فعل الفاعل، وقصد النحويون بالوقوع، التعليق ليدخل نحو عملت وأردت وقصدت ونحو ذلك[1]

إذن فالناصب للمفعول به عند البصريين الفعل المتعدي أو شبهه مثل: هاك القَلَمَ، ويعجبني حُبُّكَ العلمَ.[2]

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن العامل في المفعول النصب هو الفعلُ والفاعلُ؛ لأنه لا يكون مفعولاً إلا بعد فعل وفاعل لفظاً وتقديراً، إلا أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد.[3]

وقال ابن جني في هذا الصدد : وفي ذلك قولك لمن سألك عن علة انتصاب زيدًا، في قولك: "ضربت زيدًا" إنه إنما ينتصب؛ لأنه فضلة، ومفعول به، فالجواب قد استقلَّ بقولك: لأنه فضلة، وقولُك من بعد،(ومفعول به) تأنيس وتأييد لا ضرورة بك إليه، ألا ترى أنك تقول في نصب"نفس" من قولك: طبْت به نفسًا: إنما انتصب لأنه فضلة، وإن كانت النفس هنا فاعلة في المعنى، فقد علمت بذلك أن قولك، ومفعول به.[4]

من خلال عرض هذه المسألة يظهر أن الخلاف حول عامل النصب في المفعول به، قد نال نصيبًا كبيرًا من الاهتمام كما حدث في رافع المبتدأ ورافع الخبر، حيث لم يكن هذا الخلاف محصوراً بين البصريين من جهة والكوفيين من جهة، بل بين النحاة الكوفيين أنفسهم.

المسألة(12):(القول في ناصب الاسم المشغول عنه):

ذهب البصريون إلى أنَّ الاسم المشغول عنه في نحو قولنا:(زيدًا ضربته) منصوب بفعل مقدر، والتقدير فيه: ضربتُ زيداً ضربته. وأما الكوفيون فقالوا إن"زيداً " منصوب بالفعل الواقع على الهاء.[5]

---

[1] ينظر:أبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي، شرح نظم الكافية، تح: موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب النجف الأشرف، العراق،1400هـ-1980م، د ط، ص189.

[2] ينظر:أحمد مختار عمر،النحو الأساسي، دار السلاسل، الكويت،1414هـ-1994م، ط1، ص446.

[3] ينظر:عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، ط2، 1988م، ص120-121.

[4] ينظر:ابن جني،الخصائص، ج1، ص196.

[5] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص85.

- **حجج الفريقين:**

« أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب بفعل مقدر لأن في الذي ظهر دلالة عليه، فجاز اضماره استغناء بالفعل الظاهر عنه، كما لو كان متأخراً وقبله ما يدل عليه.»[1]

وعن هذا الفعل المقدر يقول ابن مالك في ألفيته:

«**فالسَّابِقُ انصِبْهُ بفعلٍ أُضمِرا حتماً ...**

يعني أن الاسم السابق، إذا نصب، فالناصب له عند الجمهور فعل مضمر لا يجوز إظهاره، ولهذا قال(حتماً) أي: إضماراً حتماً، لأن الظاهر كالعوض منه، فلا يجمع بينهما.»[2]

« فالناصب للاسم المشغول عنه إذن هو فعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ويكون التقدير"ضربت زيداً"، ولا يجوز لك أن تجعل الاسم المشغول عنه مفعول للفعل ولا يتعدى إلا إلى مفعول واحد، لذلك أضمر له فعل من جنسه وجعل الفعل الظاهر مفسراً له.»[3]

كما يرى ابن عقيل أنَّ ناصبه فعلٌ مضمر وجوباً؛ لأنه لا يجمع بين المفسِّر والمفسَّر، ويكون الفعل المضْمَر موافقاً في المعنى؛ لذلك المظهر، وهذا يشمل ما وافق لفظاً ومعناً.[4]

يقول الأشموني في هذا المجال: أن يسبق اسم عاملا مشتغلا عنه بضميره أو ملابسه. لو تفرغ له هو أو ملابسهُ لنصبه لفظًا أو محلاً، فيضمر للاسم السابق عند نصبه عامل مناسب للعامل الظاهر ومفسر به.[5]

---

[1] ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص85. وأيضا ينظر:عبد الحميد مصطفى السيد، نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب، مجلة جامعة دمشق، الجامعة الهاشمية، المجلد 18-العدد(3+4)2002. ص58.

[2] المرادي ابن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح، عبد الرحمان علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1422هـ-2001م، ج2، ص612-613.

[3] بكري عبد الكريم، أصول النحو العربي، ص142.

[4] ينظر:ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص58.

[5] ينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب،القاهرة،ط4، 1410هـ-1980م، ص205.

« وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء، لأن المَكْنِيَّ- الذي هو الهاء العائد- هو الأولُ في المعنى؛ فينبغي أن يكون منصوباً به، كما قالوا:" أكرمت أباك زيداً، وضربت أخاك عَمْراً"».[1]

وورد في كتاب النحو العربي لمهدي المخزومي« أنّ ناصب الاسم المتقدم هو الفعل المذكور نفسه وقالوا: إنّ الفعل عامل في الاسم المتقدم وضميره، وقال جماعة منهم: إنّ الفعل عامل في الاسم، والضمير مُلْغَى، ويبدو أنّ هؤلاء قد أدركوا الحقيقة اللغوية وهي أنّ الاسم هو المفعول الحقيقي، وأنّ الضمير تفسيرٌ له وكناية عنه».[2]

وهذه المسألة شأنها كشأن المسائل السابقة، فقد طال النقاش فيها بين المذهبين وكلٌ منهما قد استند فيها إلى عامل معين من العوامل.

المسألة(13):(القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع):

«التنازع:أن يتوجه عاملان متقدمان،أو أكثر إلى معمول واحد متأخر أو أكثر كقوله تعالى:﴿آتوني أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[الكهف:96]».[3]

وقد اختلف البصريون والكوفيون فيه،فذهب البصريون إلى أنّ إعمال الفعل الثاني أولى. وذهب الكوفيون إلى أنّ إعمال الأول أولى في نحو:(أكْرَمَني وأكْرَمْتُ زيداً،أكْرَمْتُ وأكْرَمَنِي زيداً)».[4]

وقال ابن مالك:

إنْ عَامِلاَنِ اقْتَضَيَا في اسمٍ عَملْ قِيلَ فلِلوَاحِد مِنْهُمَا العَمَلْ

وقد أجاز كلٌ من الفريقين إعمال الأول وإعمال الثاني،وإنما اختلفوا في الترجيح.[5]

---

[1] ابن الأنباري،الإنصاف، ج1، ص85. ينظر أيضا:عبد الحميد مصطفى السيد، نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب، ص59.

[2] مهدي المخزومي، النحو العربي(نقد وتوجيه)، دار البيارق،بيروت/ دار عمار- عمان، ط1، 1418هـ-1997م، ص102.

[3] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، مراجعة وتنقيح: عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، بيروت، ط28، ج3، ص23.

[4] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص86.

[5] ينظر:المرادي ابن أم قاسم،توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج2، ص629،638.

وقال أيضاً:

«والثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهل البَصْرَهْ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذا أَسْرَهْ».[1]

أي أنَّ البصريين اختاروا إعمال الثاني ذلك لقربه من الاسم المطلوب التنازع عليه، واختار الكوفيون إعمال الأول وذلك لتقدمه وسَبْقِهِ.[2]

– حجج الفريقين:

«أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا:الدليلُ على أنّ الاختيار إعمالُ الفعل الثاني النقل، والقياس. أما النقل فقد جاء كثيرًا،قال تعالى:﴿ آتونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[الكهف:96] فأعمل الفعل الثاني،وهو أفرغ، ولو أعمل الفعل الأول لقال: أفرغه عليه، وقال تعالى:﴿هَآؤُمُ اِقْرَؤُا كِتَابِيَهْ﴾[الحاقة:19] فأعمل الثاني وهو اقرؤا،ولو أعمل الأول لأظهر الضمير.

وقال الشاعر وهو الفرزدق:

وَلَكِنَّ نَصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وهَاشِمِ

فأعمل الثاني، ولو أعمل الأول لقال:"سببت وسبوني بني عبد شمس"بنصب"بني" وإظهار الضمير في سبني.»[3]

وذكر ابن هشام في هذا السياق أنه: إن أعْمَلْنَا الثاني واحتاج الأول لمرفوع فالبصريون يُضمِرُونه، لامتناع حذف العُمدة، ولأن الإضمار قبل الذِّكر قد جاء في غير هذا الباب نحو"رُبَّهُ رَجُلاً"،و"نِعْمَ رَجُلاً"،وفي الباب نحو"ضَرَبُوني وضَرَبْتُ قَوْمَكَ"حكاه سيبويه.[4]

وتتلخص حجج البصريين في ترجيح إعمال الثاني فيما يلي:

–الأولى:أنه أقرب إلى المعمول من الأول.

---

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص70.

[2] مهدي المخزومي، النحو العربي، ص104.

[3] ابن الأنباري،الإنصاف، ج1، ص88-89.

[4] ينظر: عبد الله ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح:حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط1409،1هـ-1989م، ج2، ص128.

–الثانية:أنه يلزم على إعمال الأول منهما الفصل بين العامل–وهو المتقدم– ومعموله–وهو الاسم الظاهر– بأجنبي عن العامل، وهو ذلك العامل الثاني،ومع أنّ الفصل بين العامل والمعمول مغتفر في هذا الباب للضرورة التي ألجأت إليه،فهو خلاف للأصل.

–الثالثة:أنه يلزم على إعمال العامل الأول في لفظ المعمول أن تعطف عليه الجملة الأولى–وهي جملة العامل الأول مع معموله–قبل تمامها، والعطف قبل تمام المعطوف عليه خلاف الأصل.[1]

وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليلُ على أن إعمال الفعل الأول أولى النقل، والقياس.

أما النقل فقد جاء ذلك عنهم كثيراً، قال امرئ القيس:

فَلَوْ أنَّ ما أَسْعَى لأدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي، ولم أطْلُبْ، قَلِيلٌ مِنَ المالِ

فأعْمَلَ الفعل(كفاني)، ولو أعمل الثاني(أطلب) لنصب"قليلا" وذلك لم يروه أحد.

وأما القياس فهو أن الفعل الأول سابق للثاني، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني، إلا أنه لما كان مَبْدُوءًا به كان إعْمَالَه أولى؛ لقوة الابتداء والعناية به؛ ولهذا لا يجوز إلغاء "ظننت" إذا وقعت مبتدأة، نحو:"ظننت زيداً قائماً" بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة، نحو:"زيد ظننت قائم وزيدٌ قائم ظننت" وكذلك لا يجوز إلغاء"كان" إذا وقعت مبتدأة نحو " كان زيد قائماً " بخلاف ما إذا كانت متوسطة، نحو "زيد كان قائم" فدل على أن الابتداء له أثر في تقوية عمل الفعل.[2]

وقال ابن الحاجب مبيّناً رأي الكوفيين في هذه المسألة:

وإن أعملت الأول أضمرت الفاعل في الثاني، والمفعول على المختار، إلا أن يضع مانع فتُظهِر.

وقال الرضيّ شارحاً قول ابن الحاجب: هذا بيان أنه إذا أعلمتَ الأول، على ما هو المختار عند الكوفيين، فكيف يكون حال الثاني، فقال: لا يخلو إما أن يطلبه للفاعلية أو للمفعولية، فتقول في الأول: "ضربت وضربني زيداً"،و"ضربت وضرباني الزيدين"(...)، تضمر الفاعل من الثاني على

---

[1] ينظر:ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص72.

[2] ينظر:ابن الأنباري،الإنصاف، ج1، 86-87-88.

وقف الظاهر بلا خلاف من أحد، لأنه ليس إضماراً قبل الذكر،لكون المتنازَع من حيث كونه معمولاً للأول مقدماً على العامل الثاني تقديراً،وإن كان مؤخراً لفظاً.[1]

وجاء في أوضح المسالك لابن هشام:

فإن أعملْنَا الأول في المتنازَع فيه أعملنا الأخير في ضميره،نحو:"قامَ وقَعَدَا-أو وضَرَبْتُهُمَا،أو ومَرَرْتُ بهما-أخوَاكَ"[2]

بعد عرض رأي الفريقين حول هذه المسألة تبيّن أن التنازع من الأمور التي اتسع الخلاف حولها بين المدرستين وأن كلاً من الرأيين له دليله الذي يستند إليه ويُعَوَّل عليه.

المسألة(29):(القول في عامل النصب في الظرف الواقع خبراً):

إن الظرف الواقع خبراً، نوعان:ظرف زمان، وظرف مكان،فأما ظرف المكان فيُخبِّرُ به عن اسم العين نحو:القلم فوق الرُّفْ، وعن اسم المعنى نحو: السعادة بين يديك. وأما ظرف الزمان فيُخبَرُ به عن اسم المعنى نحو:الامتحان غدًا،والنتيجة بعد أسبوع، ولا يخبر به عن اسم العين إلاّ إذا أفاد نحو:العنبُ صيفًا، والبرتقال شتاءًا، والهلال الليلة، وهو قليل، فإن لم يُفدْ لم يَجُزْ وقوعه خبرًا.[3]

وقد اختلف البصريون والكوفيون حول عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا نحو:"زيد أمَامَكَ، وعمرو وَرَاءَكَ" فذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدر، والتقدير فيه: زيد استقرَّ أمامك، وعمرو استقر وراءك، وذهب بعضهم إلى أنه ينتب بتقدير اسم فاعل، والتقدير: زيد مستقر أمامك وعمرو مستقر وراءك. وذهب الكوفيون إلى أنّ الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرًا للمبتدأ. وذهب أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب من الكوفيين إلى أنه ينتصب لأنّ الأصل في قولك:(أمامك زيد)حلَّ أمامك؛ فحذف الفعل وهو غير مطلوب، واكتفى بالظرف منه فبقي منصوبًا على ما كان عليه مع الفعل.

---

[1] ينظر: الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص183-184.

[2] ينظر:ابن هشام الأنصاري،أوضح المسالك، ج2، ص127.

[3] ينظر:محمد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، المكتبة العصرية، بيروت، ط2، 1418هـ-1997م، ص526.

- **حجج الفريقين:**

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب بعامل مقدر لأنّ الأصل في قولك"زيد أَمَامَكَ، وعمرو وَرَاءَكَ": في أمامِكَ، وفي وراءِكَ، لأنّ الظرف:كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى "في"وفي: حرف جرٍّ، وحروف الجرّ لابد لها من شيء تتعلق به؛ لأنها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال، كقولك"عجبت من زيد،ونظرت إلى عمرو"فدلَّ على أنّ التقدير في قولك"زيد أمامك، وعمرو وراءك" زيد استقرَّ في أمامك، وعمرو استقرَّ في وراءك ثم حذف الحرف فاتصل الفعلُ بالظرفِ فنصبه، فالفعل الذي هو استقرّ مقدّر مع الظرف،كما هو مقدر مع الحرف.[1]

وعن هذا الرأي عبر ابن الحاجب فقال:« وما وقع ظرفاً، فالأكثر أنه مقدر بجملة».[2]

إن الإخبار بالظرف قد اطرد عند النحاة على قصد أن الخبر في الحقيقة هو متعلّقها المحذوف لا هي بنفسها؛فإذا قيل"زيد عندك"كان الخبر هو المتعلق المحذوف المقدّر بالاسم"كائن"لأن الأصل في الخبر الإفراد.[3]

ونُقل عن البصريين أنهم يرون أنّ الظرف منصوب على أنه مفعول فيه،كما أنه كذلك اتفاقاً

وذهب الأخفش إلى أنه مقدر من قبيل الخبر المفرد، وأنه متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف اسم فاعل والتقدير:"زيدٌ كائنٌ عندك، أو مستقرٌ عندك"وقد نسب هذا لسيبويه.[4]

وقال ابن السراج النحوي في هذا الصدد: قد يحذف الخبر ويقوم مقامه ظرف له نحو قولك: زيد خلفك، وعمرو في الدار، والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما، كأنك قلت: زيد مستقر خلفك، وعمرو مستقر في الدار.[5]

---

[1] ينظر:ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص213.

[2] الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص214.

[3] ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج1، ص163.

[4] ينظر:ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص99.

[5] ينظر: أبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ-1996م، ج1، ص63.

وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا:إنما قلنا إنه ينتصب بالخلاف لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ،ألا ترى أنك إذا قلت"زيد قائم،وعمرو منطلق"كان قائم في المعنى هو زيد،ومنطلق في المعنى هو عمرو، فإذا قلت"زيد أَمَامَكَ، وعمرو وَرَاءَكَ" لم يكن أمامك في المعنى زيد،ولا وراءك في المعنى عمرو،كما كان قائم في المعنى زيد ومنطلق هو عمرو،فلما كان مخالفًا له نُصِبَ على الخلاف ليفرقوا بينهما.[1]

«وانتصاب الظرف خبرًا للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف:يعنون أنّ الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو:"زيد قائم"أو كأنه هو في قوله تعالى:﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾[الأحزاب:6].ارتفع ارتفاعه،ولما كان مخالفاً له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ،فلا يقال في نحو:"زيد عندك":"إنّ زيد عندك"،خالفه في الإعراب،فيكون العامل عندهم معنويًّا، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر،ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر.» [2]

وخلاصة المسألة أنَّ المذهبين اختلفا حول ناصب الظرف الواقع خبرًا،فالبصريون يرون أنه منصوب بفعل أو اسم فاعل مقدر،والكوفيون يرون أنه منصوب على الخلاف،وكلٌ منهما يستند في تأييد وجهة نظره إلى العامل،فالبصريون يرون أنّ العامل في الظرف لفظي،وهو الفعل واسم الفاعل والكوفيون يرون أنَّ العامل في الظرف معنوي وهو الخلاف.

المسألة(30):(القول في عامل النصب في المفعول معه):

«إن المفعول معه اسم فضله يقع منصوباً بعد فعلٍ أو ما يُشبهه بالعمل،وقبله واو بمعنى"مع"لا يصحّ العطف بها»،في نحو قوله:"استوى الماء والخشبَة".[3]

اختلف البصريون والكوفيون في عامل النصب في المفعول معه،فذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسَّطِ الواو.وذهب أبو إسحاق الزَّجَّاج من البصريين إلى أنه منصوب

[1] ينظر:ابن الأنباري،الأنصاف، ج1، ص213.
[2] الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص214.
[3] ابن هشام،أوضح المسالك، ج2، ص161.

بتقدير عامل،والتقدير في مثل قولك:"استوى الماء والخشبة":"ولابس الخشبة"؛لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو. وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن ما بعد الواو ينتصب بانتصاب"مع"في نحو:"جئتُ معه".وذهب الكوفيون إلى أن منصوب على الخلاف،وذلك في نحو قولهم:"استوى الماء والخشبة،وجاء البردُ والطَّيالسة".

- **حجج الفريقين:**

أما البصريون فاحتجوا فقالوا:إنما قلنا إنَّ العامل فيه هو الفعل لأنَّ هذا الفعل وإن كان في الأصل غير متعدٍّ إلا أنه قَوِيَ بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه كما عُدِّيَ بالهمزة في نحو:"أخرجتُ زيدًا"وكما عُدِّيَ بالتضعيف في نحو:"خرَّجت المتاع"وكما عُدِّيَ بحرف الجر نحو:"خرجتُ به"إلا أن الواو لا تعمل؛لأن الواو في الأصل حرف عطف،وحرف العطف لا يعمل.[1]

«وهو منصوب بعد"الواو"الكائنة بمعنى(مع)، وإنما ينصب إذا تضمَّن الكلام فِعلٍ،كقولك: ما صنعتَ وأبَاكَ. ومازلتُ أسيرُ والنِيلَ، ومنه قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُم وشُرَكَاءَكُم﴾[يونس:80/10].»[2]

«إنّ الناصب له ما تقدمه من فعلٍ أو شبهه نحو:"سرتُ والحائط" و"أنا سائرٌ والحائط" فالحائط منصوب بالفعل(سرتُ) وباسم الفاعل(سافر)، وشبه الفعل(سائرٌ)»[3]

وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا:إنما قلنا إنه منصوب على الخلاف لأنه إذا قال:"استوى الماءُ والخشبة"لا يحسن تكرير الفعل فيقال:استوى الماء واستوت الخشبة ؛لأنّ الخشبة لم تكن معْوَجَّة فتستوي،فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في "جاء زَيْدٌ وعمرو"فقد خالف الثاني الأول،فانتصب على الخلاف كما بيَّنا في الظرف نحو:"زيدٌ خلفَكَ"وما أشبه ذلك.[4]

---

[1] ينظر:ابن الأنباري،الإنصاف، ج1، ص215.

[2] أبي القاسم الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص106.

[3] مهدي المخزومي،النحو العربي، ص105.

[4] ينظر:ابن الأنباري،الإنصاف، ج1، ص215.

«وقال عبد القاهر الجرجاني إنّ الناصب له الواو»[1]

إذن خلاصة هذه المسألة أنه وقع خلاف بين البصريين والكوفيين في ناصب المفعول معه،فالبصريون يرون أنّ العامل فيه لفظي وهو الفعل الذي قبل الواو أو ما يشبهه. والكوفيون يرون أنّ العامل فيه معنوي وهو الخلاف.

المسألة(34):(القول في العامل في المستثنى النصب):

اختلف البصريون والكوفيون في العامل في المستثنى النصب في نحو:"قام القوم إلا زيد"،فذهب البصريون إلى أنّ العامل فيه النصب هو الفعل،أو معنى الفعل بتوسّط إلاَّ.وذهب الكوفيون إلى أنّ العامل فيه"إلا"،وإليه ذهب أبو العباس محمد بن المبرد وأبو إسحاق الزجاج من البصريين،وقال الكسائي إنه انتصب لأنّ تأويله،"قام القوم إلا زيدًا لم يقم".وأيضًا نُصب لأنه يشبه المفعول.[2]

وحكم المستثنى النصب إذا كان الكلام قبل"إلاَّ"مثبتًا أي غير منفي،نحو:

لِكُلِّ دَاء دَوَاءٌ يَسْتَطِبُّ بِهِ إلاَّ الْحَمَاقَةَ أعْيَتْ مَنْ يُدَاوِيهَا[3]

- **حجج الفريقين:**

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنّ العامل هو الفعل لأن هذا الفعل وإن كان فعلاً لازمًا في الأصل إلا أنه قَوِيَ ب:"إلاَّ "فتعدَّى إلى المستثنى كما تعدى الفعلُ بحرف الجرّ،إلا أنّ(إلاَّ) لا تعمل وإن كانت مُعدِّية كما يعمل حرف الجرّ؛ لأنّ(إلاَّ) حرف يدخل على الاسم والفعل المضارع، فهو حرف غير مختص وما كان غير مختص فمن حقِّه ألاَّ يعمل.[4]

وقد عبَّر ابن عقيل عن هذا الرأي فقال: إنّ الناصب له هو الفعل الواقع في الكلام السابق على "إلاَّ"بواسطتها، أو أنّ له فعل محذوف تدل عليه "إلاَّ"، والتقدير: أستثني زيدًا، مثلاً.[5]

---

[1] عبد العزيز بن علي الحربي، الشرح الميسّر على ألفية ابن مالك، دار الحزم، الرياض، ط1، 1424هـ-2003م، ص147.

[2] ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص226.

[3] ينظر:يوسف أبو عدس،المهارات اللغوية وفن الإلقاء،دار المسيرة،عمان-الأردن، ط1، 2007م-1427هـ، ص50.

[4] ينظر:ابن الأنباري، الإنصاف،ج1،ص226.

[5] ينظر:ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص94.

و«أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنّ"إلاَّ"هي العامل أنّ إلاَّ قامت مقام أستثني، ألا ترى أنك إذا قلت :"قام القوم إلا زيدًا"كان المعنى فيه: أستثني زيدًا، ولو قلت"أستثني زيدًا"لوجب أن تنصب، فكذلك ما قام مقامه.»[1]

من خلال ما تقدم،يتضح لنا أنّ العامل في المستثنى النصب،فيه خلاف بين النحاة،فبعضهم يرى أنّ"إلاَّ"هي التي عملت النصب،والبعض الآخر يرى أنّ الناصب فعلٌ دلَّت عليه"إلاَّ"، وقد تبنى الكوفيون الرأي الأول، بينما تبنى البصريون الرأي الثاني، وكلٌ من الفريقين قد استند في تأييد رأيه إلى العوامل.

المسألة(85):(عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد"إنْ"الشرطية):

اختلف البصريون والكوفيون حول عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد"إنْ"الشرطية في نحو قوله تعالى:﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ المشْرِكينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِّرْهُ﴾[التوبة:6]، فذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل، والتقدير فيه: إنْ أتاني زيد، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر. وحكى عن أبي الحسن الأخفش من البصريين أنه يرتفع بالابتداء. وذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد"إنْ"الشرطية نحو قولك:"إنْ زيد أتاني آتِهِ"فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل.

- حجج الفريقين:

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا:إنما قلنا إنه يرتفع بتقدير فعل لأنه لا يجوز أن يُفصل بين حرف الجزم بين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعلُ،ولا يجوز أن يكون هاهنا عاملاً فيه؛لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه،فلو لم يُقدرْ ما يرفعه لبقي الاسم مرفوعًا بلا رافع،وذلك لا يجوز؛فدلَّ على أنّ الاسم يرتفع بتقدير فعل،وأنّ الفعل المظهَر الذي بعد الاسم يدلُّ على ذلك المقدر.[2]

---

[1] ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، 226.

[2] ينظر:ابن الأنباري،الإنصاف، ج2، ص156.

ففي مثل قوله تعالى:﴿وَإِنِ امْرأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا﴾[النساء:128]، يكون الاسم المرفوع بعد(إنْ)مرفوع بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، والتقدير:"وإنْ خافت امرأة خافت").[1]

«وأجاز الأخفش اعتبار الاسم المرفوع بعد"إنْ"الشرطية،كما في قوله تعالى :﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ المشْركينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِّرْهُ﴾[التوبة:6]،مبتدأ».[2]

و«أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا:إنما جوَّزنا تقديم المرفوع مع"إنْ"خاصة وعملَها في فعل الشرط مع الفصل لأنها الأصل في باب الجزاء،فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها،وقلنا إنه يرتفع بالعائد لأنّ المكني المرفوع في الفعل هو الاسم الأول،فينبغي أن يكون مرفوعًا به،كما قالوا:"جاءني الظريف زيد"وإذا كان مرفوعًا به لم يفتقر إلى تقدير فعل».[3]

مثال ذلك قوله تعالى:﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِها نُشُوزًا﴾[النساء:128]؛ فالضمير"هي"المقدر فاعلاً ل"خافت"هو نفسه "امرأة".[4]

إذن من خلال هذه المسألة نستنتج أنّ البصريين والكوفيين اختلفوا في رافع الاسم الواقع بعد إنْ الشرطية،ففريق يرى أنه يرتفع بتقدير فعل وهو رأي البصريين،ومنهم من يرى أنه يرتفع بالابتداء وهو رأي الأخفش من البصريين،ومنهم من يرى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع فإنه يرتفع بما يعود إليه من الفعل من غير تقدير فعل وهو رأي الكوفيين.

---

[1] ينظر: عفيف دمشقية، خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، دار المعارف للملايين، بيروت/مطبعة العلوم-لبنان، ط2، 1982م، ص193-194.

[2] المرجع نفسه، ص82.

[3] ابن الأنباري، الإنصاف، ج2، ص156.

[4] ينظر: عفيف دمشقية، خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، ص194.

2) **عوامل الحروف** :

المسألة (10):(القول في العامل في الاسم المرفوع بعد "لولا"):

تدخل (لولا) على جملتين اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى نحو:"لولا زيدٌ لأكرمتُكَ "أي لولا زيدٌ موجود .[1]

اختلف البصريون والكوفيون في عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد لولا نحو"لولا زيدٌ لأكرمتُكَ "، فذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء .وذهب الكوفيون إلى أن "لولا" ترفع الاسم بعدها .[2]

– حجج الفريقين:

«أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا:إنما قلنا إنه يرتفع بالابتداء دون "لولا"لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصًا.ولولا.لا تختص بالاسم دون الفعل،بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم »[3]

واستدلُّوا بقول الشاعر :

قَالَتْ أُمَامَه لما جِئْتُ زَائِرَهَا هَلاَّ رَمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السُّودِ

لَا دَرَّ دَرُّكِ ! إنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ لَوْلاَ حُدِّدْتُ وَلاَ عُذْرى لِمَحْدُودِ.[4]

فقال (لولا حددت)فأدخلها على الفعل؛فدلَ على أنها لا تختص؛ فوجب أن لا تكون عاملة، وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون الاسم مرفوعاً بالابتداء .[5]

---

[1] ينظر:جمال الدين ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، دار الفكر، د ط، د ت، ج1، ص215.

[2] ينظر:ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص76.

[3] المرجع نفسه، ج1، ص78.

[4] ينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولبُّ لباب العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1387هـ-1967م، دط، دت، ج1، ص462-463.

[5] ينظر:ابن الأنباري،الإنصاف، ج1، ص78.

«وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا:إنما قلنا إنها ترفع الاسم بعدها لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظَهَرَ لرفع الاسم؛لأن التقدير في قولك:"لولا زيدٌ لأكرمتُكَ"لو لم يمنعني زيدٌ من إكرامِكَ لأكرمتُكَ،إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفًا،وزادوا"لا"على"لو"فصار بمنزلة حرفٍ واحد.»[1]

وذكر ابن هشام في المغني أنّ الفرَّاء حكى عن بعضهم أنه مرفوع بلولا لنيابتها منابه لو لم يوجد.[2]

فالخلاف إذن دائر على عامل الرفع في الاسم الذي يأتي بعد"لولا" ،فمنهم من يرى أنّ العامل فيه هو الابتداء و وهو رأي البصريين ومنهم من يرى أنَّ(لولا) هي العاملة فيه الرفع وهذا رأي الكوفيين،ويرى الأنباري أنّ الرأي الثاني أصوب من الأول.

والجدير بالذكر هنا أنّ هذه المسألة من بين المسائل القليلة جدًا التي أيَّد فيها ابن الأنباري الكوفيين.

المسألة(19):(القول في العامل في الخبر بعد"ما"النافية النصب):

اختلف البصريون الكوفيون في هذه المسألة،فذهب البصريون إلى أنّ(ما)تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض.[3]

فقد عملت"ما"عمل"ليس"في لغة أهل الحجاز قال تعالى:﴿مَا هَذَا إِلاَّ بَشَرًا﴾[يوسف:31] ف(**ما**):نافية حجازية .و(**هذا**):اسمها مبني على السكون في محل رفع.و(**بشرا**):خبرها منصوب بالفتحة. ولم يُعْمِلْها تميم؛لأنها لا تختص بالدخول على الاسم فقط،بل تدخل على الفعل أيضًا.[4]

- **حجج الفريقين:**

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا:الدليل على أنّ"ما"تنصب الخبر لأنّ"ما" أشبهت ليس،فوجب أن تعمل عمل ليس، وعَمَلُ ليس الرفعُ والنصبُ، ووجه الشبه بينهما وبين ليس

---

[1] ابن الأنباري،الإنصاف، ج1، ص76.

[2] ينظر:ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج1، ص215.

[3] ينظر:ابن الأنباري،الإنصاف، ج1، ص151.

[4] ينظر:محمد علي أبو العباس،الإعراب الميسَّر،دار الطلائع ،بالقاهرة، د ط، د ت، ص35.

من وجهين؛**أحدهما**:أنها تدخل على المبتدأ والخبر مثل ليس.و**الثاني**:أنها تنفي ما في الحال،مثل ليس.[1]

ولكي تعمل(ما) لابد لها من شروط:

أ- ألا يتقدم خبرها عن اسمها فإن تقدم انتفى عملها.

ب- أن لا تقع بعدها(إن)الزائدة فلا يصح مثلا أن تقول :(ما إن زيدٌ قائمًا)بل يجب عليك أن تقول:ما إن زيد قائمٌ.

ت- ألا يقترن خبرها بحرف الاستثناء لأنها تنقض النفي الذي تدل عليه،فلا يصح أن تقول مثلا(ما محمد إلا رسولاً)بل لابد أن تقول:(ما محمد إلا رسول).[2]

«وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا:إنما قلنا إنها لا تعمل في الخبر،لأن القياس في"ما"أن لا تكون عاملة ألبتة؛لأن الحرف إنما يكون عاملاً إذا كان مختصاً،كحرف الخفض لما اختص بالأسماء عمل فيها،وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عَمِلَ فيها،وإذا كان غير مختص فوجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والعطف؛لأنه تارة يدخل على الاسم،نحو"ما زيد قائم"وتارة يدخل على الفعل،نحو"ما يقوم زيد"فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل».[3]

أُهْمِلَتْ"ما" في قولهم في المثل:"مَا مُسِيء مَنْ أَعْتَبَ"لتقدم الخبر؛وفي قول الشاعر:

بَنِي غُدَانَةَ،مَا إنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ ولاَ صَرِيفٌ،ولَكِنْ أنْتُمُ الخَزَفُ

لوجود(إن)المذكورة،وفي قوله تعالى:﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾[آل عمران:144]؛لاقتران خبرها بـ(إلاَّ).[4]

---

[1] ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص151.

[2] ينظر:سيدي محمد ولد دادو،ألفية النحو العربي، دار المعرفة، الجزائر،2009م، ج1، ص207-208.

[3] ابن الأنباري،الإنصاف، ج1، ص151.

[4] ينظر:ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ص96.

تبيَّن مما سبق أنّ"ما"النافية الداخلة على الجملة الاسمية جرى الخلاف حولها بين البصريين والكوفيين،فالبصريون يرون أنها تعمل عمل (ليس)فترفع الأول وتنصب الثاني،والكوفيون يرون أنها لا تعمل لأنها حرف غير مختص،وغير المختص حقُّه ألا يعمل.

المسألة(22):القول في رافع الخبر بعد (إنَّ) المؤكدة:

اختلف البصريون و الكوفيون في رفع الخبر بعد إنَّ المؤكدة في نحو"إنَّ زيدا قائمٌ" . فذهب البصريون إلى أنّ ترفع الخبر، وذهب الكوفيون إلى أنها لا ترفع الخبر. نحو: "إنَّ زيداً قائم " و ما أشبه ذلك .[1]

- **حجج الفريقين:**

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن هذه الأحرف تعمل في الخبر، لأنها قويت مشابهتها للفعل، لأنها أشبهته لفظاً و معنى، ووجه الشبه يكمن في خمسة أوجه : **الأول**: أنها على وزن الفعل، و**الثاني** : أنها مبنية على الفتح مثل الفعل، و**الثالث** : أنها تقتضي الاسم مثله، و **الرابع** : أنها تدخلها نون الوقاية، كما تدخل على الفعل، و**الخامس**: أنّ فيها معنى الفعل .[2]

« فهذه الأحرف في رأي البصريين تعمل عكس عمل "كان"، فتنصب الاسم، و ترفع الخبر، نحو:"إنّ زيدا قائمٌ" فهي عامله في الجزأين، وهذا مذهب البصريين ».[3]

وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أنّ الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل؛ فإذا كانت عملت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه، وإذا كانت فرعاً عليه فهي أضعف منه؛ لأن الفرع أبدا يكون أضعف من الأصل، فينبغي أن لا يعمل في الخبر، جرْياً على القياس في حطِّ الفروع عن الأصول .[4]

---

[1] ينظر:ابن الأنباري،الإنصاف، ج1، ص160.

[2] ينظر:المرجع نفسه، ج1، ص161.

[3] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص160.

[4] ينظر: ابن الأنباري،الإنصاف، ج1، ص160.

و«ذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها في الخبر، و إنما هو باقٍ على رفعه الذي كان له قبل دخول "إنّ"، وهو خبر المبتدأ» .[1]

يتضح من خلال عرض هذه المسألة أنّ "إنّ"، هناك من يعدها عاملة في المبتدأ و الخبر، لأنها أشبهت الفعل فوجب أن تعمل في ما بعدها من أجزاء الجملة، و هذا رأي البصريين، و هناك من يرى أنها فرع عن الفعل و مرتبة الفرع أحطُّ من مرتبة الأصل .ومن ثم وجب أن لا تعمل في الخبر وهذا رأي الكوفيين .

المسألة (24):(القول في عمل "إن" المخففة النصب في الاسم):

اختلف البصريون و الكوفيون في ناصب الاسم بعد(إن) المخففة في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلاَ لمَّا لَيُوَفِيَنَّهُمْ رَبُكَ أعْمَالَهُمْ﴾[هود:111]. فذهب البصريون إلى أنها تعمل النصب في الاسم، ويرى الكوفيون أن(إن) المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم.

- **حجج الفريقين:**

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على صحة الإعمال قوله تعالى ﴿وَإِنَّ كُلاَ لمَّا لَيُوَفِيَنَّهُمْ رَبُكَ أعْمَالَهُمْ﴾[هود:111] قرأ نافع بتخفيف " إن ". في قراءة من قرأ بالتخفيف، والذي يدل على صحة إعمالها مع التخفيف ما حكى بعض أهل اللغة من إعمالها في المضمر مع التخفيف نحو قولهم: أظنُّ أنْكَ قائم، وأحسب أنْهُ ذاهبٌ،يريدون أنَّك وأنَّه بالتشديد.[2]

وقد عبر عن هذا ابن هشام في كتابه أوضح المسالك إلى أنه،يجوز إعمالها استصحابًا للأصل في نحو قوله تعالى:في الآية المذكورة أعلاه،وتلزم لام الابتداء بعد المهملة فارقة بين الإثبات والنفي.[3]

وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا:إنما قلنا إنها لا تعمل لأن المشددة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ؛وإن خففت فقد زال شَبَهُهَا به؛ فوجب أن يبطل عملها،ومنهم من قال

---

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص160.

[2] ينظر:ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص182،175.

[3] ينظر:ابن هشام ، أوضح المسالك، ج1، ص293-294.

أن"إنَّ"المشددة من عوامل الأسماء، و"إن"المخففة من عوامل الأفعال، فينبغي أن لا تعمل المخففة في الأسماء كما لا تعمل المشددة في الأفعال،لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء،وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال[1]

وقد عبّر عن هذا ابن مالك في ألفيته فقال:

«**خُفِّفَتْ إنَّ فَقَلَّ العَمَلُ وتَلْزَمُ اللاَّم إذا مَا تُهملُ.**

يعني أن"أنّ"المكسورة إذا خففت قل عملها وذلك لزوال اختصاصها ».[2]

وقال الشنواني: وحكمها الإهمال عند جمهور العرب.[3]

مثل قوله تعالى:«وإنْ كلٌّ لَمآَّ جَمِيعٌ لَدينْا مُحْضرُونَ»[يس:32].[4]

من خلال عرض هذه المسألة تبيّن أنه أُختُلف في إعمال (إنْ)المخففة من الثقيلة، فالبصريون يرون أنها تعمل النصب في الاسم حتى وإن خُففت، والكوفيون يرون أنها إذا خففت زال اختصاصها بالأسماء وبطل عملها، لأنّ غير المختص حقه ألا يعمل.

المسألة(55):(واو ربَّ هل هي التي تعمل الجرَّ؟):

المقصود ب(واو)رُبَّ الواو التي تحلُّ محل رُبَّ في الجملة كما في قول امرئ القيس وليل كجموح البحر أي: رُبَّ ليل.

وقد اختلف البصريون والكوفيون حول عمل واو رُبَّ الجرَّ. فذهب البصريون إلى أنّ واو رُبَّ لا تعمـــل ،وإنما العمل لرُبَّ مقدرة. وذهب الكوفيون إلى أن واو رُبَّ تعمل في النكرة الخفضَ بنفسها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين.[5]

وهذا ما عبرّ عنه ابن مالك في ألفيته فقال:

---

[1] ينظر:ابن الأنباري،الإنصاف، ج1، ص175.

[2] عبد الرحمان بن علي بن صالح المكودي، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تح: فاطمة الراجحي، جامعة الكويت،1993م، د ط، ج1، ص235.

[3] ينظر:الشنواني،حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب لابن هشام، مطبعة الأهلية، تونس، ط1، 1348م، ج1، ص61.

[4] ينظر:ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص293.

[5] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص322.

«وَ حُذِفَتْ"رُبَّ"فَجَرَّتْ بَعْدَ"بَلْ" وَ الْفَا وبَعَدَ الْوَاوِ شَاعَ ذا الْعَمَلْ».[1]

– حجج الفريقين:

«أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا:!نما قلنا: إن الواو ليست عاملة،وإن العمل لرُبَّ مقدرة ،لأن الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شيئا، لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً وحرف العطف غير مختص، فوجب أن لا يكون عاملاً، وإذا لم يكن عاملاً وجب ان يكون العامل رُبَّ مقدرة.».[2]

فالبصريون يرون أن الواو للعطف،والجرُّ ب(رُبَّ) محذوفة لا بالواو.[3]

يقول عباس حسن في سياق الحديث عن الخلاف الدائر بين الفريقين حول إعمال هذه الواو،والشائع في مثل هذه الصورة إعراب الواو"نائب"عن "ربَّ"،أو يقال (واو ربَّ).و يقرَّ البصريون اعتبارها"عاطفة"،ويرى سيبويه أنّ الجرَّ هو بكلمة"ربَّ"المحذوفة،أما الواو،والفاء،وبل،فحروف عطف مهملة هنا.لا تعمل شيئاً.[4]

وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا:إنما قلنا إنّ الواو هي العاملة لأنها نابت عن رُبَّ،فلمَّا نابت عنها،وهي تعمل الخفض فكذلك الواو لنيابتها عنها،وصارت كواو القسم،فلمَّا نابت عن رُبَّ عملت الخفض كما تعمل رُبَّ.[5]

فالكوفيون ومعهم المبرد من البصريين يرون أنها كانت حرف عطف ثم قامت مقام(رُبَّ) جارَّة بنفسها لصيرورتها بمعنى(رُبَّ). ولو كانت للعطف لجاز إظهار(رُبَّ)بعدها.كما جاز بعد الفاء

---

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج3، ص18.

[2] ينظر:ابن الأنباري،الإنصاف، ج1، ص323.

[3] فاضل صالح السامرائي،معاني النحو، ج3، ص36.

[4] ينظر:عباس حسن،النحو الوافي، ج2، ص528-529.

[5] ينظر:ابن الأنباري،الإنصاف، ج1، ص322.

وبل، فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف قياسًا على الفاء،وبل،ولكنها صارت بمعنى(رُبَّ)فجرَّت كما تجرّ.[1]

إذن خلاصة هذه المسألة،هل الواو التي حلَّت محل(رُبَّ)تعمل الجرَّ بنفسها لأنها نابت عن رُبَّ،فيثبت لها ما يثبت لرُبَّ من عمل،وهذا رأي الكوفيين،أم أنّ هذه الواو لا تعمل لأنّ الأصل فيها أنها حرف عطف وحروف العطف غير مختصّة فمن حقّها ألاّ تعمل،ومن ثم وجب أن يكون عمل الجرّ لرُبَّ المحذوفة وليس للواو وهذا رأي البصريين.

المسألة (57):(هل يعمل حرف القسم محذوفاً بغير عوضاً):

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك إلا بعوض، كألف الاستفهام، في نحو قولك للرجل:"آللهِ مَا فَعَلْتَ كذا"،أو هاء التنبيه نحو:"هاللهِ".وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الخفض في القسم بحرف قسم محذوف من غير عوض.

- **حجج الفريقين:**

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا:أجمعنا على الأصل في حروف الجرّ أن لا تعمل مع الحذف،وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض،ولم يوجد هاهنا، ويُخَرَّجُ على هذا الجرُّ إذا دخلت ألف الاستفهام وها التنبيه،لأنهما صارتا عوضًا عن القسم؛ والدليل على ذلك أنه لا يجوز أن يظهر معهما حرف القسم،فلا يقال،"أو الله " أو "ها و الله" لأنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض.[2]

ومثال على ذلك:"إي ها الله" والمراد أي والله فحذفوا الواو وعوضوا منه ها التنبيه، والدليل على ذلك أنه لا يجوز اجتماعهما فلا يقال إي ها و الله ولا إى ها الله ولا إى ها بالله لأنه لا يجتمع العوض والمعوض.[3]

---

[1] ينظر:فاضل صالح السامرائي،معاني النحو، ج3، ص36-37.

[2] ينظر:ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص338،336.

[3] ينظر:ابن يعيش النحوي، شرح المفصل، ج9، ص106.

قال ابن القواس في (شرح الدُّرة) قد عوضوا عن الواو في القسم ثلاثة أحرف ها التنبيه وألف الاستفهام وقطع همزة الوصل فجرّوا بها لنيابتها عنها.[1]

وجاء في كتاب الأصول في النحو لابن السراج"...فأما ما حذف منه حرف الجر وعوض منه قولهم: أي ها الله ثبتت ألف ها، لأن الذي بعدها مدغم، ومن العرب من يقول: أي هَللهِ فيحذف الألف التي بعد الهاء، قال سيبويه: فلا يكون في المقسم به هاهنا إلا الجر لأن قولهم"ها" صار عوضًا عن اللفظ بالواو، فحذفت تخفيفًا عن اللسان...[2]

وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا:إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء عن العرب أنهم يُلْقُونَ الواو من القسم ويخفضون بها؛قال الفراء: سمعناهم يقولون،"آللهِ لتفْعَلَنَّ"فيقول المجيب:"آلله لأفعلنَّ"بألف واحدة مقصورة في الثانيه، فيخفض بتقدير حرف الخفض وإن كان محذوفاً، وقد جاء في كلامهم إعمال حرف الخفض مع الحذف، حكى يونس بن حبيب البصري أنّ من العرب من يقول:"مررت برجل صالح إلاَّ صالح فطالح"أي إلاَّ أكن مررت برجل صالح؛فقد مررت بطالحٍ،ورُوِيَ عن رؤبة بن العجاج أنه كان إذا قيل له:كيف أصبحت؟يقول:"خيرٍ عافاك الله"أي بخير.[3]

وذكر السيوطي أنه يجوز حذف حرف القسم في اسم الله من غير عوض، ولا يجوز ذلك في غيره،ووجهه أنّ الشيء إذا كثر كان حذفه كذكره، لأنّ كثرته تُجْرِيه مجرى المذكور،ولذلك جاز التغيير والحكاية في الأعلام دون غيرها،وإنما سَوَغ ذلك الكثرة.[4]

نستطيع القول بعد عرض آراء المذهبين حول هذه المسألة، أنّ بعضهم يرى أنّ حرف القسم لا يعمل محذوفًا من غير عوض وهذا رأي البصريين، وبعضهم يرى أنه يعمل محذوفاً من غير عوض،وهذا رأي الكوفيين.

---

[1] ينظر:جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو،دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت، ج1.

[2] ينظر: أبي بكر محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص431.

[3] ينظر:ابن الأنباري،الإنصاف، ج1، ص336.

[4] ينظر:جلال الدين السيوطي،الأشباه والنظائر في النحو، ج1، ص334.

المسألة(75):(عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية):

اختلف البصريون والكوفيون حول ناصب الفعل المضارع بعد واو المعية في نحو قولهم"لا تأكل السمك وتشرب اللبن" فذهب البصريون إلى أنَّ الفعل المضارع بعد واو المعية منصوب بتقدير"أنْ"وذهب أبو عُمَرَ الجَرْميُّ من البصريين إلى أنّ الواو هي الناصبة بنفسها؛لأنها خرجت عن باب العطف.وذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل المضارع منصوب على الصرف.[1]

- **حجج الفريقين:**

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب بتقدير"أنْ" لأن الاصل في الواو أن تكون حرف عطفٍ، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنها لا تختص؛ لأنها تدخل تارة على الاسم، وتارة على الفعل.[2] وتكون في الغالب بعد الفعل المضارع، نحو قول الشاعر:

لاتَنْهَ عَنْ خُلُقٍ و تأتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ.

ف"تَأتِي":فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت.[3]

وأما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب على الصرف، لأنّ الثاني مخالف للأول ؛ ألا ترى أنه لا يحسن تكرير العامل فيه، فلا يقال: لا تأكل السمكْ و لا تشرب اللبن، وأن المراد بقولهم "لا تأكل السمك و تشرب اللبن " بجزم الأول و بنصب الثاني النهي عن أكل السمك و شرب اللبن مجتمعين .[4]

وقد ذهب بعض النحاة إلى أنّ العامل فيه هو الخلاف؛أي مخالفة الفعل الثاني للأول،وذلك لأنه لا يصح عطفه عليه من حيث إنه لم يكن له شريكًا في المعنى؛فانتصب لذلك.[5]

---

[1] ينظر:ابن الأنباري،الإنصاف، ج2، ص107.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص107.

[3] ينظر:محمود حسني مغالسة،النحو الشافي الشامل،دار المسيرة، عمان، ط2007،1م-1427م، ص73.

[4] ينظر:ابن الأنباري، الإنصاف، ج2، ص107.

[5] ينظر:فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج3، ص320.

يتضح من خلال عرض هذه المسألة أنه اختلف في ناصب الفعل المضارع بعد واو المعية، فالكوفيون يرون أنه يُنصب على الخلاف، و أما البصريون فاختلفوا فيه فمنهم من يرى أنه منصوب بالواو، و منهم من يرى أنه منصوب بأنْ مضمرة، ولم يخرج كل من الرأيين عن الاستناد إلى نوع من أنواع العوامل اللفظية أو المعنوية، فالعامل في المضارع في هذه المسألة هو عند الكوفيين عامل معنوي (الخلاف)، و عند البصريين عامل لفظي (الواو) أو (أن) .

المسألة(76): (عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية):

فاء السببية وهي الفاء التي تفيد أن ما قبلها سبب لما بعدها و تكون مسبوقة بطلب أو نفي. [1]

وقد ذهب البصريون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء- التي هي الأمر، و النهي، و الاستفهام، و التمني، والنفي، و العَرْضُ – في مثل قولهم:"إيتنا فنُكْرِمَكَ"،"لا تنقطع عنَّا فَنَجْفُوَكَ"،"ما تأتينا فتحدثَنَا"،"أين بَيْتُكَ فأَزُورَكَ"،"لَيْتَ لِي بَعِيرًا فأحُجَّ عليهِ"،"ألاَ تنزِلُ فَتُصِيبَ خيرًا" ينتصب باختصار أنْ، و ذهب الجَرْميُّ إلى أنه منصوب بالفاء نفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف. وذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب بالخلاف.

- حجج الفريقين:

أما البصريون فقالوا : إنما قلنا انه منصوب بتقدير "أنْ"لأن الأصل في الفاء أن تكون حرف عطف، و الأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنها تدخل تارة على الأسماء، و تارة على الأفعال، فوجب أن لا تعمل ؛فلما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول و حُوِّل المعنى إلى الاسم، فاستحال أن يُضم الفعل إلى الاسم،فوجب تقدير"أن"،لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم.[2]

ومثال ذلك أنك تقول في **الأمر**:زرني فأزورَك،والتقدير:زرني فأن أزورَك،ولا يجوز اظهارها.وتقول في **النهي**:لا تشتمه فيشتمَك،وتقول في **الاستفهام**:أين بيتك فأزورَك،وتقول في **النفي**:ما أنت

[1] ينظر:فؤاد نعمة،ملخص قواعد اللغة العربية، المكتب العلمي،القاهرة/ نهضة مصر للطباعة، ط19، ص156.

[2] ينظر:ابن الأنباري،الإنصاف، ج2، ص109.

بصاحبي فأكرمَك،وتقول في **التمني**:ليت لي مالاً فأنفقَه،وتقول في **الدعاء**:اللهم أرزقني بعيرًا فأحجَّ عليه،وتقول في **العرض**:ألا تنزل فنكرمَك.[1]

وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا:إنما قلنا ذلك لأن الجواب مخالف لما قبله،لأن ما قبله"أمر أو نهي أو استفهام أو نفي أو تمنٍّ أو عرض".ألا ترى أنك إذا قلت"إيتنا فَنُكْرِمَكَ" لم يكن الجواب أمرًا،وإذا قلت "لا تنقطع عنَّا فنجفوَنّك" لم يكن الجواب نهيًا،وإذا قلت"ما تأتينا فتحدثَنَا" لم يكن الجواب نفيًا،وإذا قلت"أين بيتك فأزورَك" لم يكن الجواب استفهامًا،وإذا قلت"ليت لي بعيرًا فأحجَّ عليه" لم يكن الجواب تمنيًا،وإذا قلت"ألا تنزِلُ فتصيبَ خيرًا" لم يكن الجواب عرضًا،وإذا كان مخالفا لما قبله وجب كونه منصوب على الخلاف .[2]

وقال الفراء:إنّ الأفعال بعد هذا الحرف منتصبة على الخلاف،أي أنّ المعطوف بها صار خلافًا للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في الإعراب،كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لما خالف ما قبله،إنما حصل التخالف ههنا بينهما،لأنه طرأ على الفاء معنى السببية.[3]

إذن اختلاف النحاة حول هذه المسألة ينحصر في ثلاثة آراء الأول: كون المضارع منصوب بعد فاء السببية بالخلاف وهو رأي الكوفيين، والثاني أنه منصوب بالفاء نفسها وفي هذا يتفق بعض نحاة البصرة والكوفة، والثالث أنه منصوب ب"أن"مضمرة بعدها.وهو رأي البصريين.

المسألة(77):(هل تعمل "أن"المصدرية محذوفة من غير بدل ؟):

إنّ "أنْ" حرف مصدري وهي أصل النواصب،لأنها تعمل ظاهرة أو مضمره[4]

وقد اختلف البصريون والكوفيون حول عمل"أن" المصدرية محذوفة من غير بدل، فذهب البصريون إلى أنَّ "أنِ" الخفيفة لا تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بَدَلٍ. وذهب الكوفيون إلى أنها تعمل فيه النصب مع الحذف من غير بَدَلٍ.

---

[1] ينظر:ابن جني، اللمع في العربية، ص40.

[2] ينظر:ابن الأنباري،الإنصاف،ج2، ص109.

[3] ينظر:رضيُّ الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج4، ص54.

[4] ينظر: صالح المكودي،شرح المكودي على ألفية ابن مالك ، ج2،ص687.

- **حجج الفريقين:**

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز إعمالها مع الحذف لأنها حرف نصب من عوامل الأفعال وعوامل الأفعال ضعيفة؛فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل.[1]

وعن هذا الرأي يقول أبو البقاء: إن حذفت"أنِ" فالجيد أن لا يبقى عملها إلا أن يكون ثمَّ بدل مثل الفاء وحجتهم بأن قالوا: بأن عوامل الأفعال ضعيفة؛ولا تعمل محذوفة.[2]

وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا :الدليل على أنه يجوز إعمالها مع الحذف قراءة عبد الله ابن مسعود الآية:﴿وَ إذْ أَخَذْنَا ميْثَاقَ بَنِي اِسْرَائِيلَ لَاْ تَعْبُدُوا إلاَّ اللهَ﴾[البقرة:83] فنصب [لا تعبدوا] بأن مقدرة؛ لأن التقدير فيه (أن لا تَعْبُدُوا إلاَّ اللهَ)، فحذف "أنْ" و أعْمَلَهاَ مع الحذف،فدلَّ على أنها تعمل النصب مع الحذف، و قال طرفة بن العبد :

أَلاَ أيُّهذا الزَّاجري أحْضُرَ الوَغىَ و أَنْ أشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

فنصب "أَحْضُرَ" لأن التقدير فيه "أن أَحْضُرَ" فحذفها و أعَملها مع الحذف و الدليل على صحة هذا التقدير أنه عطف عليه قوله (وأنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ) فدلَّ على أنها تنصب مع الحذف. [3]

وقال أبو البقاء : إن حذفتْ "أنِ" يبقى عملها عند الكوفيين، و احتجوا بأشياء جاءت في الشعر و هي شاذة أو متأولة، و قد قاسوا ذلك على عوامل الأسماء.[4]

يتضح لنا أن الخلاف في هذه المسألة يدور حول "أنْ" المصدرية هل تعمل محذوفة من غير بدل أم أنها لا تعمل، وكما رأينا سابقاً، فالكوفيون يؤيدون عملها مع الحذف، والبصريون يعارضون ذلك وكلٌّ له دليله.

---

[1] ينظر: ابن الانباري، الإنصاف، ج2،ص(111-112)

[2] ينظر:أبو البقاء، محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله ، اللباب في علل البناء و الاعراب،www.al.mastafa.com، ص(193).

[3] ينظر: ابن الأنباري: الانصاف،ج2،ص(111)

[4] ينظر: أبو البقاء، محب الدين ، اللباب في علل البناء و الإعراب، ص(193).

المسألة(79):(القول في ناصب الفعل المضارع بعد لام التعليل):

لام التعليل: تدخل على المضارع فتنصبه و تكون مكسورة و بمعنى"كي" مثل:اعملوا لِتعيشوا سعداء .[1]

اختلف البصريون و الكوفيون في ناصب المضارع بعد لام التعليل.فذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل"أن"مقدرة بعدها ، والتقدير:جئتك لأن تكرمني . و ذهب الكوفيون إلى أن "كي"هي الناصبة للفعل من غير تقدير"أن" نحو:"جئتك لتكرمني".

- حجج الفريقين:

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا:إنما قلنا إن الناصب للفعل"أن"المقدرة دون اللام ،لأن اللام من عوامل الأسماء،وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون من عوامل الأفعال،فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير"أن" وقد حكى هشام بن معاوية بن الكسائي أنه حكى عن العرب "لاَبُدَّ مِنْ يَتْبعَهَا "أي: لا بد من أنْ يتبعها؛ فحذف"أنْ".[2]

وعن هذا الرأي البصري عبَّر ابن مالك فقال:

وَبَيْنَ"لاَ"ولام الجَرِّ اِلْتزِمْ إظْهَارُ "أنْ " نَاصِبَةً وإنْ عُدِم.[3]

وعبَّر عنه الزمخشري فقال: وينصب بأن مضمرة بعد خمسة أحرف وهي: حتى، واللام، وأو بمعنى"إلى"، و واو الجمع، والفاء في جواب الأشياء الستة، والذي يدل على أن هذه الأحرف لا تنصب الفعل وإنما تنصبه أن مضمرة بعدها أن اللام من حروف الجرّ فتجرَّ ما بعدها و لن تجرَّه إلا إذا كان ما بعدها اسماً، ولن يكون اسماً إلا إذا كان "أن" بعدها مضمرة.[4]

---

[1] ينظر: فؤاد نعمة، مخلص قواعد اللغة العربية، ص156.

[2] ينظر : ابن الانباري، الانصاف، ج2، ص123-124.

[3] ينظر: ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج4،ص5.

[4] ينظر: القاسم بن الحسين الخورزمي، شرح المفصل في صنعة الاعراب ،تح،عبد الرحمان بن سليمان الشيمين. دار الغرب الاسلامي بيروت –لبنان ط31990،ج3، ص221-222.

وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا :إنما قلنا إنها هي الناصبة لأنها قامت مقام كي، ولهذا تشتمل على معنى كي، وكما أنّ كي تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامه. وهناك من قال إنها تنصب الفعل تشبيهًا بأنْ الشرطية التي تفيد الشرط.ولكن للفرق بينهما جزموا بأنْ ونصبوا باللام،وكذلك قولهم لا يجوز أن يقال إنها لام الخفض التي تعمل في الاسم.[1]

يُبيح المذهب الكوفي دخول"كي"مضمرة أو مظهرة بين لام التعليل والمضارع،ويجعل هذا المضارع منصوب بـ"كي" لا بـ "أن" مضمرة.[2]

إذن فالخلاف هنا حول عمل لام التعليل النصب في الفعل المضارع، فالكوفيون يرون أن العامل هو لام التعليل نفسها، بينما يرى البصريون أن العامل هو "أنْ" المضمرة، ولكلٍ منها دليله الذي يعتمد عليه.

المسألة(82):(هل تنصب لام الجحود بنفسها):

لام الجحود: هي لام التأكيد بعد النفي لِكان؛ مثل قوله تعالى:﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُم﴾[الأنفال:33].[3]

وقد اختلف البصريون والكوفيون في عمل لام الجحود النصب بنفسها. فذهب البصريون إلى أنّ لام الجحود لا تنصب، وإنما الناصب للفعل"أن"المقدرة بعدها لا يجوز إظهارها، وذهب الكوفيون إلى أنّها هي الناصبة بنفسها، ويجوز إظهار"أن"بعدها للتوكيد، نحو"ما كان زيد لأن يدخل دارك"، و"ما كان عمرو لأن يأكل طعامك".

- **حجج الفريقين:**

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنَّ الناصب"أن"المقدرة بعدها ما قدَّمناه في مسألة كي. وأما الدليل أنه لا يجوز إظهار"أن"بعدها فمن وجهين، **أحدهما:** في قولهم:"ما كان زيد

[1] ينظر : ابن الانباري، الانصاف، ج2، ص123.

[2] ينظر: عباس حسن، النحو الوافي،ج4،ص278.

[3] ينظر: رضيّ الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية،ج4،ص62.

ليدخلَ"جوابُ فعل ليس تقديره اسم، ولا لفظه لفظ اسم؛ لأنه جواب لقول قائل"زيد سوف يدخل"، و**الثاني**: أنّ التقدير عندهم، ما كان زيد مُقَدَّرًا لأن يدخل أو نحو ذلك.[1]

وقيل هي زائدة زيادة غير محضة أيضًا،ولكن المضارع منصوب(بأن)مضمرة وجوباً بعدها،والمصدر المؤول خبر.[2]

و«أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا:الدليل على أنها هي العاملة بنفسها وجواز إظهار"أن"بعدها ما قدَّمناه في مسألة لام كي».[3]

وهناك من يقول إنها حرف زائد. وزيادته غير محضة؛ إذ لا يمكن الاستغناء عنه؛ لأنها تفيد "الاختصاص"وتقوية النفي الذي ينصب على ما قبلها وما بعدها أيضًا، ومع زيادتها فهي الناصبة للمضارع بنفسها، والفعل وفاعله خبر الكون .[4]

إذن فالخلاف في هذه المسألة دائر حول الناصب للفعل المضارع بعد لام الجحود، فالكوفيون يرون أنها هي الناصبة للفعل بنفسها، والبصريون يرون أنه منصوبٌ بأن مضمرة وجوبًا بعدها وكلٌّ له دليله في ذلك.

المسألة(83):(هل تنصب "حتى"الفعل المضارع بنفسها):

اختلف البصريون والكوفيون حول عمل"حتى"النصب في المضارع بنفسها، فذهب البصريون إلى أنها في كلا الموضعين حرف جَرٍّ، والفعل بعدها منصوب بتقدير"أن"والاسمُ بعدها مجرور بها. وذهب الكوفيون إلى أنّ حتى حرف نصب تنصب الفعل من غير تقدير أنْ، نحو قولك:"أطع الله حتى يُدْخِلَكَ الجنة"وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض، نحو قولك:"مَطَلْتُهُ حتى الشتاء، وسَوَّفْتُهُ حتى الصيف".وذهب الكسائي إلى أنّ الاسم يُخفض بعدها بإلى مضمرة أو مظهرة.

---

[1] ينظر : ابن الانباري، الانصاف، ج2، ص138-137.

[2] ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج4، ص121.

[3] ينظر : ابن الانباري، الانصاف، ج2، 137.

[4] ينظر: عباس حسن، النحو الوافي،ج4، ص321.

- **حجج الفريقين:**

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا:إنما قلنا إنّ الناصب للفعل"أن"المقدرة دون حتى أنَّا أجمعنا على أنّ حتى من عوامل الأسماء، وإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تُجعل من عوامل الأفعال،لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل للأفعال كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل للأسماء، وإذا ثبت أنه لا يجوز أن تكون عواملَ للأفعال فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير "أن" .[1]

فـ (حتى) عند البصريين من عوامل الأسماء فإن دخلت على الاسم فذاك، وإن دخلت على الفعل، فإما أن يكون الماضي أو المضارع، فإن كان الماضي فهي العاطفة مثل: سرتُ حتىَّ دخلتُ الكوفة. وهذا لأن(حتى) في الأصل هي الجارة إلا أنها جُعلت عاطفة، لأنها خرجت إلى معنى العطف نحو: أكلتُ السمكة حتى رأسَها. ألا ترى أنها جمعت بين ما بعدها و ما قبلها في الحكم الثابت لِما قبلها، و إن كان المضارع فإمَّا أن يكون مرفوعاً أو يكون منصوباً، فإن كان مرفوعاً فهي العاطفة أيضا ، وإن كان منصوباً فعلى إضمار"أن".[2]

وقد جاء سيبويه في كتابه بقوله: اعلم أنَّ حتى تنصب المضارع على وجهين فأحدهما أن تجعل الدخول غاية لِسَيرك وذلك قولك: سرتُ حتى أدخلَها، كأنك قلت سرتُ إلى أن أدخلها فالناصب للفعل هاهنا هو الجارُّ في الاسم إذا كان غاية فالفعل إذا كان غاية منصوب والاسم إذا كان غاية جرُّ، وهذا قول الخليل. وأما الوجه الآخر فأن يكون السير قد كان والدخول لم يكن وذلك إذا جاءت مثل كي التي فيها إضمار أنْ وفي معناها. وذلك قوله كلمته حتى يأمرَ لي بشيء.[3]

وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها تنصب الفعل بنفسها لأنها لا تخلو: إمَّا أن تكون بمعنى كي كقولك :"أطع الله حتى يدخِلُكَ الجنة "أي :كي يدخِلَكَ الجنة ، وإما أن تكون بمعنى إلى

---

[1] ينظر : ابن الانباري، الانصاف، ج2، ص(141)

[2] ينظر: موفق الدين يعيش النحوي، شرح المفصل، ج3، ص 228-227

[3] سيبويه أبي بشر عمرو الملقب ، الكتاب، ط1، 1316هـ، ج1، ص413.

أنْ كقولك:" اذكر الله حتى تطلع الشمس "أي: إلى أن تطلع الشمس فإن كانت بمعنى كي فقد قامت مقام كي، و كي تنصب، فكذلك ما قام مقامها. والحديث نفسه مع (إلى أنْ).[1]

ف(حتى)عند الكوفيين من عوامل الأفعال وهي بمنزلة"أن"و"كي"إلا أنه بطل عملها في الفعل الذي هو في معنى المضي كما يبطل إذا قلت: سرتُ حتى صبَّحت القادسية.[2]

وتنصب إذا كان دخولها مُتَرَقَّبًا لَمَّا يوجدْ،كأنك قلت: سرتُ كي أدخلَها، ومنه قولهم: أسلمْتُ حتى أدخلَ الجنةَ، وكلَّمتُهُ حتى يأمرَ لي بشيء.[3]

إذن فالخلاف هنا دائر حول(حتى)هل هي من عوامل الأسماء أو من عوامل الأفعال، وعلى افتراض أنها من عوامل الأفعال، فهل هي التي تنصب الفعل بنفسها وهذا رأي الكوفيين، أم أنّ الناصب له(أن)المضمرة بعدها وجوبًا وهذا رأي البصريين.

المسألة(84):(عامل الجزم في جواب الشرط):

حصل الخلاف حول عامل الجزم في جواب الشرط في نحو قوله تعالى:﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[الروم:36].فاختلف البصريون والكوفيون في عامل الجزم في جواب الشرط من جهة،واختلف البصريون فيه من جهة ثانية. فذهب الأكثرون من البصريين إلى أن العامل في الشرط وجوابه حرفُ الشرط، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في الجواب، وذهب آخرون إلى أنَّ حرف الشرط، يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط، وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبني على الوقف، وذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار.

---

[1] ينظر:ابن الأنباري،الإنصاف، ج2، ص141.

[2] ينظر:موفق الدين بن يعيش النحوي، شرح المفصل، ج3، ص228.

[3] ينظر:أبي القاسم الزمخشري،المفصل في صنعة الإعراب، ص332.

- **حجج الفريقين:**

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنَّ العامل هو حرف الشرط لأنه يقتضي الفعل، وكما وجب أن يعمل في فعل الشرط وجب أن يعمل في الجواب، وأما من قال إن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في الجواب فقالوا:لأنهما يقتضيان جواب الشرط، فلا ينفك أحدهما عن صاحبه، فلما اقتضياه معاً وجب أن يعملا فيه معاً.[1] وهو رأي الخليل والمبرد. وقال الأخفش من البصريين: إن الشرط مجزوم بالأداة، والجواب مجزوم بالشرط وحده لضعف الأداة عن عملين، والشرط طالبٌ للجزاء، فلا يستغرب عمله فيه.[2]

وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مجزوم على الجوار لأن جواب الشرط مجاورٍ لفعل الشرط، لازم له، لا يكاد ينفك عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حصل عليه في الجزم(أي أنه لما لزم وجود جواب الشرط بجانب فعل الشرط، لزم أن يكو مجزوم مثله)، فكان مجزوماً على الجوار، والحصل على الجوار كثير، قال الله تعالى:﴿ لَمْ يَكُنْ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكَتَابِ والمشْرِكِينَ ﴾ [البينة:1]، ووجه الدليل أنه قال "والمشْرِكِينَ" بالخفض على الجوار، وإن كان معطوفاً على" الَّذين"فهو مرفوع لأنه اسم (يكن).[3]

فالكوفيون لا يجوِّزون جزم جواب الشرط إذا تقدمه المرفوع؛ لأن الجزم عندهم بالجوار، وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي هو أجنبي من الشرط؛ أما لو كان المرفوع من جملة الشرط فلا يُعدُّ فاصلاً من الجوار، نحو: إن يضربني زيدٌ، أضربْ.[4]

يتضح لنا من خلال هذه المسألة أنّ النحاة اختلفوا كثيرًا حول عامل الجزم في جواب الشرط، إذ تعددت وجهات النظر في ذلك فمنهم من يرى أنه مجزوم على الجوار وهو رأي الكوفيين، ومنهم من

---

[1] ينظر:ابن الانباري،الإنصاف،ج2،ص145-149.

[2] ينظر:رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي،شرح الرضي على الكافية،ج4،ص91-92.

[3] ينظر: ابن الانباري،الإنصاف، ج2،ص145.

[4] ينظر: يوسف حسن عمر، شرح الرضي على الكافية، ج4،ص94.

يرى أنّ العامل في الشرط وجوابه حرف الشرط، ومنهم من يرى أنّ حرف الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط وهو رأي البصريين.

نتائج الفصل:

في ختام هذا الفصل يمكن تلخيص أهم ما جاء فيه في النقاط التالية:

- تحتوي كل مسألة من المسائل المدروسة على نوع العامل النحوي وعمله، واعتمد الأنباري في تقديم ذلك على آراء البصريين والكوفيين.
- تعرض ابن الأنباري أيضًا لأنواع العوامل المعنوية منها و اللفظية.
- لم يدرج ضمن أنواع العوامل عوامل الأسماء التي تنضوي تحت العوامل اللفظية.
- أغلب المسائل كانت متعلقة بالقسم الثاني من أنواع العوامل وهي العوامل اللفظية وبالضبط عوامل الحروف.
- تناول ابن الأنباري كل المسائل المدروسة بطريقة جدلية، حيث يعرض رأي البصريين والكوفيين في المسألة المدروسة، ثم يذكر حجج كُلٍ منهما مع التمثيل بالإضافة إلى ذكر رأيه في ترجيح أو رفض دليل أيٍّ من المدرستين .
- ومن الملاحظ أيضًا أنّ ابن الأنباري كان يميل في أغلب المسائل إلى رأي البصريين.

إذن من خلال هذه النتائج يتضح لنا أنّ الأنباري قد اهتمّ كثيرًا بالعامل النحوي، حيث إنّ معظم المسائل في كتابه تمحورت حول العامل.

الفصل الثاني:

اعتماد ابن الأنباري للعامل النحوي في الترجيح والرفض لآراء البصريين والكوفيين

*تمهيد

أولاً: توظيف ابن الأنباري العامل في ترجيح دليل أيٍّ من الفريقين:

1- توظيف العامل في ترجيح دليل البصريين.

2- توظيف العامل في ترجيح دليل الكوفيين.

ثانيا: توظيف العامل ابن الأنباري في رفض دليل أيٍّ من الفريقين:

1- توظيف العامل في رفض دليل البصريين.

2- توظيف العامل في رفض دليل الكوفيين.

*نتائج الفصل.

تمهيد:

يُعدُّ العامل النحوي موضوع جدل ومثار خلاف بين النحاة، حيث اختلفوا في تحديد العوامل وفي عملها وفي طريقة توظيفها، وهذا ما حصل مع نحاة البصرة والكوفة، فراح كل منهم يُبدي ما عنده في هذا المجال ويُدلي بدلوه فيه.

ولم يكن هذا الخلاف محصورًا بين البصريين والكوفيين بل برز حتى فيما بين نحاة المدرسة الواحدة، وهذا يبدو واضحًا وجليًّا في كتاب"الإنصاف" لابن الأنباري، إذ إنه في معظم المسائل تقريبًا نجده يذكر رأي بعضٍ من نحاة البصرة ويكون هذا الرأي مخالفًا لما يراه البصريون وموافقًا لما يراه الكوفيون والعكس.

وهذا التداخل في الآراء زاد من حدّة الخلاف بين المذهبين(البصري والكوفي)، إذ نتج عنه صعوبة لدى القرّاء والدارسين في معرفة أيٍّ من هذه الآراء هو الأصح والأقوى دليلاً، ليتَّبعوه ويعتمدوه في الفهم والإفهام.

ومن هنا يبرز دور أبي البركات الأنباري، فقد اضطلع بمهمة الترجيح للرأي الذي يراه صوابًا من بين الآراء المطروحة في المسألة، وقد اتخذ من نظرية العامل أداة لهذا الترجيح؛ فهو يردُّ على الفريقين بأدلَّة من جنس أدلَّتهم، ولَمَّا كان كلٌّ من الفريقين قد وظَّف العامل في اعتماد ما ذهب إليه من آراء، فكان من الطبيعي أ ن يحذوَ ابن الأنباري حذوهم في الردِّ عليهم.

أولا:توظيف ابن الأنباري للعامل في ترجيح دليل أيٍّ من الفريقين(البصريين والكوفيين):

1- توظيف العامل في ترجيح دليل البصريين:

المسألة(5):رافع المبتدأ ورافع الخبر:

اختلف البصريون والكوفيون حول رافع المبتدأ والخبر في نحو قولهم:"العلمُ نور"، فالبصريون يرون أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء وأما الخبر فاختلفوا فيه، فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب

آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا، ويرى آخرون أنه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء. وذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ.[1]

وقد ذهب ابن الأنباري إلى ترجيح وجهة نظر البصريين في هذه المسألة، فهو بعد أن عرض رأي الفريقين قال:

والتحقيق فيه عندي أن يقال: إنّ الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ؛ لأنه لا ينفك عنه، ورتبته أن لا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، لا به، كما أنّ النار تُسخِّن الماء بواسطة القِدْرِ والحطب، فالتسخين إنما حصل بالنار عند وجودهما، لا بهما؛ لأنّ التسخين إنما حصل بالنار وحدها، فكذلك هاهنا، الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ، إلا أنه عامل معه؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل.[2]

من هذا النص نستنتج أنّ ابن الأنباري ينتصر لرأي من يقول إنّ الخبر يرتفع بالابتداء وحده، والدليل الذي استند إليه هو أنّ الابتداء هو الذي يرفع المبتدأ والخبر، إلا أنه يرفع المبتدأ بنفسه ويرفع الخبر بواسطة المبتدأ، وعمل الرفع في الحالين للابتداء لا للمبتدأ، وشبَّه العامل النحوي هنا بالعامل الحسِّي، فكما أنّ النار تؤثر في تسخين القدر بنفسها، وتؤثر في تسخين الماء بواسطة القِدْرِ والتأثير في الحالين للنار، فكذلك الابتداء.

المسألة(29):عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا:

اختلف البصريون والكوفيون حول عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا في نحو قولهم:"زيد أمامَكَ"، فذهب البصريون إلى أنّ الظرف في هذه الحالة ينتصب بفعل مقدر، وذهب آخرون إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل. وأما الكوفيون فيرون أنه ينتصب على الخلاف(...).[3]

---

[1] ينظر:ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص56.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص57.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص213.

وقد ذهب ابن الأنباري إلى ترجيح وجهة نظر البصريين حول هذه المسألة، فهو بعد أن عرض رأي الفريقين قال:

«والصحيح عندي هو الأول، وذلك لأنّ اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، وإن كان هو الأصل في غير العمل؛ فلما وجب هاهنا تقدير عامل كان تقدير ما هو الأصل في العمل-وهو الفعل-أولى من تقدير ما هو الفرعُ فيه وهو اسم الفاعل.

والذي يدلُّ على صحة ما ذكرناه أنّا وجدنا الظرف يكون صِلَةً للذي، نحو:"رَأَيْتُ الذي أَمَامَكَ،والذي وراءَكَ"وما أشبه ذلك؛ والصلة لا تكون إلا جملة فلو كان المقدرُ اسم فاعل الذي هو مستقر لكان مفردًا؛ لأنّ اسم الفاعل مع الضمير لا يكون جملة، وإنما يكون مفردًا، والمفرد لا يكون صلة البتة، فوجب أن يكون المقدرُ الفعل الفعلَ الذي هو استقرَّ، لأن الفعل مع الضمير يكون جملة، فدلَّ على ما بيَّناه».[1]

يتضح لنا من خلال هذا النص أنّ ابن الأنباري قد رجّح رأي البصريين وهو كون الظرف ينتصب بفعل مقدر، وهو هنا ينتصر لرأي فريقٍ من البصريين يرى هذا الرأي لأنّ لبعض البصريين آراء أخرى مخالفة لهذا الرأي.

المسألة(34):العامل في المستثنى النصب:

اختلف البصريون والكوفيون حول العامل في المستثنى النصب في نحو قولهم:"قام القوم إلا زيدًا"، فذهب البصريون إلى أنّ العامل في المستثنى هو الفعل أو معناه بتوسُّط إلا. وأما الكوفيون فاتخذ كلٌ منهم مذهبًا في ذلك، فذهب بعضهم إلى أنّ العامل فيه هو"إلا"، وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين إلى أنّ "إلا" مركبة من "إنّ" و"لا"، ثم خففت إنّ و أُدغمت في "لا"، فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارًا بأنّ(...).[2]

[1] ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص214.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص226.

وقد ذهب ابن الأنباري إلى ترجيح رأي البصريين في هذه المسألة، فهو بعد عرض رأي الفريقين قال:

«وقد زعم بعض النحويين أنّ قول الكسائي تقدير لمعنى الكلام لا لعامله، وإلا فقوله يرجع إلى قول البصريين.

وأما ما حكى عنه من أنّ المستثنى ينتصب لأنه مشبّه بالمفعول، فهو أيضًا قريب من قول البصريين؛ لأنه لا عامل هاهنا يوجب النصب إلا الفعل المتقدم على ما بيّنّاه».[1]

من خلال هذا النص يتبين ترجيح ابن الأنباري لرأي البصريين وهو أنّ عامل النصب في المستثنى الفعل المقدر، وجعل رأي الكسائي شبيهًا بقول البصريين.وهذا يدل على ميله لمذهب البصريين.

المسألة(57): هل يعمل حرف القسم محذوفًا بغير عوضٍ:

اختلف البصريون والكوفيون حول عمل حرف القسم محذوفًا بغير عوضٍ في نحو قولهم:"آللهِ ما فَعَلْتَ كذا"، "أللهِ لأفعلنَّ"، فكان مذهب البصريين أنه لا يجوز ذلك إلا بعوض. وأما الكوفيون فيرون أنه يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض.[2]

وقد ذهب ابن الأنباري إلى ترجيح رأي البصريين، فهو بعد أن عرض رأي الفريقين قال:

«وأما إضمار رُبَّ بعد الواو والفاء وبل-وهي حروف جرّ-فإنما جاز ذلك لأنّ هذه الأحرف صارت عوضًا عنها دالة عليها، فجاز حذفها،وما حُذِفَ وفي اللفظ على حذفه دلالة أو حُذِفَ إلى عوض وبدل؛ فهو في حكم الثابت، وقد بيّنّا ذلك مستقصى في موضعه، بخلاف هاهنا، فإنكم جوَّزتم حذف حرف القسم ولا دلالة في اللفظ على حذفه ولا إلى عوض وبدل، فبان الفرق بينهما».[3]

---

[1] ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص229.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص336.

[3] المرجع نفسه، ج1، ص340.

يظهر جليًّا هنا أنّ ابن الأنباري يحتج لرأي البصريين وينتصر له وذلك من خلال شرحه وتبريره لمذهبهم، وتغليبه على المذهب الكوفي.

المسألة(83):(هل تنصب (حتى)الفعل المضارع بنفسها:

اختلف البصريون والكوفيون حول ناصب الفعل المضارع بعد(حتى) في نحو قولهم:"أطع الله حتى يُدْخِلَكَ الجنة"، فذهب البصريون إلى أنَّ(حتى)في كلا الموضعين حرف جَرٍّ، والفعل بعدها منصوب بتقدير (أنْ) والاسم بعدها مجرور بها، وذهب الكوفيون إلى أن حتى تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير أنْ، وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض، وذهب الكسائي إلى أن الاسم يخفض بعدها بـ(إلى) مضمرة أو مظهرة.[1]

وقد ذهب ابن الانبا ري إلى ترجيح رأي البصريين، فهو بعد أن عرض رأي الفريقين قال: «والذي يدلُّ على أنها هي الجارة قولهم:"حَتَّام و حَتَّامه" كقولهم:" "إلامَ،و إلامَهْ " و الأصل فيها : حتى ما، وما للاستفهام، فلو لم يكن حتى حرف جرٍّ،وإلا حرف جرٍّ، لما جاز حَذْفُ الألف من "ما" لأن ما لا يحذف ألفها إلا أن يدخل عليها حرف، على ما بيَّنا في "كَيْمَهْ، و فِيمَهْ، و بِمَهْ، ولِمَهْ،و عَمَّهْ" وما أشبه ذلك؛ فدل على أنها هي الجارة».[2]

يتضح من خلال هذا النص أنّ ابن الأنباري ينتصر لرأي من يقول من البصريين بأنّ حتى هي الجارَّة وقد مثَّل لها بمثال يوضح ذلك.

المسألة(84):عامل الجزم في جواب الشرط:

اختلف البصريون والكوفيون حول عامل الجزم في جواب الشرط في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[الروم:36]، فذهب البصريون إلى أنّ العامل في الشرط وجوابه هو حرف الشرط، وذهب آخرون إلى أنّ حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه،

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج2، ص141.
[2] المرجع نفسه، ج2، ص143.

وذهب آخرون إلى أنّ حرف الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط(...) وأما الكوفيون فيرون أنه مجزوم على الجوار.[1]

وقد ذهب ابن الأنباري إلى ترجيح رأي البصريين، فهو بعد أن عرض رأي الفريقين قال: «والتحقيق فيه عندي أن يقال: إنّ"إن"هو العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الشرط؛ لأنه لا ينفك عنه؛ فحرف الشرط يعمل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط، لا به،(...)فـ"إنْ"هو العامل في جواب الشرط عند وجود الفعل لا أنه عامل معه».[2]

يتضح من خلال هذا النص أنّ ابن الأنباري يرجح رأي فريق من البصريين يقولون بأنّ حرف الشرط هو العامل في جواب الشرط، مع وجود آراء أخرى في هذه المسألة.

2- توظيف العامل في ترجيح دليل الكوفيين:

المسألة(10):العامل في الاسم المرفوع بعد لولا:

اختلف البصريون والكوفيون حول العامل في الاسم المرفوع بعد(لولا) في نحو قولهم:" لولا زيدٌ لأَكْرَمْتُكَ"، فذهب الكوفيون إلى أنّ"لولا"ترفع الاسم بعدها. وأما البصريون فيرون أنه مرفوع بالابتداء.[3]

وقد ذهب الأنباري إلى ترجيح رأي الكوفيين في هذه المسألة، فهو بعد أن عرض رأي الفريقين قال: «والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون. يقول الشاعر: **وأيُّ أمْرٍ سيِّيء لا فَعَلهْ**

أي: لم أفعله، فكذلك هاهنا قوله"لولا حُدِدْتُ"أي لو لم أُحدّ؛ فدلَّ على أنّ "لولا "هذه ليست لولا التي وقع فيها الخلاف، فدلَّ على أنها مختصة بالأسماء دون الأفعال، فوجب أن تكون عاملة على ما بينَّا».[4]

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج2، ص145.
[2] المرجع نفسه، ج2، ص149.
[3] ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص76.
[4] ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص79،81.

من خلال هذا النص يتضح أنّ الأنباري قد رجَّح موقف الكوفيين في هذه المسألة. وكانت هي المسألة الوحيدة التي أيَّدهم الأنباري فيها.

ثانيا–توظيف ابن الأنباري العامل في رفض دليل أيٍّ من الفريقين(البصريين والكوفيين):

1– توظيف العامل في رفض دليل البصريين:

المسألة(5):رافع المبتدأ ورافع الخبر:

سبق ذكر خلاصة هذه المسألة، وأنّ ابن الأنباري قد رجح فيها رأي بعض البصريين، وتفاديًا للتكرار سوف أكتفي بذكر ما ردَّ به ابن الأنباري على البعض الآخر للبصريين حيث قال:

«وأما من ذهب إلى أنّ الابتداء والمبتدأ جميعًا يعملان في الخبر فقالوا: لأنا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ، فوجب أن يكونا هما العاملين فيه، غير أنّ هذا القول وإن كان عليه كثير من البصريين إلا أنه لا يخلو من ضعف، وذلك لأن المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وإذا لم يكن له تأثير في العمل، والابتداء له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له».[1]

وأما من ذهب إلى أنّ الابتداء يعمل في المبتدأ، والمبتدأ يعمل في الخبر، فقالوا: إنما قلنا إنّ الابتداء يعمل في المبتدأ والمبتدأ يعمل في الخبر دون الابتداء؛ لأن الابتداء عامل معنوي، والعامل المعنوي ضعيف؛فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي.

وهذا أيضًا ضعيف؛ لأنه متى وجب كونه عاملاً في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره؛ لأن خبر المبتدأ يتنزل منزلة الوصف، ألا ترى أن الخبر هو المبتدأ في المعنى، فلما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى، أو منزلاً منزلته تنزل منزلة الوصف؛ لأن الوصف في المعنى هو الموصوف. ألا ترى أنك إذا قلت"قام زيدٌ العاقلُ"، أنّ العاقل في المعنى هو زيد، فكذلك هاهنا.[2]

فمن خلال هذا النص نلمس رفض ابن الأنباري لدليل من قال بأن الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا، وحجّته في ذلك أنّ الأسماء لا تعمل وما دامت لا تعمل وجب أن لا يعمل المبتدأ لأنه

---

[1] ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص57.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص57-58.

اسم، وبهذا بطُلت حجّة هذا الفريق من البصريين. وكذلك الأمر نفسه بالنسبة للابتداء وعمله في المبتدأ والخبر، فقد رفض ابن الأنباري رأي من يقول أن الابتداء عامل معنوي ضعيف ولا يعمل في شيئين وقد قدَّم الدليل على كلامه هذا.

المسألة(10):العامل في الاسم المرفوع بعد(لولا):

ذهب البصريون إلى أنّ العامل في الاسم المرفوع بعد "لولا "هو الابتداء. وذهب الكوفيون إلى أنّ "لولا"هي التي ترفع الاسم.[1]

وقد رفض ابن الأنباري رأي البصريين في هذه المسألة وأيّد فيها رأي الكوفيين، فهو بعد عرض رأي الفريقين قال:

«وأما الجواب عن كلمات البصريين: أما قولهم"إن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصًّا، و(لولا) حرف غير مختص "قلنا: نسلم أنّ الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصًّا، ولكن لا نسلم أنّ لولا غير مختص. وقولهم"إنه يدخل على الفعل كما يدخل على الاسم،كما قال الشاعر».[2]

لاَ دَرَّ دَرُّكِ!إنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ لَوْلاَ حُدِدْتُ ولاَ عُذْرَى لِمَحْدُودِ *

«فأدخلها على الفعل. قلنا: لو التي في هذا البيت ليست مركبة مع"لا"كما هي متركبة مع "لا" في قولك"لولا زيد لأكرمتك" إنما لو حرفٌ باقٍ على أصله من الدلالة على امتناع الشيء لامتناع غيره،و"لا"معها بمعنى لم؛ لأن لا مع الماضي بمنزلة لم مع المستقبل، فكأنه قال: قد رميتهم لو لم أحدَّ».[3]

وأما قولهم"لو كانت لولا هي العاملة لأن التقدير لو لم يمنعني زيد لكان فيها معنى الجحد، فكان

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص76.

[2] المرجع نفسه، ج1، ص79.

* أنشد ابن يعيش هذا البيت ونسبه إلى الجموح، الإنصاف، ص78.

[3] ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص80.

ينبغي أن يعطف عليها بولا: لأن الجحد يعطف عليه بـ(ولا) إلى آخر ما قرَّره" قلنا: إنما لم يجز ذلك لأن"لولا" مركبة من (لو) و(لا) (...) ولهذا لم يجز العطف عليها بـ(وَلا).[1]

ففي هذين يرفض ابن الأنباري قول البصريين بأن (لولا) غير مختص، إذ إنه يرى عكس ذلك. حيث وضَّح بأن(لولا)في البيت المذكور في الصفحة السابقة ليست مركبة، بل(لو)لوحدها و(لا)لوحدها، والمقصود من ذلك أنّ لولا التي تختص بالأسماء، ليست هي لولا التي تختص بالأفعال.

المسألة(24):عمل"إن"المخففة النصب في الاسم:

اختلف البصريون والكوفيون في ناصب الاسم بعد (إنْ)المخففة في نحو قوله تعالى:﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لِيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[هود:111] قرأ نافع بتخفيف " إن "، فذهب البصريون إلى أنها تعمل، ويرى الكوفيون أنها لا تعمل النصب في الاسم.[2]

وقد رفض الأنباري رأي البصريين في هذه المسألة، فهو بعد عرض رأي الفريقين أتى بقول الشاعر:

وَقَدْ عَلِمَ الضّبْيَةُ الْمُرْمِلُونَ إذا اغْبَرَّ أُفْقٌ وهَبَّتْ شَمَالاً

وَخَلَّتْ عَنْ أَوْلاَدِهَا الْمُرْضِعَاتُ ولَمْ تَرَ عَيْنٌ لِمُزْنٍ بِلاَلاَ

بِأَنْكَ الرَّبِيعُ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وقِدْمًا هُناكَ تَكُونُ الشَّمَالاَ

أراد بأنَّك بالتشديد، إلا أنّ الاستدلال على إعمالها في المضمر مع التخفيف عندي ضعيف؛ لأن ذلك إنما يجوز في ضرورة الشعر لا في اختيار الكلام إلا في رواية شاذة ضعيفة غير معروفة فلا يكون فيه حجّة.[3]

---

[1] ينظر:ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص81.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص75.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص183-184.

هنا في هذا النص يرفض ابن الأنباري دليل البصريين الذين يقولون بإعمال"إنْ"في المضمر مع التخفيف، حيث قام بدحض حجَّتهم، وبيَّن أنَّ الشعر الذي استدلُّوا به على جواز ذلك، إنما حصل فيه ذلك للضرورة الشعرية ليس إلاَّ.

المسألة(30):عامل النصب في المفعول معه:

اختلف البصريون والكوفيون حول عامل النصب في المفعول معه في مثل قولهم:"استوى الماء والخشبة"، فذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله، وذهب الزَّجَّاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل (...)، وذهب الأخفش أنه ينتصب بانتصاب مع. وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الخلاف.[1]

وقد ذهب الأنباري إلى رفض رأي البصريين في هذه المسألة، فهو بعد أن عرض رأي الفريقين قال:

وأما ما ذهب إليه الزَّجَّاج من أنه منصوب بتقدير عامل، والتقدير ولابس الخشبة لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو. قلنا: هذا باطل؛ لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عَمِلَ مع وجوده وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عَمِلَ مع عدمه(...)ولو كان لما ذهب وجه لكان ما ذهب إليه الأكثرون أولى؛ لأن ما ذهب إليه يفتقر إلى تقدير، وما ذهب إليه الأكثرون لا يفتقر إلى تقدير، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير.[2]

فقد فند ابن الأنباري هنا رأي الزَّجَّاج وهو من البصريين، حيث إنه قال-أي الزجاج- أنّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما واو، فقام الأنباري برفض هذا الرأي وأثبت عكسه، وهو هنا قد فند دليل قومٍ بما أتى به قوم آخرون ينتمون إلى مدرسة واحدة، وهي المدرسة البصرية.

وكذلك رفض ما ذهب إليه الأخفش حيث قال:

---

[1] ينظر:ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص215.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص216.

وأما ما ذهب إليه الأخفش من أنه ينتصب انتصاب"مع" فضعيفٌ أيضًا؛ لأن"مع" ظرف، والمفعول معه في نحو"استوى الماء والخشبَةَ"ليس بظرف، ولا يجوز أن يُجعل منصوب على الخلاف.[1]

إذن هو إلى جانب رفضه لدليل الزجاج، قام برفض ما أتى به الأخفش أيضًا وهما من البصريين، وهذا يدلُّ على أنه لم يكن مع البصريين في كلِّ ما ذهبوا إليه، وإنما كان يؤيد من آرائهم ما يراه جديرًا بالتأييد.

المسألة(75):عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية:

اختلف البصريون والكوفيون حول ناصب الفعل المضارع بعد واو المعية في نحو قولهم:"لا تأكل السمكَ وتَشْرَبَ اللبَنَ"، فذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير"أن". وذهب أبو عُمَرَ الجَرْميُّ من البصريين إلى أنّ الواو هي الناصبة بنفسها. وذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل المضارع منصوب على الصرف.[2]

وقد ذهب ابن الأنباري إلى رفض رأي البصريين في هذه المسألة، فهو بعد أنّ عرض رأي الفريقين قال:

«وأما ما ذهب إليه أبو عمر الجرميُّ أنها عاملة لأنها خرجت عن باب العطف فباطل؛ لأنه لو كانت هي العاملة كما زعم لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف، وفي امتناعه من ذلك دليل على بطلان ما ذهب إليه».[3]

في هذه المسألة رفض ابن الأنباري رأي الجرميُّ الذي يقول إنّ الواو هي الناصبة بنفسها للفعل المضارع، باعتبار أن الواو عنده خرجت من باب العطف، وفنّد ابن الأنباري رأيه مستنداً في ذلك إلى أنه لو كانت الواو هي الناصبة للفعل لجاز أن تدخل عليها الواو والفاء اللتان للعطف وكما لم يجزم ذلك عُلِمَ بطلان هذا الرأي.

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص216.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص107.

[3] المرجع نفسه، ج2، ص107-108.

المسألة(76):عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية:

اختلف البصريون والكوفيون حول ناصب الفعل المضارع بعد فاء السببية في نحو قولهم:"إيتني فأكرمَكَ"، فذهب البصريون إلى أنه منصوب بإضمار أن، وذهب الجرمي إلى أنه منصوب بالفاء نفسها، وذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب بالخلاف.[1]

وقد ذهب ابن الأنباري إلى رفض رأي بعض البصريين في هذه المسألة، فهو بعد عرض رأي الفريقين قال:

أما من ذهب إلى أنها هي العاملة لأنها خرجت عن بابها؛ قلنا: لا نسلم، فإنها لو كانت هي الناصبة بنفسها، وأنها قد خرجت عن بابها لكان ينبغي أن يجوز دخول حرف العطف عليها نحو: "إيتني وفأكرمك" وفي امتناع دخول حرف العطف عليها دليلٌ على أن الناصب غيرها(...).[2]

ما قيل في شرح المسألة السابقة ينطبق على هذه المسألة، ففي هذا النص أيضا رفض ابن الأنباري رأي الجرمي من البصريين. واستند في ذلك إلى ما استند إليه في المسألة السابقة.

المسألة(84):عامل الجزم في جواب الشرط:

اختلف البصريون والكوفيون حول عامل الجزم في جواب الشرط في نحو قولهم:"إنْ تَزُرْنِ أُكرِمْك"، فذهب البصريون إلى أنّ العامل في الشرط وجوابه هو حرف الشرط، وذهب آخرون إلى أنّ حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في الجواب، وذهب آخرون إلى أنّ حرف الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط بعمل في جواب الشرط...وأما الكوفيون فيرون أنه مجزوم على الجوار.[3]

وقد ذهب الأنباري إلى رفض رأي البصريين في هذه المسألة، فهو بعد عرض رأي الفريقين قال:

---

[1] ينظر:ابن الأنباري، الإنصاف، ج2، ص109.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص110.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص145.

وأما من ذهب إلى أنّ حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط، فقال: لأن حرف الشرط حرف جزم، والحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل في شيئين، فوجب أن يكون فعل الشرط هو العامل.

وهذا القول ضعيف أيضًا؛ لأنه يؤدي إلى إعمال الفعل في الفعل. وقولهم: "الحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل في شيئين" باطل؛لما بيَّنا من وجه مناسبته للعمل في الشرط وجوابه لاقتضائه لهما...فالحروف الجازمة لما اقتضت فعلاً واحدًا عملت في شيء واحد، وحرف الشرط لما اقتضي شيئين وجب أن يعمل في شيئين قياسًا على سائر العوامل.[1]

إذن رفض ابن الأنباري هنا رأي من قال من البصريين بأن حرف الشرط هو من الحروف الجازمة الضعيفة في العمل. فلا تعمل في شيئين، وهما الشرط وجوابه.

وكذلك رفض رأي من قال بأنّ جواب الشرط مبني على الوقف حيث قال:

«فأما من ذهب إلى أنه مبني على الوقف فقال: لأن الفعل المضارع إنما أُعرب بوقوعه موقع الاسم، وجواب الشرط لا يقع موقع الاسم؛ لأنه ليس من مواضعه؛ فوجب أن يكون مبنيًّا على أصله، فكذلك فعل الشرط».[2]

هذا القول ليس معتدّ به عند البصريين؛ لظهور فساده؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعمتم لكان ينبغي أن لا يكون الفعل معربًا بعد أنْ وكيْ وإذنْ، وكذلك أيضًا بعد لم ولما ولام الأمر ولا في النهي؛ لأن الاسم لا يقع بعد هذه الأحرف؛ فكان ينبغي أن يكون الفعل بعدها مبنيًّا؛ لأنه لم يقع موقع الاسم، فلما انعقد الإجماع في هذه الواضع على أنه معرب؛ دلَّ على فساد ما ذهب إليه.[3]

من خلال هذا النص يتضح أنّ ابن الأنباري قد رفض ما ذهب إليه أبو عثمان المازني من أنّ جواب الشرط مبني على الوقف. وأظهر فساده، مستندًا في ذلك إلى أنّ الفعل المضارع إذا سبق

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج2، ص150.

[2] المرجع نفسه، ج2، ص150.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص150.

بأداة نصب أو جزم فهو معرب بإجماع النحاة وليس مبنيًّا وكذلك عندما يُسبق بأداة شرط فهو معرب ومجزوم بأداة الشرط وليس مبنيًّا.

المسألة(85):عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد "إن"الشرطية:

اختلف البصريون والكوفيون في عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية في نحو قوله تعالى:﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ المشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِّرْهُ﴾[التوبة:6]، فذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل، ويرى الأخفش أنه يرتفع بالابتداء. وذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد إن الشرطية فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل.[1]

وقد ذهب ابن الأنباري إلى رفض رأي البصريين في هذه المسألة ، فهو بعد أن عرض رأي الفريقين قال:

«وأما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه يرتفع بالابتداء ففاسد، وذلك لأن حرف الشرط يقتضي الفعلَ ويختص به دون غيره، ولهذا كان عاملاً فيه، وإذا كان مقتضيًا للفعل ولابدَّ له منه بطل تقدير الابتداء؛ لأن الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل، لأن حقيقة الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية الْمُظهرة أو المقدرة، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم».[2]

يتضح من خلال هذا النص أنّ ابن الأنباري قد رفض ما قال به الأخفش من البصريين بأنّ الاسم يرتفع بالابتداء، واستند في ذلك إلى أنّ الابتداء يختص بالأسماء. بينما حرف يقتضي الفعل ويختصُّ به دون غيره ولهذا كان عاملا فيه وإذا كان مقتضيًا للفعل ولابد له منه بَطُل تقدير الابتداء.

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج2، ص156.

[2] المرجع نفسه، ج2، ص159.

2- توظيف العامل في رفض دليل الكوفيين:

المسألة (5):رافع المبتدأ ورافع الخبر:

سبق ذكر المسألة وخلاصتها أنه حصل خلاف في رافع المبتدأ ورافع الخبر في الجملة الاسمية في نحو قولهم:"زيدٌ أخوك"، وقد ذهب ابن الأنباري فيها إلى رفض رأي الكوفيين، فهو بعد أن عرض رأي الفريقين قال:

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم"إنهما يترافعان؛ لأن كل واحد منهما لابدَّ له من الآخر ولا ينفك عنه" قلنا: الجواب عن هذا من وجهين: **أحدهما**: أنّ ما ذكر تموه يؤدي إلى مُحَال، وذلك لأن العامل سبيله أن يُقَدَّر قبل المعمول، وإذا قلنا أنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك مُحال، وما يؤدي إلى المحال مُحال. **والوجه الثاني**: أنّ العامل في الشيء مادام موجودًا لا يدخل عليه عامل غيره؛ لأن عاملاً لا يدخل على عامل، فلما جاز أن يقال:"كان زيد أخاك، وإنّ زيدًا أخوك، وظننت زيدًا أخاك" بطل أن يكون أحدهما عاملاً في الآخر.[1]

وأما ما استشهدوا به من الآيات فلا حجَّة لهم فيه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنا لا نسلّم أنّ الفعل بعد أيَّاما وأينما مجزوم بـ(أيَّاما) وأينما،إ نما هو مجزوم بـ(إنْ)، وأيَّاما وأينما نابا عن إنْ لفظًا، وإن لم يعملا شيئا. **الوجه الثاني**: أنا نسلّم أنها نابت عن إنْ لفظًا وعملاً، ولكن جاز أن يعمل كل واحد منهما في صاحبه لاختلاف عملهما، ولم يعملا من وجه واحد؛ فجاز أن يجتمعا ويعمل كل واحد منهما في صاحبه بخلاف هاهنا .

الوجه الثالث: إنما عمل كل واحد منهما في صاحبه لأنه عامل؛ فاستحقَّ أن يعمل، وأما هاهنا فلا خلاف أنّ المبتدأ والخبر نحو:"زيد أخوك" اسمان باقين على أصلهما في الاسمية، والأصل في الأسماء أن لا تعمل؛ فبان الفرق بينهما.[2]

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص58.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص58-59.

كان لابن الأنباري في هذه المسألة آراء متعددة من ترجيح وعكسه، وهو هنا يرفض رأي الكوفيين في قولهم إنهما مترافعان بدليل أنهما اسمان والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وبدليل أنّ العامل لابد أن يكون مقدَّرًا قبل المعمول وهذا يُعدُّ هنا في هذه المسألة محالاً وما أدى إلى المحال فهو محال.

المسألة(6):رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور:

اختلف النحاة حول رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور في نحو قولهم:"أمامك زيدٌ" و"في الدار عمرٌو". فذهب البصريون إلى أنّ الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وإنما يرتفع بالابتداء. وذهب الكوفيون إلى أنه يرفع الاسم إذا تقدم عليه.[1]

وقد ذهب ابن الأنباري إلى رفض رأي الكوفيين في هذه المسألة، فهو بعد أن عرض رأي الفريقين قال:

وما اعترضوا به على الوجهين باطل:

أما اعتراضهم على الوجه الأول: قولهم"إنه اجتمع في المحل نصبان: نصب المحل نفسه، ونصب العامل"قلنا: هذا باطل من وجهين: **أحدهما**: أنّ هذا يؤدي إلى أنه يجوز أن يكون الاسم منصوبًا من وجهين، وذلك لا يجوز، ألا ترى أنك لو قلت:"أكرمت زيدًا وأعطيت عمرًا العاقلين" لم يجز أن تنصبه على الوصف؛ لأنك تجعله منصوبًا من وجهين، وذلك لا يجوز، فكذلك هاهنا. و**الوجه الثاني**: أنّ النصب الذي فاض من المحل إلى الاسم لا يخلو: إما أن يكون نصب المحل، أو نصب العامل؛ فإن قلتم نصب الظرف فقولوا إنه منصوب بالظرف، وهذا ما لا يقول به أحد؛ لأنه لا دليل عليه،وإن قلتم إنه نَصْبُ العامل فقد صح قولنا: إنّ العامل يتعدَّاه إلى ما بعده ويُبطل عمله.

[1] ينظر:ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص61.

وأما اعتراضهم على الوجه الثاني: قولهم"إنّ بِكَ مع الإضافة إلى الاسم لا تفيد، بخلاف قولك في الدار إذا أُضيف إليه الاسم فإنه يفيد" فباطل أيضًا، وذلك لأنه لو كان عاملاً لما وقع الفرق بينهما في المعنى.[1]

فابن الأنباري يرفض اعتراض الكوفيين على الوجهين اللذين أتى بهما البصريون لإثبات مذهبهم، حيث فنّد اعتراضهم بالأدلة والأمثلة.

كما قام برفض آرائهم في مواضع أخرى في نفس المسألة، حيث قال:

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم "إنّ الأصل في قولك أمامك زيد وفي الدار عمرو: حلَّ أمامك زيد، وحلّ في الدار عمرو؛ فحذف الفعل، واكتفى بالظرف منه"قلنا: لا نسلم؛ لأن التقدير في الفعل التقديم، بل الفعل وما عمل في تقدير التأخير؛ وتقديم الظرف لا يدل على تقديم الفعل؛ لأن الظرف معمول الفعل، والفعل هو الخبر، وتقديم معمول الخبر لا يدل على أنّ الأصل في الخبر التقديم.[2]

«وأما قولهم"إنّ الفعل غير مطلوب" قلنا: لو كان الفعل غير مطلوب ولا مقدر لأدَّى ذلك إلى أن يبقى الظرف منصوبًا بغير ناصب، وذلك لا يجوز».[3]

ابن الأنباري هنا يرفض كل آراء الكوفيين في المسألة ويقف فيها إلى جانب البصريين.

المسألة(11):عامل النصب في المفعول:

اختلف البصريون والكوفيون حول عامل النصب في المفعول في نحو قولهم:"ضرب زيدٌ عمرًا"، فذهب البصريون إلى أنّ الناصب هو الفعل وحده. وذهب الكوفيون إلى أنّ العامل فيه هو الفعل والفاعل جميعا، وذهب قوم آخرون منهم إلى أنه الفاعل، وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أنّ العامل في المفعول معنى المفعولية والعامل في الفاعل معنى الفاعلية.[4]

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص62-63.
[2] ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص63.
[3] المرجع نفسه، ج1، ص63.
[4] ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص82.

وقد ذهب ابن الأنباري إلى رفض رأي الكوفيين في هذه المسألة، فهو بعد عرض رأي الفريقين قال:

«أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم"إنّ الناصب للمفعول الفعل والفاعل لأنه لا يكون إلا بعدهما. إلى آخر ما قرروا" قلنا: هذا لا يدل على أنهما العاملان فيه؛ لما بيَّنا أنّ الفاعل اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وبهذا يبطل قول من ذهب منهم إلى أنّ الفاعل وحده هو العامل».[1]

وأما ما ذهب إليه الأحمر من إعمال معنى المفعولية والفاعلية فظاهر فساد، لأنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن لا يرتفع ما لم يُسمَّ فاعله نحو"ضُرِبَ زيدً" لعدم معنى الفاعلية، وأن يُنْصبَ الاسم في نحو"مات زيدٌ" لوجود معنى المفعولية، فلما ارتفعا دلّ على فساد ما ذهب إليه.[2]

فقد رفض ابن الأنباري في النص السابق رأي منْ يرى من الكوفيين أنّ الناصب للمفعول بهو الفعل والفاعل معًا مستندًا إلى أنّ الفاعل اسم والأسماء حقّها ألاّ تعمل، كما رفض رأي من يرى منهم أنّ الناصب له معنى المفعولية إذ لو كان ذلك صحيحا لوجب نصب النائب عن الفاعل لأنه في الأصل مفعول به فلما ارتفع دلّ على فساد قولهم.

المسألة(12):ناصب الاسم المشغول عنه:

اختلف البصريون والكوفيون حول ناصب الاسم المشغول عنه في نحو قولهم:"زيدًا ضربته"، فذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر. وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء.[3]

وقد ذهب ابن الأنباري إلى رفض رأي الكوفيين في هذه المسألة، فهو بعد أن عرض رأي الفريقين قال:

---

[1] ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص83.
[2] ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص84.
[3] ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص85.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: قولهم: إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء لأن المكني هو الأول في المعنى، فينبغي أن يكون منصوبًا به نحو "أكرمت أباك زيدًا" على البدل، وجاز أن يكون بدلاً لأنه تأخر عن المبدل منه؛ إذ لا يجوز أن يكون البدل إلا متأخرًا عن المبدل منه، وأما هاهنا فقد تقدم زيد على الهاء؛ فلا يجوز أن يكون بدلاً منها، على أنَّا نقول: إنّ العامل في البدل عندنا غير العامل في المبدل منه، وإنّ العامل في المبدل منه على تقدير التكرير في البدل، والذي يدل على ذلك إظهاره في البدل كما أُظهر في المبدل منه، قال تعالى:﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اُسْتُضْعِفُوا لِمَنْ ءَامَنْ مِنْهُمْ﴾[الأعراف:75] فقوله:"لِمَنْ ءَامَنْ مِنْهُمْ" بدل من قوله:"لِلَّذِينَ اُسْتُضْعِفُوا" فأظهر العامل في البدل كما أُظهر في المبدل منه، فدلَّ على أنه في تقدير التكرير، وأنّ العامل في البدل غير العامل في المبدل منه.[1]

في هذا النص رفض ابن الأنباري رأي الكوفيين اللذين يرون أنّ الفعل عامل في الاسم المتقدم وضميره المتأخر، كما يعمل الفعل في البدل والمبدل منه في آن واحد وقد استند في رفضه إلى أنّ البدل والمبدل منه يتأخران عن الفعل بينما هنا يتقدم الاسم عن الفعل ويتأخر عنه ضميره بالإضافة إلى أنّ العامل في المبدل منه- في رأيه- ليس هو العامل في البدل لأن المبدل منه يعمل فيه الفعل المذكور، بينما الذي يعمل في البدل فعل مقدر لأن الكلام على نية تكرار العامل.

المسألة(13):أولى العاملين بالعمل في التنازع:

اختلف البصريون والكوفيون في أولى العاملين العمل في التنازع في نحو قولهم:"أكرمني وأكرمت زيدًا"، فذهب البصريون إلى أنّ إعمال الفعل الثاني أولى. وذهب الكوفيون إلى أنّ إعمال الأول أولى.[2]

وقد ذهب ابن الأنباري إلى رفض رأي الكوفيين فيها، فهو بعد أن عرض رأي الفريقين قال:

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قول امرئ القيس:

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص85.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص86.

فَلَوْ أَنَّ ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَهِ كَفَانِي،وَلَمْ أَطْلُبْ،قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

فنقول: إنما أعمل الأول منهما(كفاني) مراعاة للمعنى؛ لأنه لو أعمل الثاني(أطلب) لكان الكلام متناقضًا، وذلك من وجهين؛ **أحدهما**: أنه لو أعمل الثاني لكان التقدير فيه: كفاني قليل ولم أطلب قليل من المال، وهذا متناقض، لأنه يخبر تارة بأنّ سعيه ليس لأدنى معيشة، وتارة يخبر بأنه لم يطلب القليل، وذلك متناقض، و**الثاني**: أنه قال في البيت الذي بعده:

وَلكِنَّمَا أسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ الْمُؤَثّلَ أَمْثَالِي

فلهذا أعمل الأول ولم يُعمل الثاني.[1]

هنا ابن الأنباري يرفض رأي الكوفيين من أنّ إعمال الأول أولى من الثاني، حيث فنّد وأبطل حجّتهم بهذا البيت الشعري، ووضح أنّ الشاعر هنا لم يُعمل الأول لسبقه، وإنما المعنى اقتضى ذلك.

«كما قال الشاعر:

عَلَى مِثْلِهَا أمْضِي إذَا قَالَ صَاحِبِي: ألاَ لَيْتَنِي أفْدِيكَ مِنْهَا وأفْتَدِي *

يعني الفلاة وإن لم يجر لها ذكر؛ لدلالة الحال، فلأَن يجوز هاهنا الإضمار قبل الذكر لشريطة التفسير ودلالة اللفظ كان ذلك عن طريق الأولى، ثم إن كان هذا ممتنعًا فينبغي أن لا يجوز عندكم، ولا خلاف بين جميع النحويين أنه جائز، إلا فيما لا يعدُّ خلافًا، فدلَّ على فساد ما ذكرتموه».[2]

هنا يوضح ابن الأنباري سبب رفضه لرأي لمن قال (لو أعملنا الثاني لأدّى إلى الإضمارقبل الذكر" بحيث يوضح سبب إضمار الأول؛ لدلالة الثاني عليه،وأنّ ذلك يجوز، فهو هنا يقول أنه إذا كان هذا الكلام غير معتمد عندكم فهو لا يجوز، وهنا وقع الكوفيون في تناقض ولذلك رفض هذا الدليل.

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص93.

[2] المرجع نفسه، ج1، ص95-96.

*هذا البيت هو التاسع والثلاثون من معلقة طرفة ابن العبد البكري.

المسألة(19):العامل في الخبر بعد"ما"النافية النصب:

اختلف البصريون والكوفيون حول ناصب الخبر بعد "ما"النافية في نحو قوله تعالى:﴿ مَا هَذَا بَشَرًا﴾[يوسف:31]، فذهب البصريون إلى أنّ(ما)تعمل في الخبر النصب. وذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل في الخبر.[1]

وقد ذهب ابن الأنباري إلى رفض رأي الكوفيين في هذه المسألة، فهو بعد أن عرض رأي الفريقين قال:

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم"إنّ القياس يقتضي أن لا تعمل" قلنا: كان هذا هو القياس، إلا أنه وُجد بينها وبين ليس مشابهة اقتضت أن تعمل عملها، وهي لغة القرآن، قال تعالى:﴿مَا هَذَا بشرًا﴾[يوسف:31]، وقال تعالى:﴿مَّا هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ﴾[المجادلة:2].

وقولهم"إنّ أهل الحجاز أعملوها لشبه ضعيف، فلم يقو أن تعمل في الخبر"قلنا: الشبه قد أوجب لها أن تعمل عملها، وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر، على أنّا قد علمنا بمقتضى ها الضعف؛ فإنه يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها، أو إذا دخل حرف الاستثناء، أو إذا فُصل بينها وبين معمولها بإنِ الخفيفة، لولا ذلك الضعف لوجب أن تعمل في جميع هذه المواضع.

وأما دعواهم أنّ الأصل"ما زيد بِقَائِمٍ" فلا نسلم، وإنما الأصل عدمها، وإنما أُدخلت لوجهين: **أحدهما**: أنها أُدخلت توكيدًا للنفي، و**الثاني**: ليكون في خبر ما بإزاء اللام في خبر إنّ؛ لأن"ما" تنفي ما تثبته "إنّ"، فجُعلت الباء في خبرها نحو"ما زيد بِقَائِمٍ" لتكون بإزاء اللام في نحو"إنّ زيد لقائم".[2]

قام ابن الأنباري برفض أدلة الكوفيين هنا في هذه النصوص الثلاثة، حيث دحض آرائهم وأبطل حجَّتهم.

وفي المسألة نفسها يقول أيضًا:

---

[1] ينظر:ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص151.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص152.

وقولهم"إنه لما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوبًا(...)" قلنا: هذا فاسد؛ لأن الباء كانت في نفسها مكسورة غير مفتوحة، وليس فيها إعرابٌ؛ لأن الإعراب لا يقع مع حروف المعاني، ثم لو كان حرف الخفض يوجب النصب كما زعموا لكان ذلك يجب في كل موضع يحذف فيه، ولا خلاف أنّ كثيرًا من الأسماء تدخلها حروف الخفض ولا تنصب بحذفها، كقولك"كفى بالله شهيدًا،وكفى بالله نصيرًا" ولو حذفتَ حرف الخفض لقلت: كفى اللهُ شهيدًا، وكفى اللهُ نصيرًا، بالرفع...وكذلك جميع ما جاء من هذا النحو، ولو كان كما زعموا لوجب أن يكون منصوبًا فلما وقع الإجماع على وجوب الرفع دلّ على فساد ما ادَّعَوْهُ.[1]

هنا رفض ابن الأنباري رأي من يقول من الكوفيين بأنّ جملة (ما زيد قائما) أصلها(ما زيدٌ بقائم) فحذفت الباء من الخبر فانتصب. واستند في ذلك إلى أنّ كثيرًا من الأسماء تدخل عليها الباء الزائدة وعندما تحذف الباء لا تُنصب تلك الأسماء بل تُرفع فدلَّ ذلك على فساد قولهم.

المسألة(22):رافع الخبر بعد "إن"المؤكدة:

اختلف البصريون والكوفيون حول رافع الخبر بعد إن المؤكدة في نحو قوله تعالى:﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً﴾[المزمل:12]، فذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر. وذهب الكوفيون إلى أنها لا ترفع الخبر.[2]

وقد ذهب ابن الأنباري إلى رفض رأي الكوفيين في هذه المسألة، حيث قال:

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم"إنّ هذه الأحرف إنما نصبت لشبه الفعل؛ فينبغي أن لا تعمل في الخبر؛ لأنه يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع" قلنا: هذا يبطل باسم الفاعل؛ فإنه إنما عَمِلَ لشبه الفعل، ومع هذا فإنه يعمل عمله، ويكون له مرفوع ومنصوب كالفعل، تقول: زيدٌ ضَارِبٌ أبوه عمرًا،كما تقول: يضرب أبوهُ عمرًا.

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص152،156.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص160.

والذي يدل على فساد ما ادَّعيتموه من ضعف عملها أنها تعمل في الاسم إذا فَصَلْتَ بينها وبينه بظرف أو حرف جرّ، نحو قوله تعالى:﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً﴾[المزمل:12] وقال أيضًا:﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لأَيه﴾[البقرة:248] وما أشبه ذلك، على أنّا قد علمنا بمقتضى كونها فرعًا.[1]

وقولهم"إنّ الخبر يكون باقيًا على رفعه قبل دخولها" فاسدٌ، وذلك لأن الخبر على قولهم مرفوع بالمبتدأ، كما أنّ المبتدأ مرفوع به، فهما يترافعان، ولا خلاف أنّ الترافع قد زال بدخول هذه الأحرف على المبتدأ ونَصْبها إيَّاه؛ فلو قلنا"إنه مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها مع زواله" لكان ذلك يؤدي إلى أنّ يرتفع الخبر بغير عامل، وذلك محال.

والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع؛ فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة، وذلك لا يجوز، فوجب أن تعمل في الخبر الرفع كما عملت في الاسم النصب على ما بيّنا.[2]

من خلال هذا النص يتضح أنّ ابن الأنباري قد رفض رأي الكوفيين والذي مفاده أنّ هذه الأحرف تنصب لأنها مشبهة بالفعل، فهي فرع والفعل أصل، وقد عُلِمَ انحطاط مرتبة الفروع عن الأصول، فإذا كان الفعل يعمل في الفاعل وفي المفعول وجب أن تعمل هذه الأحرف في الاسم دون الخبر لئلا يؤدي ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل.

وقد أبطل ابن الأنباري هذا الرأي مستندًا في ذلك إلى أنّ قاعدة انحطاط الفرع عن الأصل ليست مطردة بدليل أنّ اسم الفاعل فرع عن الفعل ومع ذلك فهو يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً.

ثم رفض ابن الأنباري رأي فريق من الكوفيين ممّن قال إنّ الخبر باق على رفعه قبل دخول هذه الأحرف وبيّن أنّ هذا يتناقض مع قولهم إنّ المبتدأ والخبر يترافعان، لأن ذلك الترافع قد زال بدخول هذه الأحرف، فالقول إنه مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها مع زواله يؤدي إلى أنّ يرتفع الخبر بغير عامل وهو محال.

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص161.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص166.

المسألة(24):عمل"إنِ"المخففة النصب في الاسم:

اختلف البصريون والكوفيون حول ناصب الاسم بعد إن المخففة في نحو قولهم:"إنْ زيدًا قائم"، فذهب البصريون إلى أنّ (إن)المخففة تعمل النصب في الاسم. وذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل النصب في الاسم.[1]

وقد ذهب ابن الأنباري إلى رفض رأي الكوفيين في هذه المسألة، فهو بعد عرض رأي الفريقين قال:

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم"إنما عَمِلَتْ لشبه الفعل لفظًا؛ فإذا خُفِّفتْ زال شبهها به فبطل عملها" قلنا: هذا باطل؛ لأن"إن" إنما عملت لأنها أشبهت الفعل لفظا ومعنى؛ وذلك من خمسة أوجه، وقد تقدم ذكرها سابقا، فإذا خُفِّفَتْ صارت بمنزلة فعل حُذِفَ منه بعض حروفه، وذلك لا يبطل عمله، ألا ترى أنك تقول:" ع الكلامَ، وشِ الثوبَ، وَلِ الأمرَ" وما أشبه ذلك، ولا تَبْطِلُ؛ فكذلك هاهنا.[2]

«وأما قولهم"إنّ (إنّ)المشدَّدة من عوامل الأسماء، وإن المخففة من عوامل الأفعال" قلنا: هذا الاستدلال ظاهر الاختلال، فإنّا إذا قدّرنا أنها مخففة من الثقيلة؛ فهي من عوامل الأسماء، وإذا لم نقدّر أنها مخففة من الثقيلة؛ فليست من عوامل الأسماء، وإن الخفيفة في الأصل غير إن المخففة من الثقيلة؛ لأن تلك الخفيفة من عوامل الأفعال، وهذه المخففة من الثقيلة من عوامل الأسماء».[3]

ففي النص الأول رفض الأنباري قول من يرى من الكوفيين أنّ عمل (إن)المخففة يبطل إذا خُففت، وأعطى أمثلة يؤيّد بها ما ذهب إليه.

---

[1] ينظر:ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص175.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص184.

[3] المرجع نفسه، ج1، ص184.

كما وقد وضّح في النص الثاني اللبس الذي وقع فيه الكوفيين، حيث بيَّن أنّ الحديث في هذه المسألة كان عن إن المخففة من الثقيلة وليس عن إن الخفيفة أصلاً وهما مختلفان كما سبق توضيحهما.

المسألة(29):عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا:

اختلف البصريون والكوفيون حول ناصب الظرف الواقع خبرًا، فذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر. وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الخلاف.[1]

وقد ذهب الأنباري إلى رفض رأي الكوفيين في هذه المسألة، فهو بعد أن عرض رأي الفريقين قال:

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم"إنّ خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، وإذا قلت" زيد أمامك، وعمرو وراءك"فأمامك ليس هو زيد،...فلما كان مخالفًا له وجب أن يكون منصوبًا على الخلاف"، قلنا: هذا فاسد؛ وذلك لأنه لو كان الموجِبُ لنصب الظرف كونه مخالفًا للمبتدأ لكان هذا الأخير أيضًا يجب أن يكون منصوبًا؛ لأنه مخالفٌ للظرف كما أن الظرف مخالفًا له، لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد وإنما يكون من اثنين فصاعدًا...فلما لم يجز ذلك دلّ على فساد ما ذهبوا إليه.[2]

كما رفض رأي أبي العباس أحمد بن يحي ثعلب، حيث قال:

«وأما قول أبي العباس:"إنه ينتصب بفعل غير مقدر، إلى آخر ما قرر" ففاسد أيضاً؛ وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون منصوبًا بفعل معدوم من كل وجه لفظًا وتقديرًا، والفعل لا يخلو، إما أن يكون مُظْهَرًا موجودًا أو مقدرًا في حكم الموجود، فأما إذا لم يكن مُظْهَرًا موجودًا ولا مقدرًا في حكم الموجود كان معدومًا من كل وجه،والمعدوم لا يكون عاملا، وكما يستحيل في الحِسِّيَّات الفعلُ باستطاعةٍ معدومةٍ، والمشيُ برجلٍ معدوم، والقطع بسيف معدوم، والإحراق بنا معدومة؛ فكذلك يستحيل في

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص214.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص215.

هذه الصناعة النصبُ بعامل معدوم لأن العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسية. والذي يدل على فساد ما ذهب إليه أنه لا نظير له في العربية، ولا يشهد له شاهد من العلل النحوية، فكان فاسدًا».[1]

فقد رفض ابن الأنباري ما ذهب إليه الكوفيون من كون الظرف الواقع خبرًا منصوبًا على الخلاف، ووضح ذلك في قوله أنه لو كان منصوب على الخلاف، لكان المبتدأ أيضًا منصوبًا على الخلاف، لأن الخلاف يستلزم طرفين فأكثر.

كما رفض رأي أبي العباس من الكوفيين، حيث قال بأن النصب بفعل محذوف غير مقدر هو كلام فاسد، لأن الفعل لا يعمل إذا كان غير مقدر، وذلك لأنه في حكم المعدوم والمعدوم لا يكون عاملاً.

المسألة(30):عامل النصب في المفعول معه:

اختلف البصريون والكوفيون حول عامل النصب في المفعول معه في نحو قولهم:"استوى الماء والخشبَة"، فذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله، وذهب الزَّجَّاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل (...)،وذهب الأخفش أنه ينتصب بانتصاب (مع) .وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الخلاف.[2]

وقد ابن الأنباري في هذه المسألة دليل الكوفيين، فهو بعد أن عرض رأي الفريقين قال:

«وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم"إنه منصوب على الخلاف، لأنه لا يحسن تكرير الفعل؛فخالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف"قلنا: هذا باطل بالعطف الذي يخالف بين المعنيين نحو قولك:"ما قام زيدٌ لكنْ عَمْرٌو،وما مررت بزيدٍ لكن بَكْرٍ"وما بعد لكن يخالف ما قبلها، وليس بمنصوب، فإن لكن يلزم أن يكون ما بعدها مخالفًا لما قبلها على كل حال، سوى لزمت العطف في النفي عندنا أو جاز بها العطف في الإيجاب عندكم؛فلو كان كما زعمتم لوجب أن لا يكون ما بعدها إلا منصوبًا لمخالفته الأول، وإذا كان الخلاف ليس موجِبًا للنصب مع "لكنْ"-وهو

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص214.
[2] ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص215.

حرف لا يكون ما بعده إلا مخالفًا لما قبله- فلأن يكون موجبًا للنصب مع الواو التي لا يجب أن يكون ما بعدها مخالفًا لما قبلها كان ذلك من طريق الأولى،وكذلك أيضًا يبطل بلا في قولك"قَامَ زيدٌ لا عمروٌ، ومررت بزيد لا عمرٍو" وما بعد"لا" يخالف ما قبلها كلكن، وليس بمنصوب؛ فدلّ على أنّ الخلاف لا يكون موجِبًا للنصب».[1]

«وقولهم"إنّ الفعل المتقدم لازم؛ فلا يجوز أن يعمل في المفعول معه" قلنا: إلا أنه تعدَّى بتقوية الواو؛ فيخرج من كون لازم على ما بيَّنا، فلا نعيده هاهنا».[2]

إذن رفض ابن الأنباري في هذه المسألة آراء الكوفيين، وفندها وأثبت عكسها.

المسألة(34):العامل في المستثنى النصبَ:

اختلف البصريون والكوفيون حول ناصب المستثنى في نحو قولهم:"قام القوم إلاّ زيدًا". فذهب البصريون إلى أنه الفعل أو معنى الفعل بتوسِّط إلا. وذهب الكوفيون إلى أنه إلا، والكسائي قال أنه نُصب لأن تأويله،"قام زيد إلا زيدًا لم يقم".وأيضًا نُصب لأنه يشبه المفعول.[3]

وقد ذهب الأنباري إلى رفض رأي الكوفيين فيها، فهو بعد أن عرض رأي الفريقين قال:

أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم"إنّ إلاَّ قامت مقامَ أستثني فينبغي أن تعمل عمله" قلنا: الجواب عن هذا من خمسة أوجه: **الوجه الأول**: إنّ هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف؛ وإعمالُ معاني الحروف لا يجوز، ألا ترى أنك تقول"مَا زيد قائمًا" فيكون صحيحًا؛ فلو قلت"ما زيدًا قائمًا" على معنى نفيت زيدًا قائمًا لكان فاسدًا؛ فكذلك هاهنا. و**الوجه الثاني**: أنه لو كان العاملُ"إلا" بمعنى أستثني لوجب أن لا يجوز في المستثنى إلا النصب، ولا خلاف في جواز الرفع أو الجرّ في النفي نحو"ما جاءني أحد إلا زيدٌ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ" فدلّ على أنها ليست هي العاملة بمعنى أستثني. و**الوجه الثالث**: أنه يبطل بقولك"قام القوم غير زيد" فإن "غير" منصوب، ولا يخلو: إما أن يكون

---

[1] ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص216.

[2] المرجع نفسه، ج1، ص216.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص226.

منصوبًا بتقدير إلا، وإما أن يكون منصوبًا بنفسه، وإما أن يكون منصوبًا بالفعل الذي قبله؛ بَطَلَ أن يقال"إنه منصوب بتقدير إلا" لأنا لو قدّرنا إلا لفسد المعنى؛ لأنه يصير التقدير فيه: قام القوم إلا غير زيد، وهذا فاسد. و**الوجه الرابع**: أنّا نقول لماذا قدرتم أستثني زيدًا فنصبتم؟ وهلاَّ قدرتم امتنع فرفعتم! كما روي عن أبي علي الفارسي أنه كان مع عضد الدولة في الميدان فسأله عضد الدولة عن المستثنى، بما انتصب؟ فقال أبو علي: انتصب لأن التقدير أستثني زيدًا، فقال له عضد الدولة: وهلا قدرت امتنع فرفعت زيدًا، فقال له أبو علي: هذا الجواب الذي ذكرت لك ميداني، وإذا رجعنا ذكرتُ لك الجواب الصحيح.[1]

و**الوجه الخامس**: أنّ إذا أعملنا "إلا" بمعنى أستثني كان الكلام جملتين، وإذا أعملنا الفعل كان الكلام جملة واحدة، متى أمكن أن يكون الكلام جملة واحدة كان أولى من جَعْله جملتين من غير فائدة.

وأما قول الكسائي"إنّا نصبنا المستثنى لأن تأويله إلا أنّ زيدًا لم يَقُمْ" قلنا: لا يخلو إما أن يكون الموجب للنصب هو أنه لم يفعل، أو إنّ، فإن أراد أن الموجب للنصب أنه لم يفعل فيبطل بقولهم"قام زيدٌ لا عمروٌ" وإن أراد أنّ (أنّ)هي الموجبة للنصب كان اسمها وخبرها في تقدير اسم، فلابد أن يُقدَّر له عامل يعمل فيه، وفيه وقع الخلاف.[2]

من خلال هذا النص يتضح رفض ابن الأنباري لآراء الكوفيين في هذه المسألة، وعارض كلَّ ما ذهبوا إليه.

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص227-228..

[2] ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص229.

المسألة(55):واو رُبَّ،هل هي التي تعمل الجرَّ؟:

اختلف البصريون والكوفيون حول عمل هذه الواو في نحو قولهم:"وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أعماؤُه"، فذهب البصريون إلى أنها لا تعمل، وإنما العمل لرُبَّ مقدرة. وذهب الكوفيون إلى أنّ الواو هي العاملة بنفسها.[1]

وقد ذهب الأنباري إلى رفض رأي الكوفيين في هذه المسألة ، فهو بعد أن عرض رأي الفريقين قال:

«أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم "إنها لما نابت عن رُبَّ عملت عملها كواو القسم" قلنا: هذا فاسد؛ لأنه قد جاء عنهم الجرُّ بإضمار رُبَّ من غير عوضٍ منها وذلك نحو قوله:

رَسْم دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ منْ جَلَلِهْ»*[2]

هنا أبطل الأنباري دليل الكوفيين لما قالوا بأن الواو عملت عمل رُبَّ، لأنها نابت عنها واستند في ذلك إلى أنه قد ورد عمل ربَّ من غير عوض في الشعر.

وممّا يدل –في رأيه– على أنّ الواو ليست نائبة عن رُبَّ ولا عِوَضًا عنها أنه يحسن ظهورها معها، فيقال"ربَّ بلد" و" وربَّ بلد" ولو كانت عوضا عنها لما جاز ظهورها معها؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض. ألا ترى أن واو القسم لما كانت عوضًا عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما؛ فلا يقال " وبالله لأفعلنَّ " وتجعله حرفي قسم، وكذلك أيضًا التاء، لما كانت عوضًا من الواو كما كانت الواو عوضًا من الباء لم يجمع بينهما؛ فلا يقال :"وتالله" وتجعلها حرفي قسم؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض.[3]

«وقولهم "إن حرف العطف لا يجوز الابتداء به"، ونحن نرى الشاعر يبتدئ بالواو أو القصيدة كقوله : * **وبَلَدٍ عامِيَةٍ أعماؤُهُ** *

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص322..

[2] ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص323.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص325. *هذا البيت مطلع قصيدة لجميل بن معمر العذري.

فنقول: هذه الواو واو عطف وإن وقعت في أول القصيدة؛ لأنها في التقدير عاطفة على كلام مقدر، كأنه قال: رُبَّ قفر طامس أعلامه سلكته، وبلد عامية أعماؤه قطعته. يصف نفسه بركوب الأخطار وقطع المفاوز والقفاز، إشعارًا بشهامته وشجاعته.

وإذ ثَبَتَ بما ذكرناه أنها حرفُ عطف؛ فينبغي أن لا تكون عاملة، فدلَّ على أن النكرة بعدها مجرورة بتقدير رُبَّ على مابيَّن ».[1]

رفض الانباري في النص الأول رأي من يقول من الكوفيين بأن الواو نائبة عن ربَّ وعوضًا منها، وأثبت بأنها ليست كذلك والدليل على ذلك أنه يحسن ظهورها معها في بعض المواضع وقد مثّل لذلك.

ومن خلال النص الثاني نستنتج أن ابن الأنباري قد رفض دليل الكوفيين فيها، وأيَّد الرأي الآخر القائل بأنّ رُبَّ هي العاملة ليست الواو.

المسألة(57):هل يعمل حرف القسم محذوفًا بغير عوض:

اختلف البصريون والكوفيون حول عمل حرف القسم محذوف بغير عوض في نحو قولهم:"آللهِ مَا فَعَلْتَ كذا"،أو نحو:"أالله ما فعلتَ كذا".، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك إلا بعوض. وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ذلك من غير عوض.[2]

وقد ذهب ابن الأنباري إلى رفض رأي الكوفيين في هذه المسألة، فهو بعد أن عرض رأي الفريقين قال:

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقولهم"أالله لأفعلنَّ" فإنما جاز ذلك مع هذا الاسم خاصة على خلاف القياس لكثرة استعماله،كما جاز دخول حرف النداء عليه مع الألف واللام دون غير من الأسماء لكثرة الاستعمال؛ فكذلك هاهنا: جاز حذف حرف الخفض لكثرة الاستعمال مع هذا الاسم دون غيره، فبقينا فيما عداه على الأصل. يدلّ عليه أنّ هذا الاسم يختص

[1] ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص326.
[2] ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص336.

بما لا يكون في غيره، ألا ترى أنه يختص بالتاء كقوله تعالى:﴿وَتَاللهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[الأنبياء:57]وإن كان لا يجوز دخول التاء في غيره.[1]

وأما احتجاجهم بما حكى يونس بن حبيب أنّ من العرب من يقول:"مررت برجل صالح إلا صالح فطالح" أي:"إلا أكن مررت برجل صلح فقد مررت بطالح" قلنا: هذا لغة قليلة الاستعمال بعيدة عن القياس؛ فلا يجوز أن يقاس عليها: أما قلّتها في الاستعمال فظاهرٌ؛ لأن أكثر العرب لا تتكلم بها، وإنما جاءت قليلة في لغة لبعض العرب؛ وأما بُعدها عن القياس فإنك تفتقر إلى إضمار أشياء، وحكم الإضمار أن يكون شيئًا واحدًا، ألا ترى أنك إذا قلت:"مررت برجل صالح إلا صالح فطالح" تقديره: إلا أكن مررت بصالح[فقد مررتْ بطالح]فتفتقر إلى أشياء، وذلك بعيد عن القياس.

أما ما روي عن رؤبة من قوله"خير عافاك الله" أي: بخير" فهو من الشاذ الذي لا يعتد به لقلته وشذوذه، وكذلك جميع ما استشهدوا به من الأبيات.[2]

ذهب ابن الأنباري في النص الأول إلى تفنيد ما ذهب إليه الكوفيون من جواز الخفض مع إضمار حرف الخفض في اسم الجلالة، حيث قال بأنه جاز هنا بسبب كثرة الاستعمال، وبقى ما عداه على الأصل.

إذن من خلال ما ورد في هذا النص يتضح أنّ الأنباري قد رفض ودحض كل ما ذهب إليه الكوفيون، وأبطل كل الأدلة التي جاءوا بها.

المسألة(74):رفع الفعل المضارع:

اختلف البصريون والكوفيون حول رافع الفعل المضارع في نحو قولهم:"يقوم زيد، ويذهب عمرو"، فذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم. وأما الكوفيون فقد اختلفوا فيه، فذهب

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص338.
[2] ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص339-340.

الأكثرون إلى أنه يرتفع لتعريته من العوامل الناصبة والجازمة، وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله.[1]

وقد ذهب ابن الأنباري إلى رفض دليل الكوفيين في هذه المسألة، فهو بعد أن عرض رأي الفريقين قال:

«وأما الجواب عن كلمات الكوفيون: أما قولهم"إنه يرتفع بتعرِّيه من العوامل الناصبة والجازمة" قلنا: هذا فاسد؛ وذلك لأنه يؤدي أن يكون الرفع صفة الفاعل، والنصب صفة المفعول، وكما أنّ الفاعل قبل المفعول؛ فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب، وإذا كان الرفع قبل النصب فلأنْ يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق الأولى،فلما أدَّى قولُهم إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسد».[2]

وأما قول الكسائي" إنه يرتفع بالزائد في أوله" فهو قول فاسد من وجوه: **أحدها**: أنه كان ينبغي أن لا تدخل عليه عوامل النصب والجزم؛ لأنها لا تدخل عل العوامل. و**الوجه الثاني**: أنه لو كان الأمر على ما زَعَمَ لكان ينبغي أن لا ينتصب بدخول النواصب، ولا ينجزم بدخول الجوازم؛ لوجود الزائد أبدًا في أوله، فلما انتصب بدخول النواصب...دلّ على فساد ما ذهب إليه.و**الوجه الثالث**: أنّ هذه الزوائد بعضُ الفعل، لا تنفصل منه في لفظٍ، بل هي من تمام معناه، فلو قلنا"إنها هي العاملة"، لأدى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه، وذلك محال.[3]

يرفض ابن الأنباري هذا الدليل من الكوفيين، ذلك لأن الرفع أولى بأن يكون قبل النصب والجزم، بمعنى أنّ الأنباري هنا يرفض ما ذهب إليه الكوفيون في كون المضارع يرتفع بعدم وجود الناصب والجازم، وهذا يدل على أنّ وجود الناصب والجازم يمنع رفعه، وهذا باطل.

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج2، ص103.
[2] المرجع نفسه، ج2، ص104.
[3] ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص105.

كما أنّ ابن الأنباري يرفض ما أتى به الكسائي في كون المضارع مرفوع بالزوائد في أوله، واعتمد في رفضه ذلك على أنّ هذه الزوائد لا تنفصل عن الفعل لفظًا ومعنى، فكيف إذن تعمل ما دامت هي جزء من المعمول.

نستنتج من خلال هذا النص أنّ ابن الأنباري قد رفض ما ذهب إليه الكوفيون في هذه المسألة، إذ إنه يثبت خلاف ما قالوه بالدليل والحجّة.

المسألة(75):عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية:

اختلف البصريون والكوفيون حول ناصب المضارع بعد واو المعية في نحو قولهم:"لا تأكل السمك وتشربَ اللبن"، فذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير"أنْ"، وذهب أبو عُمَرَ الجرمي من البصريين إلى أن الواو هي الناصبة بنفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع منصوب على الصرف.[1]

وقد رفض ابن الأنباري رأي الكوفيين في هذه المسألة، فهو بعد أن عرض رأي الفريقين قال:

«أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم"إنّ الثاني مخالف للأول فصارت مخالفته له وصَرْفُه عنه موجبًا له النصب" قلنا: قد بيَّنا في غير مسألة أنّ الخلاف لا يصلح أن يكون موجبًا للنصب، بل ما ذكرتموه هو الموجب لتقدير"أنْ" لا أنّ العامل هو الخلاف والصِّرْفِ، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال: إنّ زيدًا في قولك"أكرمتُ زيدًا" لم ينتصب بالفعل، وإنما انتصب بكونه مفعولاً، وذلك محال؛ لأن كونه مفعولاً يوجب أن يكون أكرمت عاملاً فيه النصب، فكذلك هاهنا: الذي أوجب نصب الفعل هاهنا بتقدير"أن" هو امتناعه من أن يدخل في حكم الأول، كما أنّ الذي أوجب نصب زيد في قولك"أكرمتُ زيدًا" وقوع الفعل عليه؛ فدلّ على ما قلناه».[2]

إذن نستنتج من هذا النص أنّ ابن الأنباري قد رفض ما ذهب إليه الكوفيون من كون المضارع منصوب على الخلاف أو الصرف، حيث ذكر ابن الأنباري بأن الخلاف لا يكون عاملاً أبدًا.

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج2، ص107.

[2] المرجع نفسه، ج2، ص108.

المسألة(76):عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية:

اختلف البصريون والكوفيون حول ناصب الفعل المضارع بعد فاء السببية في نحو قولهم:"إيتني فأكرمك". فذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار أنْ(...)، وذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل المضارع بعد فاء السببية ينتصب بالخلاف.

وقد رفض ابن الأنباري رأي الكوفيين في هذه المسألة، وقد استند في ذلك إلى ما استند إليه في المسألة السابقة حيث قال:

وأما عن كلمات الكوفيين: قولهم "إن الجواب لَمَّا كان مخالفًا لما قبله وجب أن يكون منصوبًا على الخلاف" قلنا:قد أجبنا عن هذا في غير موضع فيما مضى؛ فلا نعيده هنا.[1]

إذن نستنتج من خلال هذا النص أنَّ ابن الأنباري رفض ما ذهب إليه الكوفيين من كون الفعل المضارع منصوب على الخلاف.

المسألة(77):هل تعمل"أنِ"المصدرية محذوفة من غير بدلٍ؟:

اختلف البصريون والكوفيون في عمل "أن" المصدرية محذوفة من غير بدل في نحو قوله تعالى:﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاق بَنِي إِسْرَئِيلَ لاَ تَعْبُدُوا إِلاَّ اللهَ﴾[البقرة:83]، فذهب البصريون إلى أنها لا تعمل النصب في المضارع مع الحذف من غير بدل. وذهب الكوفيون إلى أنها تعمل فيه النصب مع الحذف من غير بدل.[2]

وقد رفض ابن الأنباري رأي الكوفيين هي هذه المسألة، فهو بعد أن عرض رأي الفريقين قال:

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قراءة من "لاَّ تَعْبُدُوَا إِلاَّ اللهَ" من الآية﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاق بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُوا إِلاَّ اللهَ﴾[البقرة:83] فهي قراءة شاذة، وليس لهم فيها حجة؛ لأن"تَعْبُدُوا" مجزوم بلا؛ لأن المراد بها النهي، وعلامةُ الجزم والنصب في الخمسة الأمثلة التي هذا أحَدُها واحدةٌ. وأما قول طرفة: **ألاَ أيُّهذا الزَّاجِرِي أحْضُرَ الوَغَى**

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج2، ص110.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص111.

فالرواية عندنا على الرفع، وهي الرواية الصحيحة، وأما من رواه بالنصب؛ فلعله رَوَاهُ على ما يقتضيه القياس عنده من إعمال"أنْ" مع الحذف، فلا يكون فيه حجة، ولئن صحت الرواية بالنصب؛ فهو محمول على أنه تَوَهَّم أنه أتى بأنْ، فنصب على طريق الغلط.[1]

وأما قولهم"إنها تعمل عندكم مع الحذف بعد الفاء، والواو، وأو، واللام، وحتى" قلنا: إنما جاز ذلك؛ لأن هذه الأحرف دالة عليها، فتنزلت منزلة ما لم يحذف، فعملت مع الحذف، بخلاف هاهنا، فإنه ليس هاهنا حرف يدل عليها؛ فلم يعمل مع الحذف.[2]

نستنتج مما ورد في هذه المسألة أن ابن الأنباري قد عارض ما جاء به الكوفيون ورفض كل الأدلة التي أتوا بها لإثبات مذهبهم.

المسألة(79):ناصب المضارع بعد لام التعليل:

اختلف البصريون والكوفيون حول ناصب المضارع بعد لام التعليل في نحو قولهم:" اعملوا لِتعيشوا سعداء"، فذهب البصريون إلى أنّ الناصب هو "أن" مقدرة بعدها. وذهب الكوفيون إلى أن"كي" هي الناصبة للفعل من تقدير "أن".[3]

وقد رفض ابن الأنباري هنا رأي الكوفيين، فهو بعد أن عرض رأي الفريقين قال:

«وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم"إنما قلنا إنها هي الناصبة؛ لأنها قامت مقام كي، وكي تنصب، فكذلك ما قام مقامها"قلنا" لا نسلم أن كي تنصب بنفسها على الإطلاق، وإنما تنصب تارة بتقدير"أنْ" لأنها حرف جر، وتارة تنصب بنفسها، وليس حَمْلُها على إحدى الحالين أولى من الأخرى، بل حَمْلُها عليها في الحالة التي تنصب الفعل فيه بتقدير"أن" أولى من حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل بنفسها؛ لأنها في تلك الحالة التي تنصب الفعل بتقدير"أنْ" حرف جرّ كما أنّ اللام حرف جرّ، وفي الحالة التي تنصب الفعل بنفسها حرف نصب، وحمل حرف الجر على حرف

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج2، ص114-115.
[2] ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص118.
[3] ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص123.

الجر أولى من حمل حرف الجر على حرف النصب، فكما أنّ"كي" في هذه الحالة تنصب الفعل بتقدير"أن" فكذلك اللام ينبغي أن تنصبه بتقدير أن».[1]

هنا يرفض ابن الأنباري ما ذهب إليه الكوفيون من كون اللام هي التي تنصب الفعل المضارع لقيامها مقام كي، حيث قال إنّ كي لا تنصب للمضارع بنفسها بل بتقدير أنْ وكذلك اللام. «وأما قولهم"إنها تفيد معنى الشرط فأشبهت إنّ المخففة الشرطية" قلنا: لا نسلم أنها تفيد الشرط، وإنما تفيد التعليل، ثم لو كان ما زعمتم لكان ينبغي أن تحمل عليها في الجزم، فيجزم باللام كما يجزم بـ(إن)؛ لأجل المشابهة التي بينهما».[2]

إذن تبيَّن ممَّا ذُكر أن ابن الأنباري رفض ما ذهب إليه الكوفيون في هذه المسألة، من أنّ لام التعليل تنصب المضارع بنفسها، أو أنها تفيد معنى الشرط، وأثبت خلاف ما ذهبوا إليه بالحجة والدليل .

المسألة(83): هل تنصب"حتى" الفعل المضارع بنفسها:

اختلف البصريون والكوفيون في عمل"حتى" النصب في المضارع بنفسها في نحو قولك:" أطع الله حتى يُدْخِلَكَ الجنة"، فذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير "أن". وذهب الكوفيون إلى أنّ حتى تنصب المضارع بنفسها، وذهب الكسائي إلى أنّ الاسم يخفض بعدها بـ(إلى) مضمرة أو مظهرة.[3]

وقد رفض ابن الأنباري رأي الكوفيين في هذه المسألة، فهو بعد أن عرض رأي الفريقين قال: «وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم:"إنها إذا كانت بمعنى كي فقد قامت مقام كي، و كي تنصب، فكذلك ما قام مقامها" فالكلام على فساده كالكلام في مسألة لام كي، فلا نعيده ها هنا.

---

[1] ابن الأنباري، الإنصاف، ج2، ص124.
[2] المرجع نفسه، ج2، ص124-125
[3] ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص141.

و أما قولهم، "إنها إذا كانت بمعنى "إلى أن" فقد قامت مقام أنْ، وأنْ تنصب، فكذلك ما قام مقامها" قلنا: هذا فاسد؛ لأنه يجوز عندكم ظهور أنْ بعد حتى، ولو كانت بدلاً عنها لما جاز ظهورها بعدها؛ لأنه يجوز أن يجمع بين البدل و المبدل منه، ألا ترى أن واو القسم لما كانت بدلاً عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما؛ فلا يقال:"بوالله لأفعلن" و كذلك التاء في القسم لما كانت بدلاً عن الواو لا يقال:"تواللهِ لأقومَنَّ" لما كان يؤدي إليه من الجمع بين البدل و المبدل منه و أما واو رُبَّ فلا نسلم أنها قامت مقامها، ولا أنها عاملة، وإنما هذا شيء تدعونه على أصلكم، وقد بيّنا فساده في موضعه بما يغني عن الإعادة».[1]

وأما ذهب إليه الكسائي من أن الخفض بـ(إلى) مضمرة فظاهر الفساد؛ لبعده في التقدير، وإبطال معنى"حتى". وذلك لأن موضع حتى في الأسماء أن يكون الاسم الذي بعدها من جنس ما قبلها، وإنما "حتى" اِخْتَصَّته من بين الجنس؛ لأنه يستبعد منه الفعل أكثر من استبعاده من سائر الجنس، كقولك:" قَاتَلَ زَيدٌ السِّباع حتى الأسد" لأن قتاله الأسد أبعد من قتاله لغيره، وكذلك:"اسْتَجْرأ على الأمير جُنْدُه حتى الضعيف الذي لا سلاح معه" لأن استجراء الضعيف الذي لا سلاح معه أبعدُ من استجراء غير؛ فلو قلنا إن التقدير فيه: حتى انتهى استجراؤهم إلى الضعيف الذي لا سلاح معه؛ لأدى ذلك إلى زيادة كثيرة، وكانت"إلى " في "انتهى" لا في صلة"حتى" و ذلك خروجٌ عن المتناولات القريبة من غير برهان و لا قرينة،وذلك لا يجوز.[2]

إذن نستنتج من خلال النص الأول أن ابن الأنباري قد فنَّد رأي من قال من الكوفيين بأنَّ(حتى)نصبت المضارع لأنها قامت مقام (كي)،و كذلك رفض من قال بأنها بمعنى (إلى أن) وفند رأيه بالدليل و الحجة

كما يتضح من النص الثاني وما تمَّ ذكره أنَّ ابن الأنباري قد رفض جميع أدلة الكوفيين التي أتَوْا بها لإثبات مذهبهم، وأثبت خلاف ما ذهبوا إليه.

---

[1] ابن الأنباري، الإنصاف، ج2، ص142-143.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص143.

المسألة(84):عامل الجزم في جواب الشرط:

اختلف البصريون والكوفيون حول عامل الجزم في جواب الشرط في نحو قوله تعالى:﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[الروم:36]، فذهب البصريون إلى أنّ العامل في الشرط وجوابه هو حرف الشرط، وذهب آخرون إلى أنّ حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه، وذهب آخرون إلى أنّ حرف الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط بعمل في جواب الشرط...وأما الكوفيون فيرون أنه مجزوم على الجوار.[1]

وقد رفض ابن الأنباري دليل الكوفيين، فهو بعد أن عرض رأي الفريقين قال:

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقوله تعالى:﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكِتَاب وَالمشْرِكِينَ﴾[البيّنة:1] فلا حجة لهم فيه؛ لأن قوله«والُمُشْرِكِينْ» ليس معطوفاً على«الَّذِينَ كَفَرُوا» وإنما معطوف على قوله:«مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ» فدخله الجر لأنه معطوف على مجرور، لا على الجوار.[2]

وقولهم:"جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ" فخفضوا خربًا على الجوار، وكان ينبغي أن يكون مرفوعًا؛ لكونه في الحقيقة صفة للجحر، لا للضّبّ. محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته ولا يقاس علية لأنه ليس كل ما حكي عنهم يقاس عليه، ألا ترى أن الليحاني حكى أن من يجزم بلن وينصب بلم، إلى غير ذلك من الشذوذ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها، فكذلك هاهنا.[3]

من خلال ما ذكر في هذه المسألة نستنتج أنّ ابن الأنبا ري قد رفض كل ما جاء به الكوفيون من أقوال وأدلة فيها، إذ إنه ككل مرة يثبت خلاف ما ذهبوا إليه، وهو يعتبر أن ما اسندوا إليه شاذ ولا يقاس عليه.

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج2، ص145.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص150.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص148،155..

المسألة(85):عامل الرفع في الاسم الواقع بعد"إن"الشرطية:

اختلف البصريون والكوفيون في عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية في نحو قوله تعالى:﴿ وإِنْ أَحَدٌ مِنَ المشْرِكينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِّرْهُ﴾[التوبة:6]، فذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل، ويرى الأخفش أنه يرتفع بالابتداء. وذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد إن الشرطية فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل.[1]

وقد رفض ابن الأنباري رأي الكوفيين، فهو بعد أن عرض رأي الفريقين قال:

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم:"إنما جوزنا تقديم المرفوع مع"إنْ"خاصة لقوتها لأنها الأصل في باب الجزاء دون غيرها من الأسماء والظروف التي يُجازى بها"قلنا: نسلم أنّ"إنْ" هي الأصل في باب الجزاء، ولكن هذا لا يدل على جواز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه؛لأنه يؤدي إلى أن يتقدم ما يرتفع بالفعل عليه؛ وذلك لا يجوز؛ لأنه لا نظير له في كلامهم؛ فوجب أن يكون مرفوعًا بتقدير فعل، ويكون الفعل الظاهر مفسرًا له.

وأما قولهم:"إنه يرتفع بالعائد؛لأن المكنَّي المرفوع في الفعل هو الاسم الأول فينبغي أن يكون مرفوعًا به كما قالوا: جاءِني الظريفُ زيد"قلنا: هذا باطل؛ لأن ارتفاع زيد في "جاءني الظريفُ زيدٌ"إنما كان على البدل من الظرف، وجاز أن يكون بدلاً لتأخر البدل عن المبدل منه، فأما هاهنا فلا يجوز أن يكون بدلاً لأنه لا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه، وقد بيَّنا بطلان الرفع بالعائد في موضعه بما يغني عن الإعادة ها هنا.[2]

إذن نستنتج أنّ ابن الأنباري في هذا النص قد رفض أدلة الكوفيين كلها، وحاول إثبات خلاف ما ذهبوا إليه، وبالإضافة إلى رفضه لدليلهم هنا، فهو قد رفض فيها دليل بعض البصريين أيضا وهو رأي أبو الحسن الأخفش.

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج2، ص156.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص156،159

نتائج الفصل:

في ختام هذا الفصل يمكن تلخيص أهم ما جاء فيه في النقاط التالية:

- كان ابن الأنباري يذهب بعد عرض الرأيين في كلِّ المسائل إلى ترجيح أحدهما على الآخر.
- لقد رجح الأنباري أدلة البصريين في معظم المسائل، مما يدل على ميله إلى المذهب البصري.
- كما لوحظ أنّ ابن الأنباري لم يؤيد الكوفيين إلا في مسألة واحدة وهي العاشرة"العامل في الاسم المرفوع بعد لولا"، وهي المسألة الوحيدة التي تخص العامل النحوي.
- بالرغم من ميل الأنباري إلى ترجيح آراء البصريين في الغالب، إلا أنّ هذا لا ينفي رفضه لبعض أدلتهم، حيث قام برفض بعض آراء النحاة البصريين في مواضع وإن كانت قليلة.
- لقد اتكأ ابن الأنباري في الردِّ على المذهبين على نظرية العامل، حيث إنه يردُّ عليهم بأدلة من جنس أدلتهم، فهو لم يخرج في الردِّ عن نطاق العامل.

خاتمة

خاتمة:

وفي ختام هذا البحث يمكن تلخيص أهم ما جاء فيه في النقاط التالية:

1. رغم اختلاف النحاة في تعريف العامل إلاّ أنهم اتفقوا على أن العامل هو سبب حدوث الإعراب، وقد قسموا العوامل إلى قسمين:

الأول:العوامل المعنوية، وهي عوامل لا تظهر في الكلام ولا تُقدّر بلفظ كالابتداء والتجرّد من العوامل اللفظية فهما عاملان معنويان

والثاني:العوامل اللفظية، وهي عوامل ظاهرة في الكلام وليست مقدّرة، وهي ثلاثة أنواع: أفعال وأسماء وحروف.

2. أظهر البحث مدى أهميّة العامل النحوي في الدراسات النحوية ولا أدلّ على ذلك من أن مؤلفاتهم لا تكاد تخلو من الحديث عن العامل سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة.

كما أظهر البحث مدى توظيف النحاة للعامل في عرضهم لآرائهم وتعليلاتهم النحوية.

3. يُعَدُّ كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لإبن الأنبا ري من أهم كتب الخلاف في النحو، حيث اشتمل على مسائل نحوية متنوعة بين مذهبين مختلفين وكان العامل النحوي حاضرًا في مناقشة أغلب المسائل، وكان الخلاف الدائر بين البصريين والكوفيين مردُّه إلى الخلاف في تقدير العامل أو في نوع العامل، ولم ينحصر الخلاف بين البصريين من جهة والكوفيين من جهة أخرى، بل برز الخلاف في بعض المسائل حتى بين نحاة المذهب الواحد.

4. اعتمد ابن الأنباري في كتابه طريقة محددة في دراسة المسائل تتمثل في عرض رأي كل من الفريقين حول المسألة المدروسة، ثم ذكر حجج كل منهما على حِدة وهو عند ذكر الحجج يناقشها فيرجح بعضها ويرفض بعضها.

5. لوحظ من خلال البحث أنّ ابن الأنباري قد رجَّح أكثر آراء البصريين في كل المسائل التي تخصُّ العامل النحوي (ما عدا مسألة واحدة)، ولم يكن مناصرًا للكوفيين في ذلك إلاّ في

مسألة واحدة وهي (العامل في الاسم المرفوع بعد لولا) حيث أيَّد فيها رأي الكوفيين ورفض رأي البصريين .

وعلى الرغم من ميله الكبير إلى مذهب البصريين فهو لم يكن مؤيِّدًا لهم بشكل مطلق، بل في بعض المواضع قام برفض الآراء البصرية، وبالضبط آراء النحاة البصريين الذين انفردوا في تعليلهم للعامل بآراء خاصة.

6. اعتمد ابن الأنباري على العامل النحوي بشكل واضح في مناقشته للبصريين والكوفيين لأنهم استندوا في معظم ما ذهبوا إليه إلى نوع من أنواع العوامل، فكان من الطبيعي أن يَرُدَّ عليهم ابن الأنباري بالمنهج نفسه وبالطريقة نفسها.
7. تناول ابن الأنباري في كتابه كل أنواع العوامل تقريبًا ما عدا عوامل الأسماء (وذلك حسب ميله إلى أراء البصريين وتصنيفاتهم) التي تنضوي تحت القسم الثاني من العوامل (العوامل اللفظية) فهو لم يذكر في كتابه أي عامل من عوامل الأسماء في حين ركَّز على عوامل الحروف حيث تعرَّض للكثير منها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

*القرآن الكريم «برواية حفص عن عاصم»

- الأستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن:

2- شرح كافية ابن الحاجب، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1419هـ-1988م.

3- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية بنغازي،ط2، 1996م.

- الاشموني:

4- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط1، 1375هـ-1955م.

- الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد:

5- أسرار العربية، تح: محمد بهجت البيطار، دار الآفاق العربية، دمشق، دط، دت.

6- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2، بيروت، 1391هـ-1971م.

7- الإنصاف في مسائل الخلاف(بين البصريين والكوفيين)، دار الطلائع، القاهرة، 2009م، دط.

- أنيس إبراهيم :

8- المعجم الوسيط، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1393هـ-1973م.

- البغدادي عبد القادر بن عمر:

9- خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب،تح: عبد السلام محمد هارون، دار الكاتب العربي- القاهرة، 1387هـ-1967م، دط.

- بكري عبد الكريم:

10- أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ط1، 1999م.

- بلعيد صالح:

11- في أصول النحو، دار هومة، الجزائر، ط2، 2008م.

- التميمي صبيح:

12- هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، دار البعث، قسنطينة-الجزائر، ط2، 1410هـ-1990م.

- بن التواتي التواتي:

13- محاضرات في أصول النحو، دار الوعي، الرويبة-الجزائر، دط، دت.

- الجرجاني عبد القاهر:

14- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تح: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط2، دت.

- جمال الدين رؤوف:

15- المعجب في علم النحو، دار الهجرة، إيران، دط، دت.

- بن جني أبو الفتح عثمان:

16- الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت-لبنان، مطبعة دار الكتب المصرية7، 1956-2000م، دط، دت.

17- اللمع في العربية، www.almostafa.com.

- جودة مبروك محمد:

18- الدرس النحوي عند ابن الأنباري، مكتبة الآداب- القاهرة، 1423هـ-2002م، دط.

- بن الحاجب أبو عمرو عثمان:

19- شرح نظم الكافية، تح: موسى نباي علوان العليلي، مطبعة الآداب النجف الأشرف، العراق، 1400هـ-1980م، دط.

- الحربي عبد العزيز بن علي:

20- الشرح الميسّر على ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار ابن حزم، الرياض، ط1، 1424هـ-2003م.

- حسن عباس:

21- النحو الوافي، دار المعارف- مصر، 1975م.

- خان محمد:

22- مدخل إلى أصول النحو العربي، دار الهدى، عين مليلة-الجزائر، دط، دت.

- خلف عادل:

23- نحو اللغة العربية، مكتبة الآداب بالقاهرة، دط، دت.

- الخوارزمي القاسم بن الحسين:

24- شرح المفصل في صنعة الإعراب، تح: عبد الرحمن بن سليمان الشيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط1، 1990م.

- دمشقية عفيف:

25- خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، دار المعارف للملايين، بيروت/مطبعة العلوم، لبنان، ط2، 1982م.

- الراجحي عبده:

26- دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، ط2، 1988م.

- الزمخشري أبو القاسم جار الله محمود:

27- المفصل في صنعة الإعراب، تح: خالد إسماعيل حسان، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الآداب بالقاهرة، ط1، 1427هـ-2006م.

- السامرائي إبراهيم عبود:

28- المفيد في المدارس النحوية، دار المسيرة،عمان-الأردن، ط1، 2007م-1427هـ.

- السامرائي فاضل صالح:

29- معاني النحو، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط2، 1423هـ-2003م.

- ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل:

30- الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ-1996م.

- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان):

31- الكتاب، ط1، 1316هـ.

- السيوطي جلال الدين:

32- الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب، بيروت، دط، دت.

- الشنواني:

33- حاشية الشنواني على مقدمة الإعراب لابن هشام، المطبعة الأهلية-تونس، ط1، 1348هـ.

- صالح محمد سالم:

34- أصول النحو العربي(دراسة في الفكر الأنباري)، دار السلام- القاهرة، ط1، 1427هـ-2006م.

- الطنطاوي محمد:

35- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2، دت.

- أبو عدس محمد علي:

36- الإعراب الميسّر، دار الطلائع- القاهرة، دط، دت.

- أبو عدس يوسف:

37- المهارات اللغوية وفن الإلقاء، دار المسيرة، عمان-الأردن، ط1، 2007م-1427هـ.

- ابن عقيل بهاء الدين عبد الله:

38- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع بالقاهرة، 2009م، دط.

- عيد محمد:

39- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء القرطبي، عالم الكتب،القاهرة، ط4، 1410هـ-1980م.

- الغلاييني مصطفى:

40- جامع الدروس العربية، عناية: مازن علي الشيخ محمد، دار الفكر، بيروت-لبنان، ط1، 1426هـ-1427هـ2006م.

41- جامع الدروس العربية، مراجعة: عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، بيروت، ط28، دت.

42- جامع الدروس العربية، مراجعة: محمد النتادري، المكتبة العصرية، بيروت، دط، دت.

- فتوح خليل:

43- تقويم الفكر النحوي عند الأعلم الشنتمري في ضوء علم اللغة الحديث، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1، 2000م.

- فياض سليمان:

44- النحو العصري، مركز الأهرام، ط1، 1995م.

- ابن القاسم المرادي:

45- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1422هـ-2001م.

- قباوة فخر الدين:

46- إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الفكر العربي- حلب- سورية، ط5، 1409هـ-1989م.

- بن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله:

47- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1387هـ-1967م، دط، دت.

- مختار عمر أحمد:

48- النحو الأساسي، دار السلاسل، الكويت، ط1414،1هـ-1994م.

- المخزومي مهدي:

49- النحو العربي(نقد وتوجيه)، دار البيارق، بيروت/دار عمار- عمان، ط1، 1418هـ-1997م.

- مغالسة محمود حسني:

50- النحو الشافي الشامل، دار المسيرة، عمان، ط1، 1427م-2007م.

- المكودي عبد الرحمن بن علي بن صالح:

51- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تح: فاطمة الراجحي، جامعة الكويت، 1993م، دط.

- بن منظور جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم:

52- لسان العرب، ضبط وتعليق: خالد رشيد القاضي، دار الأبحاث، الجزائر، ط1، 2008م.

- النادري محمد أسعد:

53- نحو اللغة العربية، المكتبة العصرية بيروت،، ط2، 1418هـ-1997م.

- نعمة فؤاد:

54- ملخص قواعد اللغة العربية، المكتب العلمي-القاهرة/نهضة مصر للطباعة، ط19، دت.

- الهاشمي أحمد:

55- القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية/دار الفكر، بيروت-لبنان، دط، دت.

- ابن هشام جمال الدين الأنصاري:

56- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار الفكر، دط،دت.

57- شرح قطر الندى وبل الصدى، دار الآفاق، دط، دت.

58- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: حنَّا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط1، 1409هـ-1989م.

- ولد دادو سيدي محمد:

59- ألفية النحو العربي، دار المعرفة، الجزائر، دط، 2009م.

- بن يعيش موفق الدين:

60- شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، دط، دت.

***البحوث العلمية والرسائل الجامعية:**

1-حسن محمد عبد الرحمن أحمد: ابن النحوية وحاشيته على كافية ابن الحاجب، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو، جامعة أم القرى(المملكة العربية السعودية)، 1409هـ-1988م.

2-المالكي مطير بن حسين: موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي(دراسة في المؤلفات العربية والمترجمات)، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، جامعة أم القرى(المملكة العربية السعودية)، عام1422-1423هـ.

***المجلات والدوريات:**

1-رزاق فاطمة: نظرية العامل وتطبيقاتها عند أبي القاسم السهيلي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات-المركز الجامعي، غرداية-الجزائر، العدد6(2009).

2-السيد عبد الحميد مصطفى: نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب، مجلة جامعة دمشق، الجامعة الهاشمية، المجلد18-العدد(3+4)2002م.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
البسملة	
مقدمة	أ – ب
مدخل	
أولا: التعريف بابن الأنباري	05
1- اسمه ومولده ووفاته	05
2- مكانته العلمية	06
3- عصره	06
4- شيوخه	07
5- تلاميذه	08
6- مؤلفاته	09
ثانيا: التعريف بكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف	10
ثالثا: تعريف العامل النحوي	11
1- لغة	12
2- اصطلاحا	12
الفصل الأول: العامل النحوي في كتاب الإنصاف لإبن الأنباري	
تمهيد	15
أنواع العوامل النحوية	15
أولا: العوامل المعنوية	16
- رافع المبتدأ أو رافع الخبر	16
- رافع الفعل المضارع	19
- رافع الإسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور	21

ثانيا: العوامل اللفظية 23
1- عوامل الافعال 24
- عامل النصب في المفعول به 24
- ناصب الاسم المشغول عنه 25
- أولى العاملين بالعمل في التنازع 27
- عامل النصب في الظرف الواقع خبرا 30
- عامل النصب في المفعول معه 32
- العامل في المستثنى النصب 34
- عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد << إن >> الشرطية ... 35
2- عوامل الحروف 37
- العامل في الاسم المرفوع بعد << لولا >> 37
- العامل في الخبر بعد << ما >> النافية النصب 38
- رافع الخبر بعد << إن >> المؤكدة 40
- عمل << إن >> المخففة النصب في الاسم 41
- واو ربَ هل هي التي تعمل الجرَ 42
- هل يعمل حرف القسم محذوفا بغير عوض 44
- عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية 46
- عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية 47
- هل تعمل << أن >> المصدرية محذوفة من غير بدل 48
- ناصب الفعل المضارع بعد لام التعليل 50
- هل تنصب لام الجحود المضارع بنفسها 51
- هل حتى تنصب الفعل المضارع بنفسها 52
- عامل الجزم في جواب الشرط 54
- نتائج الفصل 57

الفصل الثاني: اعتماد ابن الأنباري للعامل النحوي في الترجيح دليل أيٍ

من الفريقين (البصريين والكوفيين)

تمهيد 59

أولا: توظيف ابن الأنباري للعامل في ترجيح دليل أيٌّ من الفريقين (البصريين والكوفيين) 59

1- توظيف العامل في ترجيح دليل البصريين 59

- رافع المبتدأ ورافع الخبر 59
- عامل النصب في الظرف الواقع خبرا 60
- العامل في المستثني النصب 61
- هل يعمل حرف القسم محذوفا بغير عوض 62
- هل تنصب (حتى) الفعل المضارع بنفسها 63
- عامل الجزم في جواب الشرط 63

2- توظيف العامل في ترجيح دليل الكوفيين 64

- العامل في الاسم المرفوع بعد << لولا >> 64

ثانيا: توظيف ابن الأنباريالعامل في رفض دليل أيٍ من الفريقين (البصريين والكوفيين) 65

1- توظيف العامل في رفض دليل البصريين 65

- رافع المبتدأ ورافع الخبر 65
- العامل في الاسم المرفوع بعد << لولا >> 66
- عمل << إن >> المخففة النصب في الاسم 67
- عامل النصب في المفعول معه 68
- عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية 69
- عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية 70
- عامل الجزم في جواب الشرط 70
- عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد << إنّ >> الشرطية ... 72

2- توظيف العامل في رفض دليل الكوفيين 73

- رافع المبتدأ ورافع الخبر 73
- رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور 74
- عامل النصب في المفعول 75
- ناصب الاسم المشغول عنه 76
- أولى العاملين بالعمل في التنازع 77
- العامل في الخبر بعد << ما >> النافية النصب 79
- رافع الخبر بعد << إن >> المؤكدة 80
- عمل << إن >> المخففة النصب في الاسم 82
- عامل النصب في الظرف الواقع خبرا 83
- عامل النصب في المفعول معه 84
- العامل في المستثنى النصب 85
- واو ربَ هل هي التي تعمل الجرَ 87
- هل يعمل حرف القسم محذوفا بغير عوض 88
- رافع الفعل المضارع 89
- عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية 91
- عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية 92
- هل تعمل << أن >> المصدرية محذوفة من غير بدل 92
- ناصب المضارع بنفسها 93
- هل تنصب << حتى >> المضارع بنفسها 94
- عامل الجزم في جواب الشرط 96
- عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد << إن >> الشرطية ... 97

نتائج الفصل 98

خاتمة 100

قائمة المصادر والمراجع 103

فهرس الموضوعات 111